وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
UNIVERSITE LARBI TEBESSI -TEBESSA-

قسم: علوم التسيير

الرقم التسلسلي:..... /2022

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة أعمال

عنوان المذكرة:

دور المرافقة المقاولاتية في منع تعثرالمشاريع دراسة حالة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Tébessa(ANSEJ)

من إعداد الطالبتين:

- براهمي إيمان
- خالد لطيفة

تحت إشراف الدكتورة:

- بوطورة فصيلة

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. عروف راضية	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
د. بوطورة فضيلة	أستاذ محاضر – أ–	مشرفا ومقررا
د. حناشي توفيق	أستاذ محاضر–أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021/ 2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI -TEBESSA-

الرقم التسلسلي:..... /2022

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة أعمال

عنوان المذكرة:

دور المرافقة المقاولاتية في منع تعثرالمشاريع دراسة حالة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Tébessa(ANSEJ)

من إعدادالطالبتين:

- براهمي إيمان
- خالد لطيفة

تحت إشراف الدكتورة:

- بوطورة فصيلة

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة

الإســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــة
د. عروف راضية	أستاذ محاضر –أ–	رئيـــسا
د. بوطورة فضيلة	أستاذ محاضر – أ–	مشرفا ومقـــررا
د. حناشي توفيق	أستاذ محاضر–أ–	عضوا مناقشـــا

السنة الجامعية: 2021/ 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

اللهم اني أسألك إيمانا دائما، وقلبا خاشعا، وعلما نافعا ويقينا صادقا ودينا قيما، و أسألك دوام العافية و أسألك تمام العافية، و أسألك الشكر على العافية، و أسألك الغنى عن الناس يا رب العالمين نشكره ونحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه للذي خلقنا وشق سمعنا وبصرنا وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى أله واصحابه أجمعين.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتوجه بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل الى الأستاذة المحترمة:بوطورة فضيلة على كل ما قدمته من توجيهات قيمة وملاحظات من أجل اثراء هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر والامتنان للأساتذة الكرام اعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

ولا يفوتنا في هذا المقام ان نقوم بالشكر والتقدير أيضا الى كل من ساعدنا على إتمام هذا العمل من قريب او من بعيد.

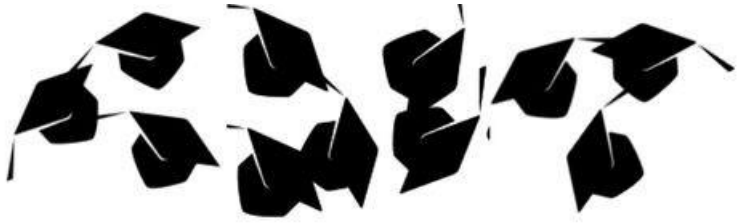

الاهداء 1

بسم الله الرحمان الرحيم

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة الى نبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى من كلله الله بالهيئة والوقار، إلى من علمني العطا بدون إنتظار، الى من علمني ان الحياة كفاح ونضال إلى من احمل إسمه بكل إفتخار والدي العزيز-كمال- رحمه الله برحمته الواسعة

الى معنى الحب والحنان، الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان حنانها بلسم جروحي الى تلك النعمة الغالية الطاهرة صاحبة الفضل عليا التي مهما فعلت وقلت وكتبت لن اوفيها حقها أمي الحبيبة حفظها الله و أطال في عمرها، الى أمي الثانية مصدر الطيبة والعطاء التي غمرتني ب أخلص دعواتها أطال الله في عمرها، الى اخوتي وأخواتي كل واحد بإسمه الى عمي-جميد-وعمي-عامر-والى كل القلوب التي كانت تفرح لفرحي وتأسي لما يصيبني الى كل من علمني حرف الى كل أفراد اسرتي أهدي ثمرة هذا الجهد

الى كل الأصدقاء.

براهمي إيمان

الإهداء 2

ربي لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد حتى الرضا ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

الحمد والشكر و الفضل الا لله وما توفيقنا الا بالله

أهدي ثمرة هذا الجهد الى من غمرني بحبه و عطفه و تعب على تربيتي و تعليمي الى الذي أكن له كل الحب والتقدير و الاحترام الى الذي احبه كثيرا أبي الغالي

الى من جعل الجنة تحت قدميها الى من كانت لي شمعة أنارت دربي الى نبع الحنان الى من أحببتها كثيرا أمي الحبيبة الغالية

الى أعز ما أملك في الوجود اخوتي و أخواتي

الى جميع صدقاتي وكل طلبة دفعة 2021-2022

الى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

و ما توفيقي الا بالله عليه توكلت

لطيفة خالد

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداءات	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الإختصارات والرموز	VI
قائمة الملاحق	VII
المقـدمة العامة	أ
الفصل الأول: المرافقة المقاولاتية	01
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية المقاولاتية	03
المطلب الأول: نشأة وتعريف المقاولاتية	03
المطلب الثاني: خصائص وأهمية المقاولاتية	08
المطلب الثالث: أشكال ودور المقاولاتية	11
المبحث الثاني: الإطار النظري للمرافقة المقاولاتية	16
المطلب الأول: مفهوم المرافقة المقاولاتية	16
المطلب الثاني: أنواع ومستويات المرافقة المقاولاتية	20
المطلب الثالث: مراحل ومحيط المرافقة المقاولاتية	25
المبحث الثالث: آليات دعم المرافقة المقاولاتية	32
المطلب الأول: التمويل المقاولاتي	32
المطلب الثاني: نظام الحاضنات	38
المطلب الثالث: التمويل الذاتي للمشاريع والتمويل البنكي	43
خلاصة الفصل الأول	49
الفصل الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات مرافقتها	50
تمهيد	51
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	52
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	52
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	55

المطلب الثالث: أشكال ومجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**60**
المبحث الثاني: أسباب تعثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**66**
المطلب الأول: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**66**
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**72**
المطلب الثالث: أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**76**
المبحث الثالث: آليات المرافقة المقاولاتية في حل مشاكل المؤسسات المتعثرة	**82**
المطلب الأول: التمويل المقاولاتي كآلية لحل مشاكل المؤسسات المتعثرة	**83**
المطلب الثاني: حاضنات الأعمال في الفكر المقاولاتي كآلية لحل مشاكل المؤسسات المتعثرة	**87**
المطلب الثالث: التمويل البنكي في الفكر المقاولاتي كآلية لحل مشاكل المؤسسات المتعثرة	**91**
خلاصة الفصل الثاني	**101**
الفصل الثالث: آليات عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مرافقة المؤسسات دراسة حالة وكالة تبسة	**102**
تمهيد	**103**
المبحث الأول: تقديم الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة	**104**
المطلب الأول: التعريف بالوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة	**104**
المطلب الثاني: الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة كآلية مرافقة	**108**
المطلب الثالث: طرق التمويل في الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتيةبولاية تبسة	**109**
المبحث الثاني: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	**113**
المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ansej سابقا	**113**
المطلب الثاني: الصيغ التمويلية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	**115**
المطلب الثالث: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	**118**
المبحث الثالث: واقع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة	**123**
المطلب الأول: دراسة جدوى المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –تبسة–	**124**
المطلب الثاني: المشاريع المتعثرة بالوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة	**126**
المطلب الثالث: أسباب تعثر المشاريع والحلول المقترحة في الوكلة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة	**130**
خلاصة الفصل الثالث	**133**
الخاتمة العامة	**134**

ثبت المراجع	139
الملاحـق	149
الملخص	

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أنماط المرافقة المقاولاتية	20
02	ابعاد الفشل المقاولاتي والأسس النظرية المرتبطة به	70
03	ترتيب الجزائر ضمن المؤشر الفرعي لعمق القطاع المالي خلال فترة2019/2015	77
04	القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية انجام الى غاية 2021/31	80
05	تطور المشاريع المصرح بها في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من2016الى2019	81
06	الهيكل المالي للتمويل الثنائي بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–تبسة–	110
07	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–تبسة–	110
08	إحصائيات المشاريع الممولة بصيغ التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي من سنة 2017 الى غاية سنة 2021	111
09	المستوى الأول للتمويل الثلاثي للاستثمارات الأقل من 5 ملايين دينار	116
10	المستوى الثاني للتمويل الثلاثي للاستثمارات الأكثر من 5ملايين دينار	116
11	المستوى الأول للتمويل الثنائي للاستثمارات الأقل من 5 ملايين دينار	117
12	المستوى الثاني للتمويل الثنائي للاستثمارات الأكثر من 5ملايين دينار	117
13	المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ النشأة الى غاية ديسمبر 2019	119
14	توزيع شهادات الاعتماد ممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	121
15	توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب الجنس وحسب الاعمال منذ النشأة الى غاية 2019	122
16	المشاريع الممولة حسب الجنس من سنة 2017 الى غالية 2021	124
17	توزيع المشاريع الممولة حسب القطاع من سنة 2017 ال غاية 2021	125
18	المشاريع المتعثرة حسب القطاع من سنة 2017 الى غاية 2021	127

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	خصائص المرافقة المقاولاتية	19
02	أبعاد الأداء الفعال لشبكات المرافقة	25
03	مؤشرات محيط المرافقة المقاولاتية	31
04	نشاطات رأس مال المخاطر	83
05	الهيكل التنظيمي لفرع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة	107
06	إحصائيات المشاريع الممولة بصيغ التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي من سنة 2017 الى غاية سنة 2021	111
07	نسبة تمويل المشاريع في الوكالة حسب القطاع للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	120
08	نسبة تمويل الذكور والإناث حسب قطاعات النشاط للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	123
09	المشاريع الممولة حسب الجنس من سنة 2017 الى غاية 2021 بفرع الوكالة الولائية تبسة	124
10	المشاريع الممولة حسب القطاع وحسب الجنس من سنة 2017 الى غاية 2021 بفرع الوكالة الولائية تبسة	125
11	المشاريع المتعثرة حسب القطاعات من سنة 2017 الى غاية 2021 بفرع الوكالة الولائية تبسة	127

الإختصار	المدلول باللغة الأجنبية	المدلول باللغة العربية
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien a' L'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANADE	Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
FGAR	Fonds de garantie des crédits aux petites et moyennes entreprises	صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ALC	Arab Leasing Corporation	الشركة العربية للإيجار المالي
ASL	Algerien saoudi Leasing	الشركة الجزائرية السعودية للقرض الايجاري
SOFINANCE	Société financiére d'Investissements. de participations et de placement	الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف
ILA	Ijar Leasing algérie	شركة ايجار الجزائر
BNA	Banque Nationale d'algerie	البنك الوطني الجزائري
BEA	Banque ExtéRieure d'algerie	البنك الخارجي الجزائري
CPA	Credit populaire d'algerie	القرض الشعبي الجزائر
BADR	Banque de l'agriculture et du déveloPPEmeNt rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BDL	Banque de developpement local	بنك التنمية المحلية
CNEP-BANQUE	Caisse Nationale d'Epargne et de prévoyance-banque	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
ABC	Arabe Banking Cirporation	بنك الجزائر
h.s.b.c	The hongkong and shanghai banking corporation	هونغ كونغ وشنغهاي للخدمات المصرفية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE) والصيغ التمويلية التي تقدمها	150
02	الهيكل التنظيمي لفرع الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE) تبسة	151
03	إحصائيات المشاريع المدعمة من قبل الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) تبسة	152
04	الإعانات المالية والامتيازات الجبائية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE)	157
05	إحصائيات المشاريع الممولة والمتعثرة من قبل الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب القطاعات	158
06	إتفاقية التربص	159
07	إستمارة الاذن بالطباعة	161

المقدمة العامة

تمهيد

تحتل ظاهرة المقاولاتية وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا في اقتصاديات عدة دول، وقد ادركت الجزائر أهمية الفكر المقاولاتي كونه أضحى يمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه من خلال توفيرها لمجموعة من الاجراءات القانونية واستحداثها لهيئات معتمدة لتطوير المقاولاتية، ولكن بالرغم من أهمية المقاولاتية في خلق مناصب شغل وخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، الا أن نسبة إقبال الشباب على إنشاء مؤسسات خاصة تعد قليلة من جهة، ونسبة نجاح هذه المؤسسات ضئيلة من جهة أخرى، لذلك كان لا بد من ايجاد آلية تتابع المشاريع من بداية الفكرة الى تجسيدها، وعليه تعد المرافقة المقاولاتية من الأساليب الحديثة التي انتهجها الاقتصاد الوطني في مساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع، والتي تساهم في تقليل الصعوبات والمشاكل والتحديات التي تواجه المقاولين، وذلك عن طريق العديد من الآليات والهيئات الداعمة والمرافقة لهذه المؤسسات.

وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احدى المحركات الرئيسية الرائدة في التنمية وتمثل الاتجاهات الحديثة التي برزت كبديل استراتيجي بالنسبة للاقتصاد المعاصر، كما تعتبر هذه المؤسسات النواة الأساسية لبناء اقتصاد يمتص البطالة ويسرع من وتيرة النمو الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية. إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنبع من قدرتها على تحقيق العديد من الأهداف ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي، كخلق فرص أكثر استمرارية، وتنمية المواهب والإبتكارات، وترقية روح المبادرة الفردية، وتحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المناطق، ونظرا للبيئة التنافسية الحادة بين المؤسسات من أجل توسيع حصصها السوقية واقتحام الأسواق الجديدة، وحتى يمكن ضمان إستمرارها وتطورها لمواجهة المنافسة أصبح من الضروري الإهتمام أكثر بها وإيجاد السبل الكفيلة لدعمها وترقيتها ومنع تعثرها.

حيث من بين أسباب التعثر نجد عدة مشاكل اقتصادية وصناعية وخدماتية، منها عدم قدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية، والوصول إلى تطبيق معايير الجودة الشاملة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على تحسين وتطوير أدائها، فضلا عن هشاشتها وضعفها أمام المنافسة الخارجية؛ بفعل غياب الآليات الكافية للحماية وغياب الرقابة الكافية على المنتجات الأجنبية في ظل الإنفتاح الاقتصادي.

وبهدف المساعدة في مواجهة الصعوبات التي تعاني منها إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتوفير المناخ لممارسة نشاطها وتحضير الأرضية المناسبة لإنشاء مؤسسات جديدة قادرة على المنافسة في السوق، قامت الدولة الجزائرية بوضع عدة برامج وتشكيل هياكل مهمتها دعم ومرافقة الشباب في تجسيد مشاريعهم المقاولاتية. ومن بين هذه البرامج آليات التمويل المصغر الذي يعتمد على منح قروض يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل، هذه الهيئات التمويلية قد تكون مباشرة (أجهزة دعم وتمويل إنشاء المؤسسات مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)، أو غير مباشرة (برامج ضمان القروض تسهل حصول على القروض البنكية) .

غير أن الملاحظ في آليات الدعم السابقة عادة ما تنحصر مهمتها في مرحلة واحدة على الأكثر من حياة المؤسسة، أو نشاط واحد كالتمويل، مقابل ذلك تواجه هذه المؤسسات عديد العقبات في سوق المنافسة تتعدى النشاط الواحد أو المرحلة الواحدة. ومن هذا المنطلق برزت حاضنات الأعمال في العقدين الأخيرين كآلية مستحدثة لتنمية النزعة المقاولاتية والمساعدة على ترجمة الأفكار إلى كيان إقتصادي على أرض الواقع، من خلال تقديم جملة متكاملة من الخدمات، تختلف حسب إحتياجات المؤسسة المحتضنة والمرحلة التي تمر بها.

1-إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية لهذه الدراسة كالآتي: **ما مدى مساهمة آليات المرافقة المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنع تعثرها؟ وما واقع ذلك في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع -ولاية تبسة-؟**

2-التساؤلات الفرعية: من خلال الإشكالية السابقة يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية نذكر منها ما يلي:

- ما لمقصود بالمقاولاتية؟
- ما لمقصود بالمرافقة المقاولاتية؟
- على ماذا اعتمدت الجزائر للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهي اهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل ساهمت برامج المرافقة المقاولاتية في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بشكل إيجابي في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة؟
- ماهي الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية -بولاية تبسة-للمؤسسات المتعثرة؟
- هل كل المؤسسات المتعثرة تستفيد من إعادة تمويل من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؟

3-فرضيات الدراسة: من أجل معالجة إشكالية هذه الدراسة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية: " **إعتمدت الجزائر للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أسلوب المرافقة وذلك من خلال هيئات الدعم، حيث ترافق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة كل المشاريع وخاصة المتعثرة منها بعدة آليات.**"

4-أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في ابراز دور المرافقة المقاولاتية في منع تعثر المشاريع، حيث تعتبر المرافقة المقاولاتية من المواضيع أكثر انتشارا في الوقت الحالي من ناحية زيادة الناتج المحلي للجزائر، وتساهم في اكتشاف أهم التحديات والعراقيل التي تواجه أصحاب المشاريع ومرافقتهم وتقديم أفضل الحلول لهم. ومحاولة التعرف على الوكالة الولائية بتبسة لدعم وتنمية المقاولاتية، ومعرفة مدى مساهمتها في مرافقة أصحاب المشاريع وتمكينهم من تجسيد افكارهم على ارض الواقع في شكل استثمارت من خلال تقديم الاستشارة والتوجيه لهم، وحل مشاكل التمويل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقة المشاريع ومنع تعثرها.

5-أهداف الدراسة: يمكن إيجاز الأهداف الجوهرية لهذه الدراسة فيما يلي:

- معرفة أهم الخدمات التي تقدمها المرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على آليات المرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إبراز الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– إظهار مدى قدرة الوكالة الوطنية لتنمية ودعم المقاولاتية–بولاية تبسة–في توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– معرفة أهم الحلول المقترحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –بولاية تبسة–للمؤسسات المتعثرة.

6–دوافع إختيار الموضوع: يمكن حصر أهم الأسباب لإختيار هذا الموضوع فيما يلي:

6–1–الأسباب الذاتية: وتتمثل فيما يلي:

– الميول للمواضيع المتعلقة بالمقاولاتية؛

– الرغبة في معرفة جانب المرافقة المقاولاتية ودوره في منع تعثر المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6–2–الأسباب الموضوعية: وتتمثل فيما يلي:

– الأهمية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الاقتصاديات عامة؛

– التعرف على الدور الذي تلعبه المرافقة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– التعرف على اليات عمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الجزائر ؛

– التعرف على اجراءات وكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في متابعة المشاريع المتعثرة.

7–منهج الدراسة وأدوات التحليل: اعتمدنا في دراستا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب الجانب النظري للموضوع، من خلال استعراض الجوانب النظرية للموضوع من خلال تحليلها واسقاطها على الموضوع، واعتمدنا على منهج دراسة حالة بالنسبة لاستعراض عناصر الدراسة الميدانية. لتحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته، وتم في عملية جمع المعلومات والبيانات الاعتماد على العناصر التالية:

– المراجع مشكلة من الكتب والمجلات، الدوريات، المقالات، الرسائل الجامعية ومواقع الأنترنت؛

–قوانين والتشريعات التي تتعلق بالموضوع؛

– احصائيات لها صلة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجزائر وواقع والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال فترة 2021/2017.

8–حدود الدراسة: من أجل محاولة الإحاطة بالإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة وفهم جوانبها المختلفة تم تحديد زماني ومكاني لها حيث:

8–1–المجال الزماني: كانت الدراسة في السنة الجامعية **(2021–2022)** وبالتحديد خلال السداسي الثاني من هذه السنة الدراسية والذي خصصناه للجانب الميداني وكان من 21 مارس الى غاية 22أفريل؛

8–2–المجال المكاني: المجال المكاني الذي تم إختياره للقيام بالدراسة الميدانية هو: الوكالة الوطنية لتنمية ودعم المقاولاتية فرع ولاية تبسة.

9–هيكل الدراسة: بناء على الأهداف والفرضيات الموضوعة سابقا وفي حدود الإشكالية المطروحة إقتضت الدراسة تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، حيث تضمن كل فصل ثلاث مباحث، تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة تتضمن نتائج الدراسة والتوصيات، حيث يختص الفصل الأول المرافقة المقاولاتية ، متضمنا ثلاث مباحث المبحث الأول ماهية المقاولاتية و الثاني الإطار النظري للمرافقة المقاولاتية وكذلك آليات المرافقة المقاولاتية في المبحث الثالث،

أما بالنسبة للفصل الثاني فيتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث يتضمن ثلاث مباحث وهي ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك أسباب تعثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات المرافقة في حل مشاكل المؤسسات المتعثرة، أما الفصل الثالث والأخير يتمثل في دراسة تطبيقية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة ويتضمن ثلاث مباحث المبحث الأول الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة والمبحث الثاني الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أما المبحث الثالث واقع المشاريع الممولة في الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة.

10-الدراسات السابقة: إن موضوع الدراسة تم التطرق له من خلال العديد من الدراسات التي قدمها الباحثين والمختصين، كما إهتمت بهما عدة مقالات وتقارير وملتقيات، وتمت دراستهما ومناقشتهما بعدة مناهج وتم التوصل إلى العديد من النتائج والتوصيات في كل دراسة على حدى والتي بدورها تفيد وتدعم هذه الدراسات.

10-1- الدراسات العربية: أبرزها ما يلي:

10-1-1- دراسة (آمال بعيط) بعنوان: برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر-واقع وأفاق-، دراسة حالة ansej, angam, cnac لولاية باتنة- محضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة-:

تهدف الدراسة الى تحليل مدى نجاعة برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر، وهذا من خلال تحليل مختلف الاحصائيات المرتبطة ببرامج التمويل المصغر (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة)، على المستوى الوطني وعلى مستوى ولاية باتنة، بالإضافة الى الأرقام المقدمة من طرف حاضنة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة.

وخلصت الدراسة الى الدور الإيجابي الذي تلعبه هذه الآليات في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، إلا أن عدم التجانس وغياب التكامل فيما بينهما يحد من تحقيقها لأهدافها التنموية، هذا ما يستدعي تفعيل هذه الهيئات من خلال سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين، تقوم أساسا على تطوير الثقافة المقاولاتية، بتسخير مختلف وسائل السياسة العمومية وعلى رأسها نظام التعليم ووسائل الإعلام، وتحفيز الفاعلين الاقتصاديين على المساعدة على إنجاحها.[1]

10-1-2- دارسة الباحثة دباح نادية بعنوان :دارسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها 2009 _ 2000 " لموسم 2012_ 2011 بجامعة الجزائر3 :"

تهدف الدراسة إلى محاولة إكتشاف وتحليل بعض الجوانب التي بإمكانها تشجيع المبادرة الفردية في الإستثمار قصد النهوض المقاولاتية في الجزائر. وتتمحور إشكاليتها حول إمكانية تنشيط عملية إنشاء المؤسسات الجيدة في الجزائر من خلال تنمية روح المقاولاتية وتثمين الخبرات المكتسبة للأفراد وذلك في ظل الإصلاحات المطبقة من طرف الدولة في مجال الدعم وترقية المقاولاتي. حيث تطرق الباحث إلى المقاولاتية

[1] آمال بعيط، **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر-واقع وأفاق**-دراسة حالة cnac, angam ,ansej لولاية باتنة- محظنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه(ل م د) في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017/2016، على الرابط الالكتروني: http://dspace.univ-batna.dz، تاريخ الاسترداد:2021/12/8، على الساعة:h15:40.

بمختلف جوانبها من أساسيات وعوامل مؤثرة عليها وإبراز التطور التاريخي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشر مبادئ المقاولاتية في المؤسسات كما تطرق الباحث في هذه المذكرة إن الشروط الأساسية لترقية المقاولاتية التي تقدس وتثمين الخصائص الشخصية التي يتميز بها المقاول. ولقد خلصت هذه الدراسة بأن الشرط الأساسي لترقية المقاولاتية يكمن في نشر ثقافة وتمكين مختلف المقاولين من التخفيضات الجبائية وعدم اقتصارها على تلك المؤسسات التي تم إنشائها بدعم من أجهزة ترقية المقاولاتية في الجزائر. [1]

10-1-3- دراسة الباحثة صالحي سلمى آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

في سبيل تكثيف النسيج الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت السلطات الجزائرية بإستحداث مجموعة من الآليات والهياكل لدعم وترقية هذه المؤسسات بغرض تقديم الدعم المالي خاصة مع عزوف البنوك على منح القروض وعدم تمكن أصحاب هذه المؤسسات من سدادها .وقد جاءت هذه الورقة البحثة لتسلط الضوء على إحدى هذه الآليات وهي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وخلصت دراستنا إلى أن هذه الوكالة قد ساهمت بشكل كبير في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم المشاريع المصغرة للمستثمرين الشباب بهدف توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. [2]

10-1-4-دراسة الأساتذة راقي دراجي، زروقي محمد امين، دور المرافقة الموقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تهدف هذه الدراسة الى القا الضوء على واقع المرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن طريق عرض مختلف الياتها، وسيتم التركيز على الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وخلصت الدراسة الى التعرف على آليات المرافقة المقاولاتية الي تتمثل في حاضنات الاعمال، الحاضنات التكنولوجية، مراكز التسهيل، مشاتل المؤسسات المقاولة الصناعية والامتياز التجاري توصلت الدراسة أيضا الى معرفة أهمية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي ساهمت سنة 2017 في خلق أكثر من888069 شغل مباشر. [3]

10-2-الدراسات الأجنبية: أبرزها ما يلي:

---

[1] دباح نادية، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر افاقها**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير تخصص إدارة اعمال، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2012/2011.على الرابط الالكتروني: https://ketabpedia.com، تم الاسترداد بتاريخ: 2021/11/16، على الساعة: h20:13.

[2] صالحي سلمى، **اليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد01، الجزائر، 2021.ص 288.**على الموقع الالكتروني:** https://www.asjp.cerist.dz/ ، تم الاسترداد بتاريخ 2022/03/20، على الساعة h14:18.

[3] راقي دراجي، بوعزيز ابراهيم،**ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب اجراءات القانون الجديد 02/17**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، مجلد 02، العدد 01، الجزائر، 2019،**على الموقع الالكتروني** : https://www.asjp.cerist.dz/ ، تم الاسترداد بتاريخ 2022/03/20، على الساعةh20:06.

10-2-1-دراسة مزيان اميمة، بعنوان

Le rôle des mécanismes d'appui et d'accompagnement dans le développement entrepreneurial en Algérie, étude de cas dispositif ANSEJ

وبهدف هذا البحث الى فهم، تحليل وكذا فحص مجمل إجراءات الدعم والمرافقة في الجزائر من أجل تحديد أثرها على تطوير المقاولاتية، وأخذت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كدراسة حالة، من خلال عرض مختلف الإنجازات المقدمة من طرف الوكالة، بالإضافة الى اعداد إستبيانين، أحدهما وجه للمرافقين وكانت عينة الدراسة 20 مرافق، في حين اعد الإستبيان الثاني للمقاولين واشتملت العينة على 75 مقاول، توصلت الدراسة الى أن الوكالة تلعب دور كبير في استحداث مناصب شغل وإنشاء مؤسسات رغم تحفظ بعض المقاولين على خدماتها، بانتظار أليات أخرى في الدعم المالي والمرافقة.[1]

10-2-2- دراسة SANGARE MARIAM بعنوان

La micro finance: Quels liens entre les modèles de financement des institutions et la qualité des services offerts aux clients?

تهدف هذه الدراسة الى إبراز العلاقة بين هيئات التمويل المصغر وجودة الخدمات، المقدمة كمواءمة هذه الأخيرة لاحتياجات العملاء المختلفة، بالاعتماد على مقاربة إدارة الجودة الشاملة في تقييم فعالية التمويل المصغر، توصلت الدراسة الى نتائج رئيسية :الأولى تكمن في صعوبة تحديد جودة خدمات هيئات التمويل المصغر بسبب تعدد معايير التقييم، الثانية تأخذ بعين الاعتبار تأثير نماذج الحوكمة على جودة خدمات هيئات التمويل المصغر، وأخيرا هناك مجموعة عوائق تكمن أساسا في هذه العلاقة بين الجودة والتمويل المصغر.[2]

10-2-3- دراسة ait hamma yassine, messahli sihem بعنوان

les facteurs déterminants a'la création des entreprises.(le cas d'ansej beejaia).

أصبحت ريادة الأعمال أكثر أهمية في مجتمعنا، تأخذ أشكالا مختلفة. من المفترض أن تعمل ريادة الأعمال على تنشيط الأعمال والمشاركة في خلق فرص عمل. يتكون عملنا بشكل ساسي من عدد معين من الأسئلة، من أجل فهم ديناميكية المقاولاتية في ولاية بجاية بشكل رئيسي في دائرة بجاية واقبو وسيدي عايش والقصور، مع إيلاء اهتمام خاص للجوانب المختلفة المحيطة بهذه الظاهرة، في مثل هذا السياق يتم توضيح مشكلتنا حول السؤال المركزي: ماهي دوافع المقاولين لتأسيس شريكتهم: حالة مقاولين سيدي عايش بجاية؟ سمحت لنا دراسة الحالة

[1] Amina Meziani, Le rôle des mécanismes d'appui et d'accompagnement dans le développement entrepreneurial en Algérie, étude de cas dispositif ANSEJ, thèse en vue de l'obtention de titre de docteur en sciences de gestion, école supérieure de commerce, Alger, Année universitaire, 2015/2016. disponible sur le site : https://www.univ-alger.dz , consulté le 24/12/2022, dans le temps 11 :30.

[2] Sangare Mariam, **La microfinance: quels liens entre les modèles de financement des institutions et la qualité des services offerts aux clients?** Mémoire pour l'obtention du Doctorat en économie, Université Toulouse 1 Capitole, 2013-2014. disponible sur le site : https://www.ummto,dz , consulté le 22/12/2021, dans le temps 15:00.

حول ansej في بجاية بتحديد توزيع المشاريع من سنة 2013 الى سنة 2017 وتطور عدد المشاريع الصغيرة التي تم تمويلها من طرف ansej وعدد الوظائف التي تم إنشائها.[1]

10-3-أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: ويمكن إيجازها فيما يلي:

10-3-1-أوجه التشابه: هناك أوجه تشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والتي يمكن إيجازها في:

ركزت كل من الدراسات السابقة والدراسة الحالية على موضوع المرافقة المقاولاتية؛

كما تم تسليط الضوء من خلال الدراسات السابقة والدراسة الحالية على أهمية المرافقة المقاولاتية والدور الذي تلعبه في دعم المشاريع المقاولاتية والنهوض بها في سياق التنمية الإقتصادية؛

كما ركزت الدراسات السابقة والحالية على مختلف المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

أيضا تم التركيز من خلال الدراسات السابقة والدراسة الحالية على آليات المرافقة المقاولاتية؛

وأيضا ركزت كل من الدراسات السابقة والدراسة الحالية على أهمية المشاريع المقاولاتية ودورها في دفع عجلة التنمية الإقتصادية من خلال خلق مناصب الشغل في مختلف القطاعات والنشاطات.

10-3-2-أوجه الاختلاف: هناك أوجه إختلاف بين الدراسات السابقة وبين الدراسة الحالية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

الدراسات السابقة ركزت على دور واهمية آليات المرافقة المقاولاتية في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما تهتم الدراسة الحالية بدور هذه الآليات في حل مشاكل المؤسسة؛

كما ركزت الدراسات السابقة على نجاعة المرافقة المقاولاتية على مستوى الوطن، بينما ركزت الدراسة الحالة على نجاعة المرافقة المقاولاتية على مستوى ولاية تبسة؛

كما ركزت الدراسات السابقة على الدور الذي تلعبه لثقافة المقاولاتية لترقية المقاولاتية، بينما ركزت الدراسة الحالية على المرافقة المقاولاتية لدعم المقاولاتية. على المستوى المحلي لولاية تبسة في أقصى شرق الوطن ومحاولة الوصول إلى أهم النتائج الخاصة بدور التكوين في تحقيق فعالية المرافقة المقاولاتية في ثلاثة وكالات لدعم ومرافقة المشاريع بتراب الولاية.

ركزت الدراسات السابقة على الجانب العام للمقاولاتية، بينما ركزت الدراسة الحالة على الجانب الأساسي في المقاولاتية وهي المرافقة المقاولاتية.

[1] ait hamma yassine, messahli sihem, **les facteurs déterminants a'la création des entreprises.(le cas d'ansej beejaia),** mémoire :présenté pour l'obtention du diplom de majster en :entrepreuriat, spécialité : sciences de gestion ; Université Abderrahmane mra de bejaia,2017/218. disponible sur le site. http://www.univ-bejaia.dz , consulté le 20/12/2021, dans le temps 13:00.

الفصل الأول: المرافقة المقاولاتية

تمهيد

تعتبر المرافقة المقاولاتية من العناصر المهمة التي يحتاجها المقاول عند بداية إنشائه لمؤسسته نظرا لمختلف التحديات و الصعاب التي قد تواجهه، فهي تساعده على تجسيد مشروعه إلى حقيقة بعدما كان مجرد فكرة، ناهيك عن دورها الفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ ساهمت هذه الأخيرة في التقليص من نسبة ومعدلات البطالة، زيادة الناتج الداخلي الخام، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، خاصة في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية التي يعيشها العالم العربي عموما والمحلي خصوصا، لكن قبل التطرق الى المرافقة المقاولاتية بمختلف أبعادها و مختلف الأسس التي ترتكز عليها، نتناول أولا المقاولاتية كأحد المواضيع التي أخذت اهتمام الكثير من الباحثين و أصحاب الاختصاص، بالإضافة الى كونها الأساس الذي تستند عليه هذه المرافقة، ونركز في ذلك على المقاول بصفته المحرك الأساسي لهذه العملية، و مناخ الاستثمار أو بيئة الأعمال باعتبارها المحيط المقاولاتي الذي يؤثر و يتأثر بها.

وبهدف المساعدة في مواجهة الصعوبات التي تعاني منها إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المناخ لممارسة نشاطها وتحضير الأرضية المناسبة لإنشاء مؤسسات جديدة قادرة على المنافسة في السوق، هناك عدة آليات مهمتها دعم ومرافقة الشباب في تجسيد مشاريعهم المقاولاتية. وعليه سيتم تقسيم الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

- ماهية المقاولاتية ؛
- الإطار النظري للمرافقة المقاولاتية؛
- آليات المرافقة المقاولاتية.

المبحث الأول: ماهية المقاولاتية

تعتبر المقاولاتية اليوم من اهم الحلول المقترحة للنهوض بالاقتصاديات على اختلافها واختلاف مستوى تقدمها، اذ تمثل منفذا حيويا للمبادرة الفردية التي تمثل أساس هذه المقاولاتية ومنبع الأفكار الاصلية والفريدة.

أصبح موضوع المقاولاتية وانشاء المؤسسات يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومات والعديد من الدول خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة في اقتصاديات مختلف هذه الدول مهما كان مستوى تطورها والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلي. وعليه سيتم تقسيم المبحث ألى المطالب الثلاثة التالية:

- ❖ نشأة وتعريف المقاولاتية؛
- ❖ خصائص وأهمية المقاولاتية؛
- ❖ أشكال ودور المقاولاتية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المقاولاتية

أخذ مفهوم المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيز إهتمام كبير حيث كان الإهتمام يخص فقط المؤسسات الكبيرة باعتبارها المولد الوحيد للوظائف والثروة، إلى أن تغيرت هذه النظرة مع بروز الأهمية المتزايدة لقطاع المقاولة خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي غالبا ما يرتبط اسم المقاول بها مع تخلي بعض المؤسسات الكبرى لبعض من أنشطتها التي قدمت لهذا الأمر فرصا للمؤسسات الجديدة استثمار في هذه الأنشطة، بهذا أصبحت المقاولة محور أساسي للتطور في معظم البلدان ونمطا للحياة جاذبا الافراد لأجل تحقيق دواتهم وتحقيق مستوى معيشي أفضل.

الفرع الأول: نشأة المقاولاتية

لقد تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية، ف إلى غاية الستينيات عرف هذا المجال سيطرة الإتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الإقتصادي، ليظهر بعدها إتجاه ثان إلى جانبه يركز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية، ومع بداية التسعينيات ظهر إتجاه جديد يتزعمه المسيرون إهتم بدراسة سير العملية ككل، وبعد عرض الإتجاه الإقتصادي سنقوم بالتطرق تباعا إلى إتجاه خصائص الأفراد وإتجاه سير النشاط المقاولاتي.

أولا: المقاولاتية حسب الاتجاه الاقتصادي

لقد تمت دراسة المقاولاتية لفترة طويلة من الزمن انطلاقا من العلوم الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بالتركيز على نتائج المقاولاتية في محاولة منها للإجابة على التساؤلين التاليين: ما هو تأثير الأنشطة المقاولاتية على الإقتصاد؟ ما هي الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تشجع المقاولاتية؟

كما تضمن هذا الإتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاول إنطلاقا من وظائفه الإقتصادية، مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الإقتصادي العالمي، حيث

استعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1616 من طرف Montchrétien وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان انجاز عمل ما، أو مجموعة أعمال مختلفة، وبناء على ذلك كانت توكل إليه مهام تشييد المباني العمومية، انجاز الطرق، ضمان تزويد الجيش بالطعام، إضافة إلى غيرها من المهام.[1]

ثم بدأ مصطلح المقاول يتوسع ليصبح أكثر شمولا في القرن الثامن العشر ليعني: "الشخص الذي يباشر في عمل ما" أو بكل بساطة هو "شخص نشيط يقوم بإنجاز العديد من الأعمال". الفضل يعود إلى كل من Cantillon.R سنة 1755 و Say.B.j سنة 1803، واللذان يعتبران من الإقتصاديين الأوائل الذين قدموا تصورا واضحا لوظيفة المقاول ككل. فالمقاول حسب Cantillon و Say هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، ويعتبر Cantillon عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول، حيث يعرفه وبغض النظر عن نشاطه، بأنه الشخص الذي يشتري (أو يستأجر) بسعر أكيد ليبيع (أو ينتج) بسعر غير أكيد. ولأن المقاول لا يمكنه التأكد من نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة فهو يتحمل وحده الأخطار المرتبطة بشروط السوق، وبتقلبات الأسعار وبالظروف الطبيعية. أما بالنسبة إلى Say الأمر الذي يميز المقاول وخاصة الصناعي هو قدرته على تطبيق العلم والمعرفة، حيث فرق بين كل من العالم الذي يدرس قوانين الطبيعة ويقوم بإجراء البحوث، المقاول، والعامل الذي يعمل لحساما، فالمقاول يقوم باستغلال المعارف التي يمتلكها العالم من أجل إنتاج سلع ذات منفعة، ويعتمد في ذلك على العامل الذي تتمثل مهمته في إنجاز العمل، ويصف Say أيضا المقاول والذي يمكن أن يكون فلاحا، حرفيا أو تاجرا بأنه الوسيط بين طبقات المنتجين لمختلف عوامل الإنتاج من ملاك الأراضي وعمال وأصحاب رؤوس الأموال، وبين هؤلاء والمستهلك. وبالرغم من مختلف هذه الدراسات، لم يصبح المقاول عنصرا محوريا في التطور الاقتصادي إلا مع ظهور الأبحاث التي قام بها أب المقاولاتية Schumpeter.A.J سنة 1935، حيث يعتبر هذا الباحث أول من تفطن لأهمية عامل التغيير، وذلك عن طريق الاستعمال المختلف للموارد والامكانيات المتاحة للمؤسسة، وضرورة العمل على اكتشاف واستغلال الفرص الجديدة، وإدخال تنظيمات جديدة، حيث تتمثل وظيفة المقاول في "البحث عن التغيير والتصرف بما يوافقه واستغلاله كأنه فرصة". فالمقاول حسب Schumpeter وقبل كل شيء شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة. إن الإتجاه الإقتصادي تتمتع بأهمية كبيرة، حيث ساهم في إعطاء أسس تاريخية لمجال المقاولاتية، غير أن هذا الاتجاه الذي استمر إلى غاية نهاية السبعينيات لم

[1]– دباح نادية، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر افاقها**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير تخصص إدارة اعمال، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2012/2011، ص ص15-18. على الرابط الالكتروني: https://ketabpedia.com، تم الاسترداد بتاريخ: 2021/11/16، على الساعة: h20:13.

يساهم كثيرا في تحسين فهمها للظاهرة، نظرا لإتساع وتشعب مجال المقاولاتية التي ترتبط مع العديد من العوامل المتنوعة التي تتجاوز نطاق حدود العلوم الإقتصادية.[1]

ثانيا: المقاولاتية حسب اتجاه خصائص الافراد

لقد تم التركيز في هذه الإتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص النفسية والخصائص الشخصية، والتي سعت للإجابة عن نوعين من الأسئلة: من هو المقاول، ما الذي يميزه عن الآخرين؟ وكذلك لما يصبح مقاولا، لماذا يقوم بإنشاء مؤسسته الخاصة؟ وتتمثل الخاص النفسية والشخصية فيما يلى:[2]

1- الخصائص النفسية: حاولت إيجاد خاصية رئيسية، أو مجموعة من الصفات يمكن من خلالها التعرف على المقاول، فنجد أعمالMcClleland.D في بداية الستينات الذي بين من خلال دراسته أن الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول هي الحاجة إلى الإنجاز، بمعنى الحاجة للتفوق وتحقيق الهدف، فحسبه المقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للإنجاز، يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي والتي من خلالها يقوم بتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهه.

2- الخصائص الشخصية: إهتمت بدراسة الخصائص الشخصية للمقاول مثل الوسط العائلي الذي ينتمي إليه، المستوى التعليمي الذي يتمتع به، الخبرة المهنية المكتسبة، السن...الخ. تعرض هذا الاتجاه إلى إنتقادات كثيرة وذلك في نهاية الثمانينات، كونه غير قادر على تقديم شرح شامل للظاهرة، فمن الصعب شرح تصرف ذا التعقيد بالإعتماد فقط على بعض الصفات النفسية أو الشخصية.

ثالثا: المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي

لقد إهتم الإتجاه الإقتصادي بدراسة دور المقاول في الإقتصاد والمجتمع ككل، واهتم بإتجاه خصائص الأفراد بشرح تصرفات المقاول وسلوكه، ولذلك جاء هذا الإتجاه كحتمية تنادي بضرورة تغيير مستوى التحليل في الأبحاث المنجزة في هذا المجال وذلك بوضع المقاول جانبا والتركيز عوض ذلك على دراسة ما الذي يحدث فعلا في المقاولاتية.

وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة الجديدة بالنجاح، من بينها نجد أعمال Drucker الذي أشار في مطلع الثمانينات إلى التحول الكبير الذي طرأ على النظام الإقتصادي والذي إنتقل بفضل روح المقاولاتية من

---

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، **دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها مع نظرة أولية على حالة الجزائر**، مجلة الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 03، الجزائر، 2007، ص31. على الرابط الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz تم الاسترداد بتاريخ:2021/11/16، على الساعة: h20:51.

[2] عامر خربوطلي، **ريادة الاعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص5. **على الرابط الالكتروني** ، https://pedia.svuonline.org ، تم الاسترداد بتاريخ: 2021/11/24،على الساعة: h20:40.

إقتصاد مرتكز على أساسا على المسيرين إلى إقتصاد مبني على المقاولين. فبالنسبة له تكمن أسباب نجاح المقاول حسبه في الإبداع الذي يعتبر وسيلة ضرورية لزيادة الثروات: " يجب على المقاولين البحث عن مصادر الإبداع، وعن المؤشرات التي تدل على الإبتكارات التي يمكنها النجاح، ويجب عليهم أيضا الإطلاع على المبادئ التي تسمح لهذه الإبتكارات بالنجاح وتطبيقها".[1]

كما ركز أيضا على أهمية التغيير، والذي يستطيع المقاول من خلاله إستعمال الموارد المتاحة بطريقة جديدة وبشكل مختلف عما سبق، كأن يقوم مثلا بتغيير المجال أو القطاع الذي يستغل فيه المقاول هذه الموارد إلى قطاع آخر ذو مردودية أحسن وإنتاجية أعلى، أو أن يقوم بإستعمال الموارد التي يمتلكها أو تنسيقها بطرق جديدة تعطيها أكثر إنتاجية. ويعتبر Gartner أيضا من رواد هذا الاتجاه، حيث إقترح على الباحثين الإهتمام بدراسة سير عملية إنشاء المؤسسة الجديدة أي الاهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوض الإهتمام بما هم عليه، وقدم نموذجا يصف فيه عملية إنشاء مؤسسة جديدة، هذا النموذج له أربعة أبعاد تتمثل في: المحيط، الفرد، سير العملية والمؤسسة. لقد إهتم الباحثون بهذا الإتجاه لأنه يسمح لهم بالخروج من التصورات السابقة الضيقة والمحدودة التي تنحصر في دراسة عامل واحد، صفة إنسانية، أو وظيفة إقتصادية لعملية معقدة والتي يجب أن تدرس ككل متكامل ومن جميع الجوانب حتى نتمكن من فهمها بشكل أفضل.[2]

الفرع الثاني: تعريف المقاولاتية

من بين مختلف الأعمال التي درست المقاولاتية توجد ثلاثة مدارس فكرية رئيسية ذات أهمية كبيرة في يومنا هذا، تعرف المقاولاتية حسب تصورات مختلفة وجهات نظر متعددة.

أولا: إنشاء مؤسسات جديدة

الإتجاه الأول والذي يتزعمه GARTNER يعتبر أن المقاولاتية هي عملية إنشاء منظمات جديدة، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمة، بمعنى آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة.[3]

فحسب هذا الإتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد مالية، بشرية وغيرها وذلك من أجل تجسيد الفرصة في شكل مشروع مهيكل،

---

[1] ماضي بلقاسم، بوضياف عبير، **ثقافة المؤسسة المقاولاتية**، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الأولى، حول المقاولاتية: التكوين وفرص الاعمال، بسكرة، أيام 18/17/افريل/2010، ص 07. على الرابط الالكتروني: http://univ-biskra.dz تم الاسترداد بتاريخ: 2021/11/21، على الساعة:19:34 h.

[2] سعاد نائف برنوطي، **إدارة الاعمال الصغيرة للريادة**، الطبعة الأولى، دار للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 35.

[3] بادة فاروق، **واقع الكفاءات المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم التجارية والمالية، تخصص تسيير استراتيجي وأداء المؤسسة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2016/2015، ص6 . **على الرابط الالكتروني**، https://revues.imist.ma ، تم الاسترداد بتاريخ: 2021/11/16، على الساعة: h22:56.

وفي هذه الحالة وهو قادر أيضا على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة. كما يرى هذا الإتجاه أيضا أن عملية إنشاء مؤسسة جديدة هي ظاهرة تنتج عن التأثير المتبادل للعديد من العوامل المختلفة مثل الأفكار، الخبرة، والتي يصبح لها معنى بواسطة تنظيم جديد، ويركز Gartner أساسا على مسألة ظهور هذه المنظمة وكيف تتمكن هذه الأخيرة من البروز والتحول إلى كيان موجود حقا بعدما كانت مجرد فكرة، ويشيد أيضا بقدرة المقاول الكبيرة على تحويل الأحلام أو الرؤية إلى حقيقة ملموسة مجسدة في شكل مشروع جديد.

غير أن هذا الإتجاه يشوبه بعض الغموض، فبالرجوع إلى طريقة الإستغلال المعتمدة لتثمين فرصة أو إبتكار ما يمكننا الإعتماد على مؤسسة قائمة بدل اللجوء إلى إنشاء مؤسسة جديدة، فهل هذه الحالة تعتبر حالة مقاولاتية أم لا.[1]

ثانيا: التعرف على الفرص وإستغلالها

حسب هذا الإتجاه يعرف venkataraman&shane المقاولاتية بأنها العملية التي يتم من خلالها إكتشاف وتثمين وإستغلال الفرص التي يسمح بخلق منتجات وخدمات ومواد أولية جديدة، بالإضافة أيضا إلى إدخال طرق جديدة في التنظيم، وبيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها ويتم ذلك عن طريق المقاول الذي يعتبر شخصا قادر على إكتشاف موارد غير مثمنة والتي يقوم بشرائها وتنظيمها من أجل إعادة بيعها في شكل سلع ومنتجات مثمنة بشكل أفضل من طرف المستهلكين، وتفطن المقاول لمثل هذه الفرص يولد لديه رؤية مقاولاتية تدفعه لإنشاء مؤسسة بهدف إستغلالها. إذن يركز هذا الإتجاه على دراسة ظهور نشاط إقتصادي جديد، والذي ليس بالضرورة مرتبطة بظهور مؤسسة جديدة، ويطرح أيضا هذا الإتجاه بعض المشاكل الرئيسية في تصوره للمقاولاتية، حيث يفترض أن الفرص توجد في الطبيعة كما هي، ويكفي إمتلاك القدرة على معرفتها حتى نتمكن من إمتلاكها وتحويلها لحقيقة إقتصادية، ولكن في الحقيقة يمكن أن تتشكل الفرص المقاولاتية من خلال عملية إنشاء النشاط هي بذاتها نقطة الإنطلاق، كما يركز هذا الإتجاه فقط على دراسة طريقة إستغلال أو تجسيد الفرصة التي تسمح بخلق منتج أو خدمة، في حين أنه يتوجب علينا دراسة ما يحدث فعلا في المقاولاتية من أجل فهم الظاهرة بصورة أفضل.[2]

---

[1] بادة فاروق، **مرجع سابق**، ص7.

[2] عمر علي إسماعيل، **خصائص الريادة في المنظمات الصناعية واثرها على الابداع التقني- دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأثاث المنزلي-**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة12، العدد الرابع، العراق، 2010، ص72. على الرابط الالكتروني https://search.mandumah.com تم الاسترداد بتاريخ: 2021/11/20، على الساعة: h20:45.

ثالثا: الإزدواجية بين الثنائية الفرد – القيمة

حسب هذا الإتجاه تتمحور المقاولاتية حول دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد والقيمة التي أنشأها ويتزعمه bruyat فبالنسبة إليه يتمثل الموضوع العلمي المدروس في مجال المقاولاتية في الثنائية الفرد وخلق القيمة، والثنائية هنا هي عبارة عن مبدأ اقترح من طرف morin وهو يندرج ضمن ديناميكية للتغيير ويعرف من منظورين، الأول ينطلق من الفرد ويعتبره الشرط الأساسي في خلق القيمة، فهو العامل الرئيسي في الثنائية إذ يقوم بتحديد طرق الإنتاج، وكل التفاصيل المتعلقة بالقيمة المقدمة، وبالتالي المقاول هو ذلك الشخص أو مجوعة في طريق خلق قيمة كإنشاء مؤسسة جديدة مثلا، والذي بدونه لم يمكن لهذه القيمة أن تقدم، أي أن الفرد هو الذي يخلق القيمة. أما المنظور الثاني فهو يعتبر أن خلق قيمة من خلال المؤسسة التي أنشأها هذا الفرد، تؤدي إلى جعله مرتبطا بالمشروع الذي أنشأه إلى درجة أنه يصبح معرفا به، وتحتل القيمة التي قدمها مكانة كبيرة في حياته، كما أنها تؤثر بشكل كبير عليه، إذ تدفعه لتعلم أشياء جديدة لتعديل شبكة علاقاته بما يتماشى مع متطلباته وهي قادرة حتى على تغيير صفاته وقيمه، وعندما يقوم الفرد بإنشاء مؤسسة أو تقديم إبتكار ما فإنه بالمقابل يصبح مقيدا بالمشروع الذي أقامه. أما عن القيمة المقدمة فهي تتمثل في مجموع النتائج التقنية، المالية، الشخصية والتي تتقدمها المنظمة والتي تولد رضا المقاول والأطراف الفاعلة أو المهتمة.[1]

يمكن إعتبار أن هذه الإتجاهات الثلاثة متكاملة، ويمكن القول أن المقاولاتية هي مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة من خلال إكتشاف، تثمين وإستغلال الفرص المتاحة في السوق وذلك بتوفير الوقت، العمل، رأس المال ومختلف الموارد الأخرى الضرورية، وكل ذلك يهدف لتقديم قيمة معينة.[2]

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المقاولاتية

تعتبر المقاولاتية محورا أساسيا لتطور بالإعتماد على مجموعة أساسية من الخصائص (الإبداع، إمكانية النمو، الأهداف الاستراتيجية)، وذلك يبرز أهميتها المتزايدة في النمو الإقتصادي والتكامل الإجتماعي...إلخ، كما تظهر أهميتها أيضا من خلال آثار اجتماعية واقتصادية وتنموية.

---

[1] أحلام قزال، **المقاولة كأداة لإنشاء المؤسسات الابتكارية في القطاع البترولي بحاسي مسعود**– دراسة حالة من المقاولين الناشطين في القطاع البترولي بحاسي مسعود–، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، فرع العلوم التجارية، تخصص التسويق الاستراتيجي والابتكار، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2018/2017، ص28. على الرابط الالكتروني: https://dspace.univ-ouargla.dz تم الاسترداد بتاريخ: 2021/12/01، على الساعة: 21:36 h.

[2] ait hamma yassine, messahli sihem, **les facteurs déterminants a'la création des entreprises**.**(le cas d'ansej beejaia)**, mémoire :présenté pour l'obtention du diplom de majster en :entrepreuriat, spécialité : sciences de gestion ; Université Abderrahmane mra de bejaia,2017/218, p 13. disponible sur le site. http://www.univ-bejaia.dz , consulté le 20/12/2021, dans le temps 13:00.

الفرع الأول: خصائص المقاولاتية

تملك المقاولاتية أهمية في الأداء الإقتصادي ومن المفيد تحديد العلاقة الفارقة بينهما، لأن كل من الأعمال الصغيرة والمقاولاتية تخدم مختلف الوظائف الاقتصادية وتؤمن فرصا مختلفة، وعموما فإن هناك ثلاث خصائص تشكل عالمة فارقة بين المقاولة من جهة والأعمال الصغيرة من جهة أخرى، تتمثل في الآتي:[1]

أولا: الإبداع

يرتكز نجاح المقاولات على الإبداع مثل منتج جديد، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة، أو التسويق أو التوزيع. أما المنظمات الصغيرة فتؤسس وتقدم المنتج أو الخدمة وتميل إلى الإنتاج بالطريقة التي تؤسسها، وهذا لا يعني أنها لا تعمل شيئا جديدا ولكنها تميل إلى المحلية، ولا تعمل إلى التوجه نحو العالمية.

ثانيا: إمكانية النمو

المقاولات تملك قدرة قوية وإمكانية النمو، أكثر من الأعمال الصغيرة، وكذلك ترتكز على الإبداع، بينما المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تكون فريدة فقط من الناحية المحلية فهي في الغالب محدودة في إمكانية النمو.

ثالثا: الأهداف الاستراتيجية

إن المشروع المقاولاتي عادة يذهب إلى أبعد من الأعمال الصغيرة في الأهداف، حيث نراه يملك أهداف إستراتيجية ترتبط بالنمو، تطوير السوق، الحصة السوقية، المركز السوقي، رغم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تملك بعض الأهداف تكون عادة مرتبطة بالمبيعات وبعض الأهداف المالية.

رابعا: خصائص أخرى للمقاولاتية

بالإضافة إلى ما سبق:[2]

- تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية فهي تتميز بالإبداع.
- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق.

---

[1] بوفاس الشريف، **العمل المقاولاتي: الخصائص والمحددات**، مداخلة ضمن اليوم الدراسي في اطار الأسبوع العالمي للمقاولاتية حول: تشجيع ومرافقة العمل المقاولاتي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق هراس، الجزائر، يوم 2015/11/18، ص ص5-6. على الرابط الالكتروني: http://www.univ-soukahras.dz تم الاسترداد بتاريخ: 2021/11/17، على الساعة: h23:15.

[2] برحومة عبد الحميد، مهديد فاطمة الزهراء، **دور المقاولة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر-عرض تجربة مؤسسة polyben ببرج بو عريريج-**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 07، الجزائر، 2012، ص ص281-282. على الرابط الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz تم الاسترداد بتاريخ: 2021/12/01، على الساعة: h22:20.

– وأرباح إحتكارية ناتجة عن حقوق الإبتكار قبل تقليدها – مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية.

– هي عملية إنشاء مؤسسة غير نمطية تتميز بالإبداع سواء من خلال تقديم نموذج جديد أو طريقة جديدة في عرض منتج أو خدمة ما طريقة جديدة في التسويق والتوزيع.

– إرتفاع نسبة المخاطرة لأنها تقدم الجديد وما يرافقها من عوائد مرتفعة في حالة نفاذ المنتج أو الخدمة الجديدة إلى السوق.

– تحقيق أرباح إحتكارية ناتجة عن حقوق الإبتكار التي تظهر في المنتج أو الخدمة المعروضة في السوق مقارنة بالمؤسسات النمطية التي تقدم منتجات وخدمات عادية.

– مهد المبادرة الفردية التي تمنح المقاول القدرة على تحقيق أفكاره ورؤيته وتسيير مؤسسته بشكل مباشر ومستقل عن تدخل الشركاء كما يحدث في الغالب في المؤسسات النمطية الأخرى.

– وتتميز المقاولاتية بالفردية النسبية –المبادرة–مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء. هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الإعتماد على مجلس الإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

الفرع الثاني: أهمية المقاولاتية

أصبحت المقاولة محرك أساسي للتطور في معظم البلدان ونمطا للحياة جاذبا للأفراد لأجل تحقيق دواتهم وتحقيق مستوى معيشي أفضل حيث أن الإهتمام الكبير بالمقاولاتية يعكس الأهمية البالغة التي يمكن أن تتميز بها هذه الظاهرة ويمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

– هي محرك أساسي لخلق فرص العمل والإبتكار والنمو الإقتصادي.

– تساهم في تحقيق إرتفاع في الدخل لمجتمعات ذات الدخل المنخفض.

– تعتبر وسيلة للحد من البطالة –تساهم في تحقيق التكامل الإجتماعي لصاحب المشروع وعائلته.

– تحويل الأهداف المرجوة والأفكار المستقبلية إلى واقع يستفيد منه الجميع من خلال العزم والإصرار.

– توضيح كيفية التخطيط للدخول للسوق وتنفيذ الأفكار فهي بذلك تسعى إلى الكشف عن حاجة العميل والسعي وراء تلبيته.

– تطوير وتنمية وإعادة هيكلة المشاريع الإقتصادية.

– تساهم في التقليل من البطالة وذلك بخلق مناصب شغل.

– وسيلة لإشباع رغبات وحاجات المستهلكين من سلع وخدمات.

– تساهم في ترقية العامل بالمعرفة التقنية الحديثة والتحكم في أساليب التكنولوجيا.

[1] احمد مروة، برهم ياسين، **الريادة وادارة المشروعات**، بدون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2007، ص ص 92-93. على الرابط الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/ تم الاسترداد بتاريخ 2022/11/24،على الساعة h16:06.

- المساهمة في النمو السليم للإقتصاد.
- تساهم في تشغيل المرأة.
- تعمل على توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة.
- تعمل على زيادة التنافسية في الأسواق.

وإن أهميتها للشباب تظهر من خلال تبني قدراتهم ومهاراتهم الحياتية التخطيط والتواصل والعمل ضمن فريق فتجعل الشباب مبادرين ومفكرين ومبدعين وإيجابين فهي تنمي مهاراتهم القيادية فمن خلالها يبنون شبكة علاقات إجتماعية تساعدهم في محطات حياتهم من خلال إكتشاف مواهبهم وتزيد من ثقتهم بأنفسهم و أهميتها للمجتمع ككل تظهر من خلال إستثمار طاقات أفراد المجتمع بشكا إيجابي وإبراز قيادات مستقبلية قادرة على تحمل المسؤولية تتصدى لمشكلات المجتمع فهي تسعى إلى صياغة حلول تنموية مبتكرة من أفكار ومبادرات الشباب فتزيد من إنتماء الشباب لمجتمعهم كما تعزز التغيير الايجابي في المجتمع عبر الشباب.

المطلب الثالث: أشكال ودور المقاولاتية

تعتبر المقاولاتية الفعل الذي يقوم به المقاول وينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن إن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، أو يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها، كما تساهم في بناء التنمية المحلية للدول وهذا راجع لما تحققه من دور إقتصادي وثقافي وإجتماعي.

الفرع الأول: أشكال المقاولاتية

إن إقامة الأعمال من قبل الأفراد يمكن إن يحصل بثلاث طرق، الأولى إنشاء مؤسسة جديدة وإقامتها من البداية وإستمرار في إدارتها وتطويرها حتى تصبح مؤسسة متوسطة أو كبيرة الحجم، أما الثانية فهي شراء مؤسسة قائمة من الآخرين، وأخرا هناك إمكانية اللجوء الى المقاولة الداخلية ويقوم المقاول بالمفاضلة بين مختلف هذه الحالات وذلك بعد الإطلاع على خصائص كل منها.

أولا: إنشاء مؤسسة جديدة

تعتبر عملية إنشاء مؤسسة جديدة عملية معقدة وغير متجانسة، تختلف دوافعها من مقاول الى آخر فهناك من تتبلور لديه فكرة غبر الزمن وبعد دراسة مختلف الإحتمالات والبدائل يقوم بإتخاذ القرار إنشاء مؤسسته الخاصة وهناك من ينشئ مؤسسته بالصدفة وبدون القيام بدراسات مسبقة مثلا في حالة إكتشاف فرصة مريحة يقوم المقاول بإستغلالها، كما إن هناك أيضا من يتخذ القرار وهو مجبر أو مضطر لأنها الطريقة الوحيدة لإيجاد عمل أو الإندماج في المجتمع. إن عملية إنشاء مؤسسة جديدة يمكن أن تتم وفق عدة طرق سنتطرق

لأهمها فيما يلي: [1]

1- إنشاء مؤسسة من العدم: إن إنشاء مؤسسة من العدم ليست بالأمر السهل، حيث تحتاج هذه المؤسسة إلى وقت كبير حتى تتمكن من إطلاق منتجها في السوق، وحتى تقنع المستهلكين بها، وهذا يزداد صعوبة مع إرتفاع درجة الإبتكار في المنتج، ولتغلب على هذه الصعوبات يجب على المقاول تحديد إحتياجات المؤسسة بدقة خاصة المالية منها ، كما أن عملية إنشاء مؤسسة في هذه الحالة يتطلب الكثير من العمل والجهد والكثير من الصلابة والإصرار، بالإضافة الى ضرورة توخي الدقة في تقدير الأخطار المحتملة.

2- إنشاء مؤسسة عن طريق التفريع: إن هذه الطريقة تسمح للعامل بإنشاء مؤسسته الخاصة المستقلة أو بشراء مؤسسة موجودة بشكل مستقل عن مؤسساه الأصلية التي يغادرها، والتي تقدم له بالمقابل أشكال من الدعم والمرافقة وذلك بهدف التقليل من أخطاء الفشل.

هذه الطريقة تعتبر سهلة إذا قورنت بالسابقة حيث تقوم المؤسسة بإنشاء أجهزة موجهة لحث ودعم موظفيها على إنشاء مؤسستهم الخاصة، ويمكن للأجراء السابقين والذين تحولو الى مقاولين في النشاط في مختلف المجالات سواء كانت تجارية أو صناعية وذلك بالإعتماد على المرافقة المقدمة لهم من مؤسساتهم السابقة والمتمثلة في تقديم الدغم المالي الضروري لإنطلاق في النشاط، أو الفني والمتمثل في مختلف الإستثمارات التقنية، كما يمكنها أيضا إستغلال شبكات التوزيع الخاصة بها الأمر الذي يقلل من أخطار الفشل التي تواجههم ويزيد من فرص نجاحهم.

كما تتمثل هذه المؤسسة بالنسبة للمؤسسة الأصلية للمقاول طريق الإبداع والنمو يهدف من خلالها إلى إكتشاف نشاطات جديدة قريبة من النشاط الرئيسي للمؤسسة الأصلية وطريقة كذالك لإنجاز بعض النشاطات الحالية بشكل أفضل، ويمكن أيضا الإستفادة من هذه المؤسسات عن طريق إبرام علاقات تعاقدية معها، كالمقاولة من الباطن أو شراكة تسمح لها بالتمتع بمزايا تفضيلية مقابل الدعم الذي قدمته لها.

3- إنشاء مؤسسة عن طريق الحصول على إمتياز: يعتبر الإمتياز صيغة مهمة من أشكال إنشاء مؤسسة جديدة، إذ عرف تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة خاصة بعد التأكد من حقوق الملكية في الدول المختلفة، يمثل الإمتياز نظاما تسويقيا يحتوي على إتفاقيات قانونية تعطي الحق للمرخص له والمسمى أيضا الطرف الحاصل على إمتياز وفق شروط وفترة متفق عليها من الجهة المانحة للإمتياز.إن إنشاء مؤسسة بهذه الصفة يسمح للمقاول من الإستفادة من دعم مهم مقدم من طرف المؤسسة المانحة للإمتياز مقابل دفع مبلغ معين. وبهذا الشكل تمثل إتفاقيات الامتياز بأشكالها المتعددة سواء كانت الحصول على إمتياز توزيع المنتج، أو إمتياز

[1] شلوف فريدة، **المرأة المقاولاتية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم اجتماع تنمية وتسير الموارد البشرية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، 2008-2009. ص 52. على الرابط الالكتروني: http://dspqce.univu-edu.dz ،تم الاسترداد بتاريخ 2022/11/18،على الساعة h15:36.

تصنيعه أو غيرها من الأشكال حلا للمقاولين الذين لا يملكون أفكارا خاصة أو الذين لا يملكون الإمكانيات الضرورية للإبتكار حيث يمكنهم إنشاء مؤسسات جديدة بالإستفادة من الخبرة المتراكمة لدى الأفراد والشركات المانحة للترخيص والتي لها تجربة تنتقل الى جميع المشاركين في نظام الإمتياز.

4- إنشاء الفروع: في هذه الحالة يعمل المقاول لصالح مؤسسة قائمة توكل له مشروعا ذو طبيعة مقاولاتية، الأخطار الشخصية التي يتحملها المقاول في هذه الحالة جد محدودة وفي المقابل يحظى هذا الأخير بامتيازات مماثلة لذالك الإمتيازات الممنوحة للإطارات أو المدراء.

ثانيا: شراء مؤسسة أو عمل قائم

إن شراء مؤسسة قائمة يختلف عن إنشاء مؤسسة جديدة لأن المؤسسة موجودة في الأساس ولا حاجة لإنشائها، وفي هذه الحالة يمكن الإعتماد على ما تملكه المؤسسة من إمكانيات في الحاضر، وعلى تاريخها السابق وأيضا على هيكلها التنظيمي، مما يقلل من درجة عدم اليقين ومستوى الخطر، ومثلما عليه الحال في حالة إنشاء مؤسسة جديدة يمكن أن تتم عملية شراء عمل قائم من طرف مؤسسة قائمة، في هذا النوع من النشاط نميز وجود حالتين هما:[1]

1- شراء مؤسسة في حالة جيدة: في هذه الحالة تكمن الصعوبة في كيفية الحصول على معلومات بوجود مؤسسة في حالة جيدة للبيع، ومن ثم يجب على المقاول إمتلاك موارد مالية معتبرة كافية لشرائها، خاصة أن سعر السوق لهذه المؤسسات قد يكون مرتفعا، ومن الضرورة إمتلاك المهارات الجيدة وتجربة ناجحة في التسيير.

2- شراء مؤسسة تواجه صعوبات: في هذه الحالة يجب أن يكون المقاول على دراية بالإلتزامات القانونية التي تقع على عاتقه نتيجة شراء مؤسسة تمر بهذه الوضعية وذلك طبعا في حالة ما كانت الصعوبات التي تواجهها معلنة، كما أن إمتلاك علاقات طيبة مع المتعاملين الأساسين في القطاع يعتبر شرطا أساسيا لنجاح هذه العملية، وبالرغم من إنخفاض هذا النمط من المؤسسات مقارنة مع مؤسسات ذات وضعية جيدة، إلا أنها تتطلب هي الأخرى ضخ أموال كبيرة حتى تتمكن من إعادة نشاطها والوصول الى حالة الإستقرار.

ثالثا: المقاولة الداخلية

لقد تزايد إهتمام المؤسسات بشكل كبير بهذا النوع من النشاطات خاصة في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها محيطها والتي يصعب التحكم فيها، فمن خلال المقاولة الداخلية والتي تعني تنظيم المشاريع داخل المنظمات القائمة تستطيع المؤسسة مواكبة هذه المستجدات والتكيف معها وبشكل سريع، كما يمكنها أيضا العمل على تطوير وتنويع المنتجات بشكل دائم ومستمر عن طريق تشجيع الإبداع والإبتكار، تعتبر المقاولة الداخلية مخرجا للمؤسسة يمكنها من تفادي الإنعكاسات السلبية لتزايد ميول الأفراد الحر والإستقلالية، حيث وجدت هذه الأخيرة في اللجوء الى المبادرة في إنشاء مشاريع جديدة إلى جانب مشاريعها السابقة التي لا تتطلب بالضرورة إنشاء مؤسسات جديدة حلا يمكنها من تشجيع المبادرة لدى الموظفون الذين يتمتعون بميول إلى

[1] شلوف فريدة، **مرجع سابق**، ص 32.

المقاولاتية، بإمكانه من إخراج المؤسسة من حالة الجمود ونقص الإبداع التي تعيشها.ومن أجل تطوير المقاولة الداخلية يجب توفر مجموعة من الشروط نلخصها فيما يلي:

- تشجيع التجربة والعمل على خلق جو يسمح بوقوع الخطأ والفشل داخل المؤسسة.
- يجب على المؤسسة توفير الموارد الضرورية للمشاريع الجيدة وتسهيل عملية الحصول عليها.
- يجب تشجيع العمل الجماعي المنظم حيث يعمل الأفراد المتخصصون في مجال السلعة الجديدة مما يغض النظر عن الدائرة التي يعملون فيها داخل المؤسسة.

الفرع الثاني: دور المقاولاتية

تساهم المقاولاتية في بناء التنمية المحلية للدول وخاصة في الدول النامية وذلك لما تحققه من دور إقتصادي وإجتماعي وثقافي.

أولا: الدور الإقتصادي

ويتمثل الدور الإقتصادي لظاهرة المقاولاتية فيما يلي: [1]

1- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الإنتاجي: تعمل المؤسسات الصناعية الكبرى على رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الفائض الإقتصادي وذلك لما تمتلكه من مزايا ومؤهلات وإرتفاع إنتاجية العمل فيها بالمقارنة بمقاولات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا الإعتقاد غير صحيح لأنه يتجاهل العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الإقتصادي الذي يحققه.

2- تنوع الهيكل الصناعي: نظرا لصغر حجم رأس المال وحجم النشاط على مختلف الفروع الصناعية نجد أن الهكيل الصناعي يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم على تلبية إحتياجات السكان من سلع وخدمات.

3- تدعيم التنمية الإقليمية: المقاولاتية لها القدرة على الإنتشار في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة وذلك لتكيفها مع محيط هذه المناطق وسهولة إقامتها وهي تعتبر غير مكلفة بكونها لا تتطلب تكنولوجيا عالية ولإستثمارات كبيرة كما تعمل على تحقيق توازن إقليمي ونسبة التلوث البيئي ومشاكل الإسكان تكون منخفضة فيها.

4-تنمية الصادرات والمحافظة على إستمرارية المنافسة: تساهم في تنمية الصادرات وذلك بإنتاج المواد الوسطية التي تحتاج لها المؤسسات الكبيرة مما يؤدي الى خفض بعض التكاليف الإنتاج في المنشأة وإستمرارية المنافسة في أسواق العالمية.

[1] خضري توفيق، حسين بن الطاهر، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية -المسارات المحددة**، الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي 6/5 ماي 2013،ص53. على الرابط الالكتروني: https://dspace.univ-adrar.edu.dz/jspui/. ، تم الاسترداد بتاريخ 2021/11/24، على الساعة 18:45.

5-معالجة بعض الإختلالات الإقتصادية: تعمل على علاج هذه الإختلالات من ضمنها علاج العجز في ميزان المدفوعات وذالك من خلال تصنيع السلع المحلية وتصديرها للخارج بدلا من إستيرادها.

6-زيادة الناتج المحلي: وذلك من خلال توفير السلع والخدمات للمستهلك ومساهمتها في زيادة الدخل الوطني للدولة وتحقيق إرتفاع في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجية العامل بإستمرار.

ثانيا: الدور الثقافي

ويتمثل الدور الثقافي لظاهرة المقاولاتية في: [1]

-ترقية العامل بالمعرفة التقنية الحديثة لكي يستطيع التحكم في أساليب التكنولوجيا الحديثة وهذا راجع للتطور العلمي وإستعمال التكنولوجيا في الإنتاج فيتم تدريب العامل على الأجهزة والبرامج للنهوض بدوره في الأعمال المقاولاتية الحديثة.

-المساهمة بالتزويد بالمعرفة وذلك عن طريق وجود نوادي علمية ومجالات وجرائد في إطار التكوين وتخصص العمال.

ثالثا: الدور الإجتماعي

ويتمثل فيما يلي: [2]

1- زيادة التشغيل: إن الإهتمام المتزايد بالمقاولات راجع الى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لإستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال، لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.

2- عدالة وتوزيع الدخول: إن وجود المقاولات بعدد كبير، ومتقاربة في الحجم، والتي تعمل على ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخول، بحيث أنها تتطلب إمكانيات إستثمارية متواضعة والذي يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المقاولات، وبالتالي سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة، بينما تحتاج عملية الإستثمار في الصناعات الكبيرة الى إمكانيات إستثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الإجتماعي.

---

[1] الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعلم المقاولاتي دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة**، اطروحة مقدمة تدخل ضمن شهادة الدكتوراه، منشورة جامعة بسكرة، 2015/2014، ص22.على الرابط الالكتروني: http://bib.univ-oeb.dz ، تم الاسترداد بتاريخ 2021/11/20 ،على الساعة 13:15 h.

[2] يوسف بودلة، عبد الحق بن تقات، **دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة 18 و19 افريل 2012،ص 05. على الرابط الالكتروني: http://bib.univ-oeb.dz، تم الاسترداد بتاريخ 2021/11/22 ، على الساعة 14:31 h.

3- مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية: منذ منتصف الثمانيات ظهرت أهمية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصات إجتماعيا وإقتصاديا. بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي، ثم في الدول المتقدمة نتيجة إرتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية، وعوضا من ذلك تحسين الرفاهية ومستوى المعيشة في الأجل الطويلة في بناء الاصول، سواء مادية (سكن، أرض، تجهيزات)، أو المالية (الحسابات البنكية مثلا)، أو الإجتماعية (الشبكات والعلاقات الإجتماعية)، أو البشرية، (الخبرة والتعليم).

4- المساهمة في تشغيل المرأة: للمقاولة دور مهم في الإهتمام بالمرأة من خلال إقحامها في مجال المقاولات التي تناسبها ومن بينها العمل على الحاسوب.

المبحث الثاني: الإطار النظري للمرافقة المقاولاتية

نظرا للصعوبات التي تواجه عملية إنشاء المؤسسات والفشل المتواصل لها خاصة في مراحلها الأولى من الإنشاء، كان من الضروري إيجاد حل لهذا المشكل الذي تعاني منه أغلب المؤسسات في العالم، وعليه كانت عملية المرافقة المقاولاتية المنهج الميداني الفعال لإحتضان هذه المؤسسات في مختلف مراحل حياتها (الإنطلاق بفكرة، الإنشاء، الاستغلال). وعليه سيتم تقسيم المبحث ألى المطالب الثلاثة التالية:

- ❖ مفهوم المرافقة المقاولاتية؛
- ❖ أنواع ومستويات المرافقة المقاولاتية.
- ❖ مراحل ومحيط المرافقة.

المطلب الأول: مفهوم المرافقة المقاولاتية

يعتبر مفهوم المرافقة من أهم الآليات الجديدة المبتكرة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مجموعة من الهيئات المتخصصة التي تعمل على دعم الروح المقاولاتية، وإنجاح مسار المؤسسات في تذليل المشاكل والصعوبات التي تتعرض لها عملية الإنشاء والعمل على تنمية هذه المؤسسات.

الفرع الأول: تعريف المرافقة المقاولاتية

يمكن إيجاد عدة تعاريف للمرافقة المقاولاتية نذكر أهمها فيما يلي:[1]

" المرافقة هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة ، تهدف الى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذالك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به. "

وتعرف المرافقة ايضا بأنها " عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء أو بداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو

[1] محمد قوجيل، محمد حافظ بو غابة، **المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة**، تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري، الملتقى الدولي حول المرافقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2011، ص ص 4-5. على الرابط الإلكتروني https://dspace.univ-ouargla.dz تاريخ الاسترداد بتاريخ: 2021/12/02 ، على الساعة 18:04 h.

خاصة في مرحلة بداية النشاط وذالك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية، وغيرها من التسهيلات اللازمة أو المساعدة".

كذالك (meala 2002) يقول أن " النصح، الرعاية ، الاستشارة ، التعليم ،" كلها تصب في مصطلح في إطار الفعل رافق.

فالمرافقة هي إجراء يشمل على القيام بنقل شخص ما من حالة الى أخرى، وهذا بالتأثير عليه لإتخاذ قرارات معينة، حيث تهدف المرافقة إلى جعل المنشئ مستقل، وبالتالي فهي تخص المقاول صاحب المؤسسة، إنها تهدف الى مرافقة شخص (أو فريق) مقاولاتي يحمل فكرة إستثمارية، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول الى مشروع قابل للإستمرار.

وحسب (bruyat 2000) فإن:" المرافقة تشمل خدمات التحسيس، الإستقبال، الاعلام، النصح، التكوين، الدعم اللوجستيكي، التمويل، الإنشاء والمتابعة للمؤسسات الجديدة."

ويمكن تعريف المرافقة المقاولاتية أيضا كما يلي :[1]

"عبارة عن عمل منظم يهدف الى تقديم الدعم للأفراد الراغيبين في تأسيس أو إنشاء مؤسسات والتوجه الى العمل المقاولاتي".

كما تعرف أيضا بأنها عملية تهدف إلى تنمية وتطوير المشروعات ودعمها من أجل البقاء ومساهمتها في دعم النمو الإقتصادي.

تعتبر المرافقة المقاولاتية مهنة قائمة بذاتها تضم مجموعة من التقنيات الخاصة التي تأخذ بعدا ثقافيا، وهي تعتبر أكثر من ضرورة بالنسبة للمجتمعات التي تفتقر للروح المقاولاتية.

وإجمالا فالمرافقة هي عبارة عن خدمة تقدمها هيئات متخصصة تهدف الى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء التي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج للكثير من الخبرات.

الفرع الثاني : أهمية المرافقة المقاولاتية

وتتمثل أهمية المرافقة المقاولاتية في ما يلي:[2]

إن أهمية خدمة المرافقة المقدمة للمقاول تكمن في أنها تسمح له بالتغلب على الصعوبات التي قد تواجهه خلال فترة الإعداد لإنطلاق مؤسسته الجديدة، فغالبا ما يكون للمقاول فكرة أو مشروع غير مكتمل ولكنه يحتاج إلى الدعم الذي تقدمه له المرافقة فيما يتعلق بإعداد خطة العمل، أو إنجاز دراسة للسوق المستهدفة، كما قد يجهل أيضا كيفية إجراء دراسة مالية مضبوطة يستطيع من خلالها تحديد إحتياجاته المالية، شكل التمويل الذي يحتاجه، وأيضا النتائج المتوقعة، وتعمل المرافقة كذالك على تشجيع المؤسسات المبتكرة التي تتميز بدرجة

---

[1] شقرون محمد، **دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة**، دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم الشباب لولاية بلعباس، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد جامعة تلمسان، 2015 2014،ص ص 4-5. على الرابط الإلكتروني : https://bu.umc.edu.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2021/12/03 ، على الساعة 13:30 h.

[2] سعاد نائف برنوطي، **ادارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن 2005، ص 82.

عالية من الخطورة نظرا لإحتياجات المالية الكبيرة للمؤسسة، وكذالك الصعوبة التي يواجهها المقاول في إختيار الموقع الاستراتيجي، ونظرا أيضا لجهل خبايا السوق والمحيط الذي سينشط فيه خاصة في ظل عدم وجود منافسين مباشرين ومحددين من البداية، كما أن المقاول يملك خبرات في الميادين المالية والتجارية، أو في غيرها من المجالات، لكن إنشاء مؤسسة جديدة تتطلب منه الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسة، وأيضا القدرة على إتخاذ القرار في مختلف هذه المجالات من أجل ضمان تموقعها في السوق بشكل جيد، وإنسجام المشروع من مختلف الجوانب، وذالك ما تسعى مختلف هيئات المرافقة إلى السهر على توفيره، ونظرا لتفطنها بأن إمتلاك مهارات تسييرية أمر جد ضروري لضمان بقاء المؤسسة المقامة خاصة في السنوات الأولى من إنطلاقها في النشاط، حرصت هذه الهيئات على إجراء دورات تكوينية يستفيد منها المقاول قصد إكتساب المسير الناجح.

الفرع الثالث: خصائص المرافقة المقاولاتية

هناك مجموعة من العناصر التي تميز المرافقة الجيدة تتمثل هذه العناصر فيما يلي:[1]

أولا: المرافقة تستلزم الإرتباط

وهذا يعني توافق إمكانيات و كفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله، مما يؤدي الى وجود توافق مستمر بين الفرد والمشروع وليس فقط في المرحلة الأولية لتسير المشروع ، وهذا العنصر يسمح "بتأمين" المقاول والمشروع معا من مختلف المشاكل المتوقعة.

ثانيا: المرافقة تركز على الشخص

على العكس فعمل الخبراء يرتكز على الخدمات التقنية المقدمة للمشروع، فلا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المالية والمادية، لأن عملية المرافقة تكون من خلال فترة زمنية محددة لابد للمقاول أن يستفيد فيها لتحكم في تسير مشروعه في المستقبل البعيد.

ثالثا: المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص

حتى في حالة وجود بديل أكثر سرعة في القيام بعمليات تتبع المشروع بدلا عن المقاول (خطة الأعمال مثلا)، والتي تقوم بعض الهيئات بمنح المقاول منهجية العمل وهذا لتحقيق الإقتصاد في وقت (وبالتالي في التكاليف) وهذا ما ينتج عنه العديد من المشاكل مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة الجيدة تقتضي تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لماذا يجب أن ينفق بشكل معقول في إستثماراته، كيف يتحكم في الخزينة، المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون، إهتلاك الإستثمارات، ...وغيرها.

رابعا: المرافقة يجب ان تتضمن تسير الفشل

منذ الإستقبال يجب أن يكون المرافق قادر على مصارحة المقاول الجديد إذا ما كان المشروع غير قابل لتحقيق في تلك الحالة، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها، وبالتالي على

[1] محمد قوجيل، محمد حافظ، **مرجع سابق**، ص ص3-4.

هيئات المرافقة التوفر على تقنين متخصصين يمكن أن يساعدوا هذه الفيئة من المقاولين على تصحيح أخطاء مشاريعهم، وهكذا فيما يخص المشاكل المالية حيث يتوجب على المرافق العمل مع حامل المشروع موضعي للحالة وإيجاد حلول في حالة مشاكل بين هيئات المرافقة التي تتمثل في الإقتصاد التضامني ومنظمات التمويل الرأسمال.

خامسا: الإحترافية مهما كانت الفئة المستهدفة

هناك فئات مختلفة من المقاولين من بينها البطالين، ذو التأهيل الضعيف حيث يرى المختصين أن مرافقة هذه الفئة من حاملي هذه المشاريع تأتي مرجعية إجتماعية أكثر منها الإقتصادية، إلا أنه حتى لو كان المقاول يعتمد في تعامله مع حاملي المشاريع على الإستماع والفهم الجيد لأهداف المقاول (فئة البطالين) يجب على المرافق إظهار جميع العناصر المرتبطة بإنشاء المشروع والكلام بإحترافية كبيرة مع المقاول بهدف وضع المشروع في المكان والطريق الصحيح.

سادسا: المرافقة تقوم في إنجاز المشاريع على مرحلتين التصور التخطيط والتنفيذ

فالمرحلة الأولى يقوم بها غالبا المقاول، أما التنفيذ فيعتبر نقطة الإنطلاق في المرحلة العملية التي يجب فيها وقوف الهيئة المرافقة لجانب المقاول منذ إنطلاق النشاط وطول فترة تنفيذ المشروع (فترة الإنشاء).

ويمكن تلخيص خصائص المرافقة الجيدة في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): خصائص المرافقة المقاولاتية

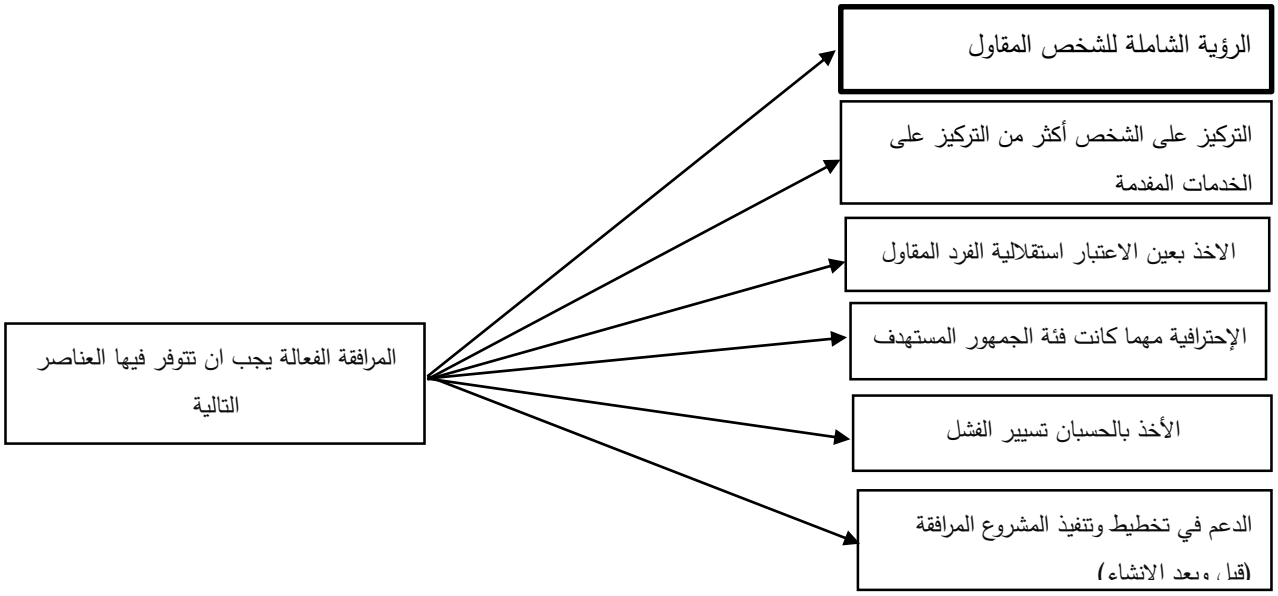

المصدر: محمد قوجيل، محمد حافظ بو غابة، **المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة، تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري**، الملتقى الدولي حول المرافقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2011، ص ص 9-10. على الرابط الإلكتروني https://dspace.univ-ouargla.dz تاريخ الاسترداد بتاريخ: 2021/12/02 ، على الساعة 18:04 h.

المطلب الثاني: أنواع ومستويات المرافقة المقاولاتية

هناك عدة أنواع في ما يخص المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يمكن أن تأخذ المرافقة مستويات عدة لتفسير ظاهرة المرافقة، ولتوضيح أكثر سنتطرق في هذا المطلب لأنواع ومستويات المرافقة المقاولاتية.

الفرع الأول: أنواع المرافقة المقاولاتية

يمكن أن تأخذ المرافقة أنماط متعددة حسب مصدرها، طبيعتها، مستوى تدخلها، والقطاع الذي تهتم به، ولتوضيح أكثر سنقوم بتلخيص هذه الأنواع في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): أنماط المرافقة المقاولاتية

معايير التصنيف	نوع المرافقة
حسب مصدر المرافقة	–مرافقة عمومية (الدولة الهيئات المحلية) –مرافقون خواص (الخبراء المرافقين الخواص، مكاتب الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات البنكين .....الخ) –المنظمات الغير حكومية المرافقون الاجانب المنظمات الدولية. –المرافقون الخواص الدوليون المنظمات غير الحكومية الدولية.
حسب طبيعة المرافقة	– المرافقة المؤسساتية تحت شكل هيئات تحت شكل قوانين وقواعد مرافقة أجنبية –تدخل مباشر – تدخل غير مباشر. – وساطة في التجهيزات –التزويد بالتجهيزات. – وضع خبراء تحت التصرف. – موافقة في مجال التسيير – لتكوين –الاستشارة.
حسب قطاع النشاط المتدخل فيه	مرافقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة. مرافقة المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة. مرافقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع النقل. مرافقة المؤسسات الصغيرة في القطاع الرسمي والغير رسمي.

المصدر: صندرة سايبي، **المقاولية واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2013–2014، ص 22. على الرابط الالكتروني: http://www.univ-constantine2.dz ، تاريخ الاسترداد:2021/12/10، على الساعة: 20:45 h .

تقسم المرافقة إلى عدة أنواع وذلك من خلال معايير التصنيف كما هو مبين في الجدول حيث يوجد ثلاث معايير أولها حسب مصدر المرافقة وتشمل مرافقة عمومية ومرافقون خواص والمنظمات الغير حكومية والمرافقون

الأجانب أما المعيار الثاني يكون حسب طبيعة المرافقة ويشمل مرافقة مؤسساتية ومرافقة أجنبية ومرافقة حسب التجهيزات والمعيار الثالث حسب النشاط المتدخل فيه ويشمل مرافقة منتظمة ذات فترة قصيرة ومرافقة قصيرة ومتوسطة الأجل.

كما صنفت المرافقة على النحو التالي:[1]

أولا: المرافقة المعنوية

هي من أهم أنواع المرافقة التي يحتاجها المنشئ من النقطة الأولى لإنطلاق مشروعه، فهذه المرافقة تقدم للمنشئ النصح و التوجيه والإرشاد، حيث تعمل على بلورة أفكاره أو ضبطها وتجسيدها على أرض الواقع، لأنه عادة عندما يفكر المنشئ في إنشاء مشروعه تتراود عليه عدة أفكار، وهو في هذه الفترة بحاجة لمن يؤكد له صلاحية هذه الفكرة وإمكانية تطبيقها على الواقع، حتى لا تبقى مجرد فكرة، ثم يحدد له ماهي الإستراتيجية التي سيتبعها للوصل للهدف الذي يجب عليه تحديده بدقة، وهذا هو الدور الذي يلعبه المرافق في أولى مراحل عملية مرافقته للمنشئ حيث يقوم برفع معنوياته وتشجيعه.

المرافقة الإعلامية: والتي من خلالها يقوم بتقديم مساعدة للمنشئ في كيفية ادخال أنظمة المعلومات والاتصال داخل المؤسسة، والطرق التي يتبعها في عملية إشهار لمنتوجاته وكيفية ترويجها في الأسواق.

ثانيا: المرافقة الفنية

وهنا يقوم المرفق بمساعدة المنشئ في تتعلق بالجانب الإجتماعي وما يحتاجه مشروعه من آلات ومعدات، أساليب إنتاج، الأنظمة المعلوماتية المستخدمة، مع تحديد الهدف الواجب تحقيقه، دون إهمال تحديد إحتياجات المشروع، لأن اي خطأ يؤدي الى فشل المشروع.

ثالثا: المرافقة أثناء التدريب والتكوين

وتعتبر المرافقة هنا بمثابة عملية تلقين وتعليم، ففي هذه المرحلة من المرافقة يقوم المرافق بتلقين دروس للمنشئ على المقاولة، وكيفية إنشاء مؤسسة، ويعرفه بصفات المقاول الناجح الذي يعتبر قائدا ومبادر، حيث يرتبط هذا النوع من المرافقة بكيفية تشكيل مجمع من المنشئين قائم على الكفاءات.

وهذا التدريب والتكون يكون قائم ومستمر مع استمرار المؤسسة الصغيرة، فهو لا يتوقف في اي مرحلة من مراحل المؤسسة، وتتم هذه المرافقة من خلال توفير دورات تكوينية، وذلك بتشجيع عقد الملتقيات والندوات المتخصصة، وكذا دعم إقتناء الكتب والمجالات العلمية، والأدلة النموذجية للمشاريع، حتى يستفيد منها المقاول في مشروعه.

[1] عيتي نسرين، **مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة**، دراسة ميدانية لوكالة دعم الشباب قسنطينة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص ص 57-59. على الرابط الإلكتروني: https://bu.umc.edu.dz. ، تاريخ الإسترداد: 2022/12/05 ، على الساعة 10:15 h .

رابعا: المرافقة التكنولوجية

فضلا عن ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية وطنية، ينبغي تشجيع المؤسسات الصغيرة على التكنولوجيا، وإستخدامها، وذلك من خلال التوجيهات التي يقدمها المرافق للمنشئ، عن التكنولوجيا الحديثة ودعم أسعارها.

خامسا: المرافقة الإدارية

تتمثل في التسهيلات التي يقدمها المرفق للمنشئ والمتعلقة بالإجراءات الإدارية، كتبسيط الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص والتسجيل، وإجراءات الحصول على امتلاك عقار ....الخ.

سادسا: المرافقة المالية

لعلها من أهم ما ينتظره المنشئ عموما، حيث تشمل المساعدة المتعلقة بالتمويل، خاصة ترقية الإدخار ومؤسساته، والمساهمة في ضمان جزء من القروض، وتخفيض تكلفة التمويل، وتمديد آجال السماح، والإعفاء الكلي أو الجزئي، والفترة المحددة من الضرائب والرسوم الجمركية، أو الإعفاء عن الضمان الإجتماعي خلال فترة معينة، وكذا منح مساعدات مباشرة لبعض من المشاريع الخاصة، كمشروع التجديد أو تلك التي تساهم في تشغيل عدد ما من العمال أو المشاريع التي تقام في المناطق النائية.

سابعا: الإفراق

يعتبر الإفراق أحد الأنماط الجديدة التي بدأت تأخذ مكانها في مجال مرافقة المؤسسات الصغيرة، ويتمثل الإفراق في قيام مؤسسة ما ينفع عمالها إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة ومنحهم مساعدات مالية، ودعم إمدادي، مع الحق في العودة إلى الوظيفة في المؤسسة الأم في حالة فشل مؤسساتهم الجديدة.

الفرع الثاني: مستويات المرافقة المقاولاتية

ترتكز المرافقة المقاولاتية على ثلاث مستويات كل منها حسب إتجاهه والمتغير الذي يرتكز عليه لتفسير ظاهرة المرافقة المقاولاتية، وهي على النحو التالي:

أولا: المستوى الكلي

يهتم هذا المستوى بالمحيط الإقتصادي وما يحمله من متغيرات، والمرافقة المقاولاتية بمثابة وسيط بين المشروع والمحيط الاقتصادي، حيث تساعد على تجسيد المشروع على أرض الواقع أخذة بعين الاعتبار متغيرات هذا المحيط، كما تساهم المرافقة المقاولاتية في التطور الاقتصادي وبالتحديد في التنمية المحلية التي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد المعايير التي تقاس على أساسها.[1]

[1] بوخمخم عبد الفتاح، صندرة سايبي، **دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة: واقع التجربة الجزائرية**، المؤتمر الثاني القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الاعمال الحديثة، كلية الاعمال، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 14،15 افريل 2009، ص 50. على الرابط الالكتروني: http://www.univ-constantine2.dz ، تاريخ الاسترداد:2021/12/8، على الساعة:h13:20.

ثانيا: المستوى الجزئي

يهتم هذا المستوى بالعلاقة التي تربط بين المقاول والمرافق، هذه العلاقة ترتكز على عدة أسس مفتاحية يجب تحليلها وهي كالتالي:[1]

1- حاجات المقاول: هذه الحاجات تتطور تدريجيا حسب الطبيعة والكثافة وتؤثر على العلاقة بين الطرفين.

1-1- حاجات تقنية: تساؤلات المقاول تكون مرتبطة بالمشروع وبالتحديد عن الجانب المالي و القانوني، وتحتاج إلى خبرة في المجال التقني.

1-2- حاجات بسيكولوجية: التساؤلات هنا تكون لها علاقة بالمقاول في حد ذاته و عن مختلف الظروف التي قد تواجهه، و تكون هذه الحاجات عادة عند المقاول المبتدئ.

1-3- حاجات منهجية: وترتبط بعلاقة المقاول بمشروعه وتكون شاملة لكل الجوانب المرتبطة بهذه العلاقة.

2- مواقف المرافق: إن موقف المرافق يجب أن يتكيف مع كل حاجة من حاجات المقاول، و في كل مرحلة من مراحل المشروع.

2-1- الموقف الوظيفي: الهدف من هذا التدخل هو حل مختلف المشاكل المرتبطة بالمشروع من خلال:

- تحديد مخطط العمل.
- توفير مختلف التقنيات، النماذج والمعلومات المهمة لإنشاء المؤسسة.
- الإعتماد على خبراء ومختصي المجال.

2-2- الموقف التأويلي: الإهتمام هنا يكون أكثر بالمقاول من طرف المرافق من خلال:

- فتح مجال للحوار مع المقاول والإستماع له.
- إكسابه ثقة في ذاته حتى يتمكن من تسيير مختلف الظروف.
- إدارة مساعدته في المخاطر والضغوطات.

2-3- الموقف التفكري و النقدي : يتم الاعتماد على هذا الموقف عندما تتعارض وجهات النظر بين الطرفين و يتم اللجوء إلى :

- المساعدة على التفكير الجيد في مختلف المواقف.
- مقارنة مدى توافق مخطط الأعمال المسطر مع الواقع، ويتم تحليل الوضع على أساسه.
- مساعدته على مواجهة المشاكل.

3- أشكال المرافقة المعتمدة حسب كل موقف: وتكون حسب المواقف التالية:

[1] صندرة سايبي، **سيرورة انشاء المؤسسة أساليب المرافقة**، مطبعة جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص ص 20-21.

3- الموقف الوظيفي: دور المرافق هو تحويل المعارف و بالتالي يتم الإعتماد على التدريب، التوجيه و التكوين.

3- 2- الموقف التأويلي: هنا يتم اللجوء إلى التدريب والوصاية باعتبارهما الشكلين اللذين يتماشيان مع الهدف الذي يسعى المرافق الوصول إليه.

3-3- الموقف التفكيري والنقدي: الهدف من هذا الموقف هو التوجيه و المساعدة لذا يتم اعتماد الاستشارة التوجيه بالإضافة إلى التدريب.

4- الموارد الذاتية: ترتكز المرافقة على مجموعة من الموارد وهي:

4-1- المعارف: يجب أن يملك المرافق عدة مؤهلات ومعارف مرتبطة بعدة مجالات: إدارة الأعمال، إنشاء المؤسسة، معلومات حول القطاع الذي سينشط فيه المقاول، أدوات وأساليب إدارة المشاريع المقاولاتية .

4-2- الأداء: يرتبط دور المقاول بما يلي:

- تكوين علاقات مع مختلف الشركاء؛
- تحويل المعارف؛
- الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة ومحاولة إقناع المقاول.

5- استراتيجيات الاتصال: و تكون على مرحلتين، عند لجوء المقاول للبحث عن مرافق، و كذا بعد الاتفاق وبداية مرافقة إنشاء المؤسسة، ومن أهم عناصرها:

استراتيجيات تحليل طلب المرافقة وتكوين عقد الاتفاق، الاستماع، خلق ثقة بين المرافق والمقاول، اعتماد أسلوب مثالي للحوار بين المرافق/المقاول، استراتيجيات التأثير على النشاط المقاولاتي لصاحب المشرع، الإقناع، الالتزام، النقد، التأثير.

ثالثا: المستوى الوسيطي

يهتم هذا المستوى بآليات المرافقة المقاولاتية أو ما يسمى بشبكات المرافقة التي تسعى إلى تجسيد جملة من الأهداف: خلق مناصب العمل، التطور الاقتصادي، تنوع النسيج الصناعي، ترقية بعض الإختصاصات المهنية، تطوير ثقافة المؤسسة... يرتبط عادة تقييم أداء هذه الآليات من خلال عدة معايير: عدد المؤسسات المنشأة ومناصب العمل المستحدثة على المدى الطويل، جدوى المشاريع المقاولاتية على المدى المتوسط ونجاح علاقة المرافق بالمقاول على المدى القصير. بالمقاول على المدى القصير.

كما يرى البعض أن قياس أداء هذه الشبكات يعتمد على ثلاث معايير أخرى: [1]

[1] كمال زيتوني، كريم جابز، **المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر**، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول-استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 16/15 نوفمبر 2001، ص 96. على الرابط الالكتروني: https://iefpedia.com ، تاريخ الاسترداد: 2021/12/9، على الساعة:h21:35.

1- فعالية الشبكة l'efficacité: والتي تظهر من خلال ديمومة المؤسسة وتحقيقها لأهدافها المرجوة، وتقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة.

2- كفاءة الشبكة l'efficience: تقيم بمدى القدرة على تدني استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة، وتقاس من خلال العلاقة بين النتائج والموارد المستخدمة.

3- L'effectivité : وتقاس بمدى رضا المستهدفين من عملية المرافقة المقاولاتية أي المقاول و يرتكز هذا الأداء على 4 أبعاد حسب سلسلة السببية لأداء شبكات المرافقة:

الشكل رقم(02): أبعاد الأداء الفعال لشبكات المرافقة

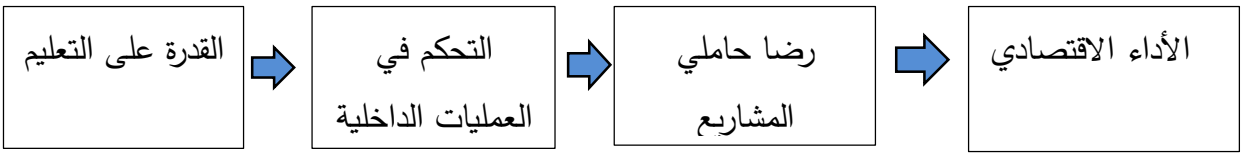

المصدر: صندرة سايبي، سيرورة انشاء المؤسسة أساليب المرافقة، مطبعة جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص23.

فالقدرة الجيدة للمرافقين على تعليم وتدريب حاملي المشاريع في التحكم والسيطرة على مختلف العمليات داخل المؤسسة يزيد من رضا هؤلاء المقاولين والحصول على نتائج إقتصادية إيجابية.

المطلب الثالث: مراحل ومحيط المرافقة المقاولاتي

تقدم هيئات المرافقة مجموعة من الخدمات تتمثل هذه الخدمات خلال كل مرحلة من مراحل المرافقة التي يمكن تحديدها بالاعتماد على معيارين: وقتية التدخل، وكذا حسب دور أطراف المرافقة. وتتم هاته المراحل في محيط يتميز بأبعاد هما: الديناميكية، العدائية وعدم التجانس.

الفرع الأول: مراحل المرافقة المقاولاتية

تمر عملية المرافقة بمجموعة من المراحل كمايلي:

أولا: وقتية التدخل

أي مرافقة المؤسسة قبل الإنشاء وهو ما يسمى بالمرافقة القبلية، ومرافقتها أثناء الإنشاء، وكذا بعد إنشائها أي المرافقة البعدية وهي كالتالي:[1]

1- المرافقة القبلية: عند قدوم أي مقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بمرحلة لمرافقة القبلية التي يتم فيها إستقبال المقاول، ويختلف شكل الإستقبال من هيئة لأخرى، حيث أن بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات وتوجيه المقاول (حامل المشروع)، أما الأخرى فهي تقوم منذ اللقاء الأول بتحليل وتقييم إمكانيات المشروع (شكل المشروع، المنتج، السوق...). وبالتالي فمرحلة القبلية تقوم في

[1] صاطوري الجودي، عمامرة ياسمين، بوعلاق نوال، **دور المرافقة المقاولاتية في انشاء المشاريع المصغرة واسقاط على الواقع الجزائري**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية/ المجلد04، العدد01، الجزائر، ديسمبر 2017، ص ص 99/96.على الرابط الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz، تاريخ الاسترداد:2021/12/7، على الساعة:h19:40.

الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة، كما تسعى إلى معرفة حالة تقدم المشروع، إحتياجات المشروع، التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم ومتطلبات حامل المشروع. وتختلف مدة وشكل الإستقبال من هيئة لأخرى، حيث يمكن أن تكون عبارة عن مقابلات و/أو مكالمات هاتفية دورية، أو عبارة عن مواعيد مستمرة، كما يمكن أن يكون إستقبال حاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي، بالإضافة إلى ذلك فمدة الإستقبال متغيرة أيضا من موعد واحد إلى عدة مواعيد ومن بضع دقائق إلى عدة ساعات حسب أهمية ونوع المشروع. فعملية الإستقبال هي أول إتصال بين حامل المشروع وهيئة المرافقة، التي يطغى عليها الطابع الإعلامي، حيث يتم فيه أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته وكذلك وضعية صاحب المشروع وما هي طموحاته وما ينتظره، في المقابل تسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها لحامل المشروع، وإظهار أهمية المرافقة في نجاح وإستمرار المشروع، ولذلك تحتاج هذه الهيئات إلى كفاءات مهنية وخبرات عالية في الميدان لإستقبال وتوجيه حاملي المشاريع، والإجابة على الأسئلة المختلفة للمقاولين الذين يختلفون في أهدافهم وطموحاتهم وفي أشكال المشاريع المقترحة.

2-المرافقة خلال الإنشاء: تتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يلي:

- إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع: يتمثل في خطة عمل تتضمن، تقديم صاحب المشروع؛ وصف المشروع؛ وصف السلعة أو الخدمة؛ السوق؛ رقم الأعمال؛ الوسائل التجارية؛ وسائل الإنتاج؛ الملف المالي؛ جدول حسابات نتائج تقديري، الإحتياج لرأس المال العامل، خطة التمويل، مخطط الخزينة، الرسم على القيمة المضافة TVA، عتبة المردودية.
- البحث عن الوسائل المالية: (قروض، إعانات، مساعدات، ...).
- القيام بالخيارات الجبائية، الإجتماعية، والقانونية.
- المرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط و إنجاز خطوات إنشاء المشروع.
- الإستقلالية تحاول هيئات الدعم والمرافقة تشجيع إستقلالية المقاول في إتخاذ القرارات الخاصة بمشروعه وذلك راجع لسببين: الأول هو أن الإعتماد على الذات يمكن المقاول من التعلم الذاتي لأساليب قيادة وتسيير المشروع، وذلك بالإعتماد على الشركاء والمتعاملين الإقتصاديين، بحيث يستفيد المقاول من هذه المعارف حتى في حالة فشل المشروع لأنها تعتبر مكسب معرفي في حالة القيام بمشروع جديد، أما السبب الثاني هو تمكين هيئة المرافقة من تحقيق إقتصاد في الخدمات المقدمة، بهدف ربح الوقت والتوجه إلى مشاريع جديدة، وفي هذا الإطار تقوم أغلب هيئات الدعم بالإستعانة بمؤسسات أخرى لخدمة المقاولين مثل الغرف الإستشارية، ومكاتب الدراسات، ...إلخ. إن هذه الخدمات المذكورة موجودة في أغلب هياكل الدعم والمرافقة، إلا أن تنظيم هذه العمليات يختلف من هيئة لأخرى، فهناك بعض الخدمات التي يمكن أن تقدم لحاملي المشاريع بشكل فردي أو

جماعي في حالة التدفق الهائل لحاملي المشاريع، وفي هذه الأخيرة يتم تحقيق الحد الأدنى من الأبعاد الفردية (الخصوصية)، وذلك في شكل مواعيد فردية مع حاملي المشاريع.

وهناك إختلاف أيضا في الوقت المخصص لحامل المشروع ومدة تركيب المشروع: فهناك بعض الهيئات التي تخصص من عدة ساعات إلى مدة محدودة بالنسبة للمشاريع البسيطة حيث تتراوح مدتها المتوسطة في حدود 10 ساعات، أما بالنسبة للمشاريع الأكثر تعقيدا يمكن أن تصل من 30 إلى40 ساعة ومدة تركيب المشروع تكون خلال 15 يوم كحد أدني ويمكن أن تصل إلى غاية سنة كاملة.

3- المرافقة بعد الإنشاء (المتابعة): القليل من هيئات الدعم تقوم بمتابعة المؤسسات الصغيرة بعد إنشائها، ومع ذلك تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيرا بهذه العملية، والسبب في ذلك بدون شك هو محاولة التحقق من إمكانية إسترجاع الأموال المقروضة، وعموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين، يتم فيها بحث العناصر التالية:

- التسيير: الخزينة، الوضعية المالية، تشكيل لوحة قيادة مالية؛
- الجانب التجاري: البحث عن الزبائن، الاتصال؛
- الرؤية الإستراتيجية؛
- أسئلة مختلقة: العقود، المناقصات...إلخ.

وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل. وهناك بعض الهيئات تقوم بتنظيم إجتماعات إعلامية كل شهرين أو ثلاثة أشهر يقوم بتنشيطها مختصون، تتمحور حول تسيير المؤسسات الصغيرة، طرق التوظيف، تأمين الممتلكات والأشخاص، الإعفاءات، ...إلخ. هناك إختلافات كبيرة بين المراحل الثلاث، من مدة المرافقة، الإجراءات المتبعة والأدوات والوسائل المستخدمة، وترجع هذه الإختلافات إلى أسباب:[1]

- السبب الأول هو قلة التمويل المخصص للمتابعة بعد الإنشاء، هذه النقطة تفسر في جزء منها تشابه عملية الإنشاء القانوني، والعمل على تشجيع إستقلالية المشاريع.
- أما السبب الثاني مرتبط بالكفاءات الواجب تجنيدها من أجل تأمين المتابعة بعد إنشاء المشاريع الجديدة، هذه الكفاءات مطلوبة في هذه المرحلة أكثر من المراحل السابقة، التي تحتوي إجراءات إدارية بسيطة وخدمات أقل تعقيدا، أما في هذه المرحلة يحتاج المشروع الصغير إلى مراقبة ومتابعة المتخصصين في مجالات التنظيم، التسيير المالي، مراقبة التسيير، التسيير التجاري، تحليل القرارات الإستراتيجية، تسر الموارد البشرية، التسيير الجبائي والقوانين الاجتماعية.

[1] Sangare Mariam, **La microfinance: quels liens entre les modèles de financement des institutions et la qualité des services offerts aux clients?** Mémoire pour l'obtention du Doctorat en économie, Université Toulouse 1 Capitole, 2013-2014, p213. disponible sur le site : https://www.ummto,dz , consulté le 22/12/2021, dans le temps 15:00.

– السبب الثالث يكمن في خصوصية مرحلة المتابعة بعد الإنشاء التي تقتضي إجابة المرافقين على الأسئلة المطروحة من طرف المقاولين، هذه الأسئلة تغطي مجال واسع ومعقد (تحليل المشاكل مع العمال، مشاكل تسديد الزبائن، معالجة مشاكل تسييرية وإجتماعية، ...إلخ)، حيث أنه عادة ما يطلب المقاولون أجوبة دقيقة عن هذه المشاكل وفي حالة عدم تحقيق ذلك يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية على المشروع، وبالتالي يجب أن ترتكز المتابعة بعد الإنشاء على علاقة تشاورية بين المؤسسة وجهاز المرافقة.

ثانيا: من حيث دور أطراف المرافقة

تصنف المرافقة أيضا حسب دور الأطراف الفاعلة في كل مرحلة من مراحل المرافقة كما يلي:[1]

1- مرحلة الفهم من أجل تأدية فعل المرافقة: تعتبر الإستراتيجية والخبرة العاملان الأساسيان اللذان يساعدان المنشئ والمرافق على تأدية وظائفهما كفاعلان إستراتجيتان. فوضع إستراتيجية صحيحة عامل يؤثر على الفعل الذي يقوم به المنشئ والمرافق حيث في هذه المرحلة الأولى من المرافقة يقوم المرافق بتوجيه المنشئ للتنمية وذلك بأن يزوده بالمعرفة، وهذا ما يساعد على إختيار إستراتيجية مناسبة، دون نسيان بأن المرافق يجب أن يكون قد تلقى تكوينا عاليا، وإكتسب خبرة من أجل مرافقة المنشئ، حيث نجد (Verstraet) قد أشار بأن الخبرة المكتسبة للمرافقين أثناء العمل تمهد إلى فكرة وضع إستراتيجية تساعد في تأدية عمل المرافقة بكل سهولة، وهذا ما يأتي عن تكوين جيد، أي أنه يجب تكوين المرافقين جيدا.

ويتحدث (Moringo) عن تأدية عمل المرافق بالخبرة المكتسبة و يربط بين الإستراتيجية وصعوبة التحصل على المعلومات إذ يقول " الصعوبة تدعو إلى وضع إستراتيجية، إن الإستراتيجية هي التي تسهل كل ما هو صعب، لأنها هي الفن الذي يستعمل المعلومات والتي تأتي أثناء تأدية الفعل، ويمكن إدخالها حيث تناسب خطة العمل، وتواجه أي طارئ محتمل قد يحدث أثناء تأدية عمل المرافقة."

2- مرحلة المرافقة من أجل التسيير مع التفكير في التعقيدات: حسب (Marion Stéphane) نجد في هذه المرحلة أن القيمة الموجودة في النصيحة، التي يقدمها المرافق للمنشئ، تكمن في كيفية التعامل وتكيف المنشئ معها، وليس في تطبيقها حرفيا، بشرط أن تضمن استقلالية المنشئ، فعندما يقدم المرافق النصيحة للمنشئ، فهو حر في تقبلها وتنفيذها، فإن لم يقتنع بها فلا يتعامل معها و يرفضها. لهذا نجد أن مهمة المرافق في فرنسا مثلا تتمثل في الوهلة الأولى بالسماح للمنشئ بأن يتمتع بنوع من الاستقلالية، والاستقلالية هنا ليست الحرية.

[1] ناصر بوشارب، إلهام موساوي، **تمويل الصندوق الوطني للتأمين من البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء والاشغال العمومية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد03 جامعة سطيف، الجزائر، جوان 2015، ص ص 97-98. على الرابط الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz ، تاريخ الاسترداد:2021/12/7، على الساعة:h21:15.

لهذا يرى Stéphane بأن الإستراتيجية تجد لها دور هام، فهي تبحث لمنح المقاول درجة من الحرية، لكن ليست مؤثرا إلا إذا امتزجت بالأوضاع السائدة، فهي تتبع إذن الإستقلالية لا الحرية، بحيث يخلط دائما تنفيذ الأفكار مع حصول ما هو غير منتظر، والذي يكشف طرق جديدة، فإذن من غير الطبيعي أن يكون في مرحلة الإنشاء أو البداية، ويفرض على المنشئ التقيد بتعليمات ونصائح المرافق، بالمقابل قد لا يكون هذا المنشئ متعسف في فرض رأيه، لأن في هذه الحالة يواجه المرافق أمرين متعارضين هما:

- النصيحة تفرض وجهة نظرها بحيث تقدم المعطيات الإحصائية، التنظيمية والبيئية للمؤسسة المنشأة.
- يمكن أن تدخل النصيحة في لعبة خطيرة تصبح شرعية أو بمثابة حل لدى المنشئ.

ومنه يتبين بأن المقاول مقيد بالمرافق الذي يعتبر معلمه، ولذا من الصعب تحقيق إستقلالية المنشئ المرجوة، ومن المعروف أن أساس العلاقة بينهما هي الثقة وليس الإملاء، وهذا ما يجعل المنشئ في حالة خوف دائم من أن لا يتحصل على المعلومات العقلانية والصحيحة، ويبقى دائما مقيد بالمرافق، إلا أن المنشئ في بعض الأحيان يلعب دورا سلبي، وذلك بعدم الإجابة على الأسئلة التي يطرحها المرافقتين المختصين على مجال النشاط، والقدرات التي يمتلكها هذا المنشئ، وعلى مؤسسته وطابعها مما يخلق وضعيات جد معقدة، وغير مفهومة في كثير من الأحيان، حتى لدى أصحاب المؤسسات التي تكون قديمة النشأة، رغم كل هذا إلا أنه ينظر إلى المرافق كصاحب الترياق لأي صعوبة تصادف المنشئ في بداية مشواره.

إن مرافقة المنشئ تجعل المرافق دائما بفكر على مستوى عالي، وهذا بإدخال طرق عديدة في تعاملاته، حيث تكيف إستراتيجيته حسب وضعية المنشئ الذي تصادفه.

3- مرحلة المرافقة من أجل التطوير الدائم والاختراع: في هذه الأثناء يظهر المقاول براعته، وأفكاره ويستخدم طاقاته وقدراته الكامنة، حيث يقوم بتطوير مؤسسته وتغيرها، وذلك بإدخال تقنيات جديدة ومتطورة، وفي هذه المرحلة يكون دور المنشئ رئيسي، أما دور المرافق فهو يراقب فقط تصرفات المنشئ من بعيد لأنه يكون بهذا وصل المنشئ إلى بر الأمان.

الفرع الثاني: محيط المرافقة المقاولاتية

هناك ثلاث أبعاد تميز المحيط الذي تتم فيه المرافقة المقاولاتية هي:[1]

أولا: الديناميكية

تشير إلى عدم اليقين المتصلة بالتغيرات في تفضيلات العملاء، في تكنولوجيا الإنتاج أو الخدمة أو شروط التنافس، ويكون المحيط ديناميكي عندما لا يمكن التنبؤ به، مما يجعل التخطيط لنشاطات المنظمة صعب. وبالتالي على المرافق أن يأخذ في الاعتبار هذه المعوقات.

[1] آمال بعيط، **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر-واقع وأفاق-** دراسة حالة ansej, cnac, angam لولاية باتنة- محظنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه(ل م د) في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017/2016، ص 33 على الرابط الالكتروني: http://dspace.univ-batna.dz، تاريخ الاسترداد:2021/12/8، على الساعة:h15:40.

ثانا: العدائية

يرتكز هذا البعد على الأخذ بعين الاعتبار نوعية النشاط، استراتيجيات المنافسة، مختلف التحالفات التي تتم بين آليات المرافقة المقاولاتية، ومن أهم ما يميز هذا البعد المنافسة الشديدة على الأسعار والتوزيع، وكذا المنافسة في الحصول على الموارد المالية والتكنولوجيات الجديدة.

ثالثا: عدم التجانس

يستوجب التكيف المستمر لآليات المرافقة مع تطور حاجات الزبائن، خطوط الخدمات وقنوات التوزيع المقدمة. أما عن مؤشرات محيط المرافقة المقاولاتية، فيمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): مؤشرات محيط المرافقة المقاولاتية

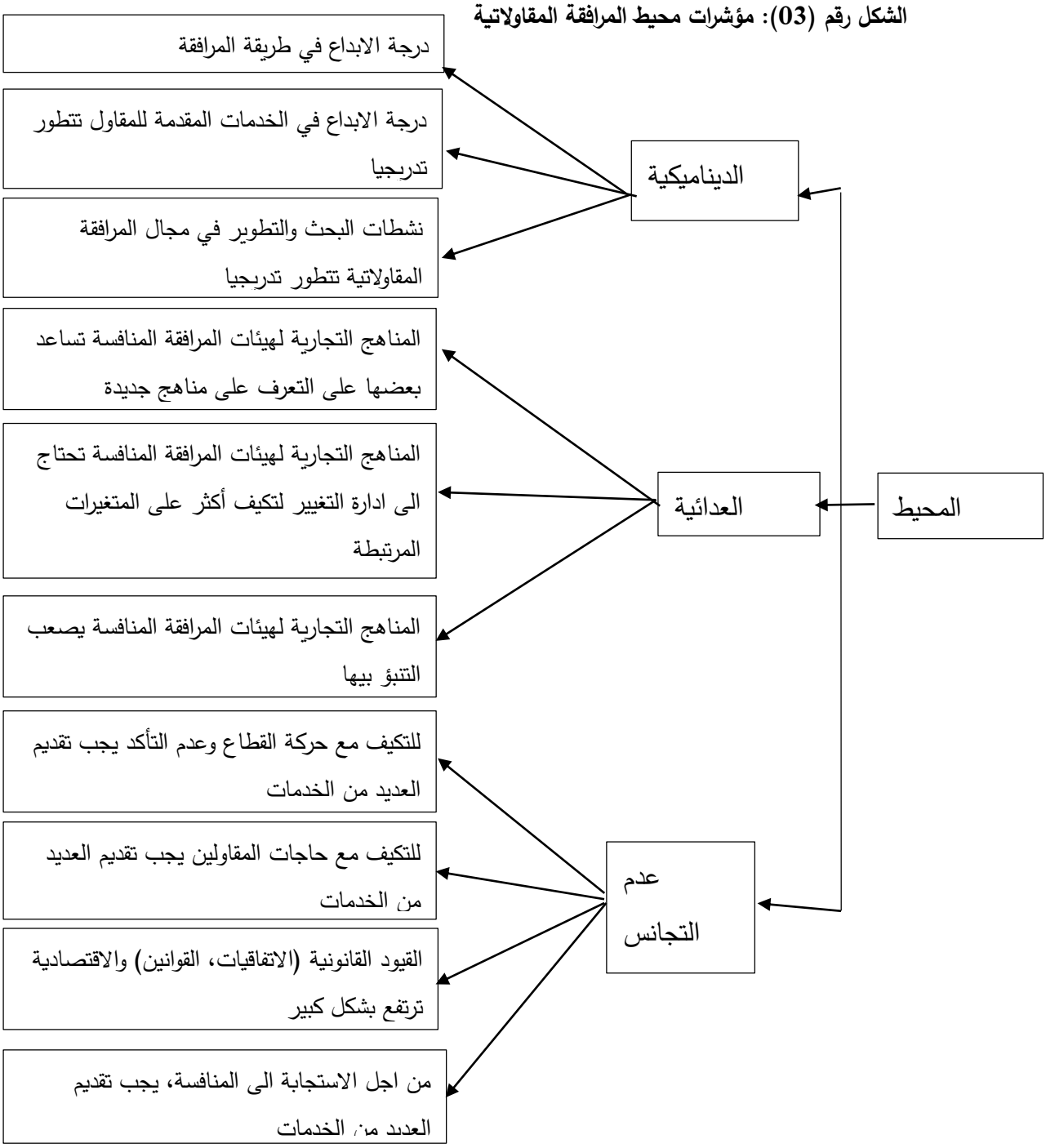

المصدر: آمال بعيط، **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر–واقع وأفاق– دراسة حالة ansej, angam, cnac لولاية باتنة– محظنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه(ل م د) في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017/2016، ص 34 على الرابط الالكتروني: http://dspace.univ-batna.dz ، تاريخ الاسترداد:2021/12/8، على الساعة:h15:40.

محيط المرافقة يتميز ب ثلاث أبعاد وكل بعد له مؤشرات، الديناميكية لها ثلاث مؤشرات منها درجة الإبداع في طرق المرافقة، وكذلك العدائية لها ثلاث مؤشرات منها المناهج التجارية لهيئات المرافقة المنافسة يصعب

التنبؤ بيها، أما البعد الأخير عدم التجانس له أربعة مؤشرات منها القيود القانونية والإقتصادية التي ترتفع بشكل كبير.

المبحث الثالث: آليات دعم المرافقة المقاولاتية

لآليات المرافقة المقاولاتية دور مهم في كل مرحلة من مراحل إنشاء المؤسسات. يعتمد المقاول لتمويل نشاطه المقاولاتي على مجموعة من الصيغ التمويلية وهي: التمويل المخاطر، التمويل الايجاري والتمويل المصغر. برزت حاضنات الاعمال كآلية مستحدثة لتنمية النزعة المقاولاتية والمساعدة على ترجمة الأفكار إلى كيان إقتصادي على أرض الواقع، من خلال تقديم جملة متكاملة من الخدمات، تختلف حسب إحتياجات المؤسسة المحتضنة والمرحلة التي تمر بها. وعليه سيتم تقسيم المبحث ألى المطالب الثلاثة التالية:

- ❖ التمويل المقاولاتي؛
- ❖ نظام الحاضنات؛
- ❖ التمويل الذاتي للمشاريع والتمويل البنكي.

المطلب الأول: التمويل المقاولاتي

هناك العديد من الصيغ التمويلية التي يمكن أن يعتمدها المقاول لتدعيم رأس ماله والإنطلاق في إنشاء مؤسسته ومن بينها:

الفرع الأول: التمويل المخاطر

يعد التمويل المخاطر أحد البدائل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو المؤسسات المتعثرة التي تكون في حاجة إلى مصادر تمويلية ضخمة خاصة إذا كانت في مرحلة الإنطلاق، نظرا لإرتفاع حجم المخاطر التي تعمل فيها والتي تعود بالأساس إلى مشكلة الحجم وقلة الضمانات التي تتمتع بها والتي تمنعها من الحصول على التمويل الكافي من بقية أطراف التمويل–البنوك، البورصة...إلخ ونجد في هذا النوع من التمويل ثلاث صيغ.

أولا: رأس المال المخاطر

أحد أشكال تمويل المشاريع المقاولاتية في أولى مراحل إنشائها، والتي تتميز بكونها تمتلك فرصة نجاح ونمو عالية، وبنفس الوقت يتسم الإستثمار بها بمخاطرة عالية.

1–تعريف رأس المال المخاطر: فمصطلح رأس المال المخاطر الذي أطلق عليه اسم Venture capital في الولايات المتحدة الأمريكية والذي إذا صح التعبير فهو رأس المال المغامر أو المبادر المترجم إلى الفرنسية بـ

le financement de l'innovation (تمويل الإبداع) بالمعنى التكنولوجي، كما أخذت مؤسساته بفرنسا دوما إسم شركة تمويل الإبداع.[1]

2- تعريف شركات رأس المال المخاطر: شركات رأس المال المخاطر هي شكل من أشكال التوظيف الجماعي تهدف إلى تحقيق الربح الرأسمالي في الأجل المتوسط (بعد عدة سنوات) المحقق من إعادة بيع أو حوالة حصصها في لمشروعات التي اكتتبت فيها، بعد مجابهة طلباتها ذات معدلات المخاطر العالية.[2]

3- مراحل تمويل رأس المال المخاطر: يمر تمويل المشاريع المقاولاتية بخمسة مراحل هي:[3]

3-1- المرحلة الأولى: رأس مال المطور: حيث يتعين على صاحب الفكرة بذل جزء من رأس ماله لبداية تطوير الفكرة وما يسمى ب" seeding money "ويستخدم في تطوير النماذج المعملية و النماذج التجريبية ثم النماذج التجارية للسلعة الجديدة و كذلك لتجريب السلعة في السوق و معرفة مدى الإقبال عليها ويساعد في تكوين البنية القانونية للمؤسسة الجديدة وإذا كان قادرا ماليا وفنيا فإن التطوير يكون سهلا جدا ولكنه في مراحل متقدمة يحتاج إلى الممولين الكبار لتدور عجلة التطوير، وتعطي الحاضنات بمختلف أنواعها هذه المرحلة أهمية كبرى حيث تدفع مجانا لقاطنيها يمسى برأس مال البادئ أو رأس مال البذور.

3-2- المرحلة الثانية: رأس المال الموالي" Angle investors " رأس المال الملائكي: ويسمى التمويل" love money "و يتكون من مساهمات رأس مال الأقرباء، ويعتبر رأس المال الموالي مهما باعتبار أن 32 % من المقاولين إستفادوا من هذا التمويل في عام 1999 في شكل سلف، منح ،وفي بعض الحالات يشمل بعض الصناديق الإستثمارية التي تنشئها بعض المؤسسات مساهمات. التعليمية والمعاهد البحثية والمجمعات البلدية لبعض المناطق الحضارية والغرف التجارية حيث ترصد بعض الأموال وشروط قاسية تقاسم بها التطوير مع صاحب الفكرة أملا في زيادة قيمة صندوقها بشراء حصص رأسمالية من الشركة الجديدة والتي في العادة تنسحب بمجرد وصول الشركة لمرحلة الإستثمار بأموال ضخمة وكبيرة، وذلك بعد ضمان إنطلاق الشركة الجديدة لترصد الأموال مرة أخرى لتطوير مؤسسة ناشئة جديدة.

3-3- المرحلة الثالثة: مرحلة ضخ أموال كبيرة ودخول رأس المال المخاطر: لترقية المؤسسة الناشئة لمرحلة شركة تقاسم الحصص وما يسمى بمرحلة دخول رأس المال المغامر أو المخاطر" Venture Capital " والذي

---

[1] نبيلة قدور، حمزة العرابي، **التمويل برأس المال المخاطر واهم تجاربه في بعض دول العالم (الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، المملكة المتحدة، تونس، الجزائر)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة البويرة، العدد07، الجزائر، جوان 2017، ص 884. على الرابط الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz ، تم الاسترداد بتاريخ 2021/12/23، على الساعة:h13:50.

[2] صحراوي مقلاتي، **التمويل برأس المال المخاطر منظور إسلامي**، بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، 31ماي/03جوان/2009، ص 85. على الرابط الالكتروني: http://fac-sciences-islamiques-ar.univ-batna.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2021/12/24، على الساعة: h11:30.

[3] حاجي آمال، لبيق محمد بشير، **دور رأس المال المخاطر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر)**، مجلة الابتكار والتسويق، جامعة جيلالي ليابس سيدي بالعباس، المجلد08، العدد01، الجزائر، 2021، ص 156. على الرابط الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2021/12/23، على الساعة: h20:00.

قد يعني حرفيا ما ذكر سابقا ولكنه بالمعنى الواقعي يختلف تماما حيث أن دخول رأس المال يكون حتميا لقيام الشركة بدورها كاملا ولإستضاح الرؤى حول نجاحها المؤكد في حال ضخ أموال فيها لأن بوادر المؤسسة تدل على مرحلة لتقاسم الرزق ولعل التسمية تكون شركات تقاسم الرزق وليست شركات رأس المال المخاطر.

3-4- المرحلة الرابعة: الاقتراض والائتمان: حيث أن الشركة بهذا الوضع الجديد أصبحت قادرة على الإقتراض وعلى الإئتمان المتبادل بينها وبين الشركات المماثلة وشركات التوريد وشركات التسويق والتصدير.

3-5- المرحلة الخامسة: مرحلة الخروج: بعد أن يصل المشروع إلى مرحلة متقدمة من حياته خلال فترة 3-7 سنوات من نشاط رأس المال المخاطر، يتم إختيار واحدة من الإستراتيجيات الآلية للخروج والمتمثلة:

- الطرح الأولي للجمهور وهو من أفضل الطرق التي تمكن من طرح أسهمها للجمهور والتي تجني بموجبها تقريبا جميع العوائد.
- عمليات الإندماج والتملك وتعد هذه الطريقة من أهم الطرق في الدول الصناعية.
- شراء الإدارة حصص بالكامل أو إعادة شراء أسهم رأس المال المخاطر للشركة.
- الشراء من السوق من خلال طرف ثالث.
- تملك الموظفين والعمال لأسهم شركاتهم.
- طرح خاص للأوراق المالية إلى عدد محدود من المستثمرين المؤسسين أو الأفراد المؤهلين.

ثانيا: الوقف المخاطر

من بين الصيغ التمويلية التي تستند أيضا على المخاطرة ورأس مال ضخم نجد الوقف المخاطر المتمثلة فيما يلي: [1]

1-تعريف الوقت المخاطر: تعرفه الجمعية الأوربية للوقف المخاطر هو: " مجال للنشاط الإستثماري الخيري الذي تطبق فيه مبادئ الرأسمال المخاطر". وهو أيضا يعرف باسم philanthrocapitalism، أي رأس المال الخيري وهو يأخذ من مفاهيم وتقنيات تمويل رأس المال المخاطر وإدارة الأعمال والتكنولوجيا المتقدمة ويطبقها على تحقيق الأهداف الخيرية.

2-مجالات الوقف المخاطر: يستهدف هذا النوع من التمويلات والأوقاف المجالين الآتيين:

2-1-النوع الأول: الإستثمار في الأفكار والمخترعات.

2-2- النوع الثاني: البحث عن الشركات الصغيرة والمتوسطة المتميزة.

وبشكل عال ستفيد من الوقف المخاطر المؤسسات المبتكرة الناشئة حديثا أو التي هي في طور التأسيس، والتي تملك قدرة عالية على النمو والتطور، خاصة تلك التي يتوقع لها أن تدر مستويات عالية من العوائد

---

[1] كمال منصوري، **الوقف المخاطر(الريادي): مساهمة لتنويع مصادر تمويل المشاريع الريادية**، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية بعنوان آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، أيام 03/04/05ماي/2011، ص 02. على الرابط الالكتروني: https://me.univ-biskra.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2021/12/22، على الساعة: h15:45.

والأرباح، وهذا من خلال تقديمها لمنتجات جديدة والتي تفتح آفاقا واسعة، فالعوائد المجزية هي شرط تمويل المؤسسات الريادية في الاقتصاد الجديد خاصة في مجال تكنولوجيا، الذي يمثل المجال الحيوي لنشاط مؤسسات رأس المال المخاطر.

ثالثا: ملائكة الاعمال

صيغة أخرى من صيغ التمويل المخاطر والتي تشترط أن تكون الفكرة إبداعية ومخاطرة كبيرة نجد ملائكة الأعمال كما يلي:[1]

1- تعريف ملائكة الاعمال: ظهرت ملائكة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1958 يعرف ملائكة الأعمال على أنهم " أشخاص طبيعيون يستثمرون جزءا من أموالهم في مؤسسات مجددة "innovante" وواعدة والذين بالإضافة إلى أموالهم يضعون وبالمجان تحت تصرف صاحب المؤسسة خبراتهم وكفاءاتهم وعلاقاتهم وجزء من وقتهم.

2- مراحل التمويل عن طريق ملائكة الاعمال: وتتمثل في مايلي :

- يقدم المقاول ملخصا عن مشروعه في صفحات أين يتم دراسته بطريقة معمقة من طرف فريق مختص من الشبكة لتحديد أهمية المشروع؛
- عند قبول المشروع يتم استدعاء صاحبه ليقوم بالعرض الشفوي للمشروع أمام لجنة مكونة من ملائكة الأعمال، مدة العرض 15 دقيقة؛
- بعد انتهاء العرض، إذا وجد من ملائكة الأعمال من هو مهتم بعرضه فإنه يتم الاتفاق على شروط التمويل، وفي حالة ما إذا كان المشروع محل اهتمام العديد من ملائكة الأعمال فإنهم يكونون فيما بينهم مؤسسة تمويلية وهذا للمشاركة في المخاطر؛
- يتم تمويل المشروع بعد إمضاء المساهمين على عقد الاتفاق.

الفرع الثاني: التمويل الإيجاري

يحتاج المقاول عند إنشاء مؤسسته إلى وسائل مادية ويعجز في غالب الأحيان عن تغطية تكلفتها بسبب ارتفاع ثمنها، ولهذا يلجأ إلى تأجيرها من جهات ومؤسسات تأجيريه وهذا ما يسمى بالتمويل الإيجاري ويتمثل في:[2]

---

[1] محمد الأخضر قريشي، **ملائكة الأعمال كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد04، العدد01، الجزائر، 2018، ص ص 196-198. على الرابط الالكتروني: https://journals.univ-ouargla.dz، تم الاسترداد بتاريخ : 2021/12/24، على الساعة : h21:30.

[2] مليكة زغيب، **استخدام قرض الايجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد 07، الجزائر، 2005، ص ص 5-7. على الرابط الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2021/12/20، على الساعة: h22:00.

أولا: تعريف التمويل الإيجاري

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا بذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقدة عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها، تسمى ثمن الإيجار.

ثانيا: مراحل التمويل الإيجاري

تتم عملية القرض الإيجاري عبر ثلاثة مراحل أساسية:

1-شراء الأصل من المؤسسة المؤجرة: ففي مرحلة أولى تقوم المؤسسة المستأجرة بإختيار الأصل المراد تمويله بتقنية القرض الإيجاري؛

2-تأجير الأصل للمستخدم: حيث يقوم المؤجر (مالك الأصل) بتأجير الأصل للمستخدم ومنحه حق الإستخدام والإنتفاع بالأصل؛

3-إنتهاء قرض الإيجار (خيار الشراء): عند إنتهاء مدة العقد، تجد المؤسسة المستأجرة نفسها أمام ثلاثة إختيارات، وهي: إستعمال حق الشراء المنصوص عليه في العقد، وبالتالي تصبح مالكة للأصل؛ تجديد العقد مع المؤسسة المالية المؤجرة، وبالتالي التفاوض على مدة عقد جديدة، أقساط إيجاريه جديدة وشروط خيار الشراء؛ إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة. ولا شك أن المؤسسة المستأجرة سوف تستخدم الخيار الأنسب لها والذي يتلاءم مع أهدافها كمدى حاجتها الفعلية للأصل أو دخول معدات وأصول جديدة في السوق أكثر تقنية وتطور.

الفرع الثالث: التمويل المصغر

التمويل المصغر هو مصدر من مصادر التمويل المقاولاتي، ومن خدماته تقديم قروض مصغرة للمقاول الذي لا يحتاج إلى رأس مال ضخم في بداية نشاطه، وفي الغالب نجد العديد من المقاولين يلجؤون إلى هذا النوع، لبساطته وتعدد البرامج التي تستحدث ضمنه وتهدف إلى مرافقة المقاول حسب كل صيغة تمويلية، ونجد فيه التمويل المصغر التقليدي والإسلامي، وكلاهما يعتمدان على مبادئ التمويل المصغر إلا أن الفرق بينهما التمويل الإسلامي يركز في تطبيقه لأسس التمويل المصغر على مبادئ الشريعة الإسلامية.

أولا: التمويل المصغر التقليدي

تقدم برامج التمويل الأصغر خدمات مالية متنوعة لتلبية الإحتياجات المالية للفقراء القادرين على بدء مشروعات، بناء على مجموعة من مبادئ.

1- تعريف التمويل المصغر: يعرف بنك التنمية الأسيوي التمويل الأصغر بأنه توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل الودائع، القروض، خدمات السداد، تحويل النقود والتأمين إلى الفقراء وأرباب الأسر قليلي

الدخل، ومشروعاتهم متناهية الصغر. كما يشير التمويل الأصغر إلى تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى.[1]

2-مبادئ التمويل الأصغر الأساسية: تتمثل المبادئ الأساسية للتمويل المصغر في:

- يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس القروض فقط.
- يعتبر التمويل المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر.
- التمويل بالغ الصغر يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء.
- يغطي التمويل المصغر تكلفته.
- يهتم التمويل المصغر ببناء مؤسسات مالية محلية دائمة.

3- خدمات التمويل المصغر: إن الخدمات المقدمة من قبل مؤسسات الإقراض الجزئي متعددة وتشمل القروض، التوفير، التأمين، وتحويل الأموال، كتالي:[2]

3-1-القرض المصغر: هو سلفه صغيرة الحجم مخصصة لإقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب صيغ تتوافق وإحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين، يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال إقتناء العتاد الصغير اللازم لإنطلاق المشروع، ولشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر (الشغل الذاتي) والشغل المنجز بمقر السكن وكذا النشاطات التجارية المنتجة.

3-2- المدخرات: تعرض مؤسسات الإقراض متناهي الصغر عادة نوعين من حسابات التوفير: الطوعي والإلزامي. أما المدخرات الطوعية فهي تقابل خدمات التوفير المقدمة من البنوك التجارية التقليدية، بينما المدخرات الإلزامية فهي تخدم كضمانات للقروض. وليس بالضرورة أن تقدم هذه الحسابات أية عوائد على الودائع بل يتم الإحتفاظ بها في المؤسسة حتى يتم الوفاء بالقرض.

3-3- التأمين متناهي الصغر: أن أصحاب المشاريع الصغيرة ذوي الدخل المتدني، مثلهم مثل غيرهم معرضون للمخاطر مثل المرض، الإصابة، السرقة، الوفاة، الحوادث والفيضانات، لذلك تكون الخدمات المالية المخصصة لتقليل أثر تلك المخاطر ذات قيمة عالية بالنسبة لهم.

3-4- تحويل الأموال: يعتبر تحويل الأموال خدمة مالية حساسة أخرى، يمكن تقديم هذه الخدمة مباشرة أو عن طريق الشراكة مع شركات تحويل الأموال، وذلك يعتمد على التشريعات المحلية والتكلفة.

---

[1] الصديق طلحة محمد، **دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الدول الافريقية**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، المجلد03، العدد03، مصر، ديسمبر2017، ص 209. على الرابط الالكتروني: https://csj.journals.ekb.eg ، تم الاسترداد بتاريخ: 2021/12/22، على الساعة: h17:30.

[2] مصطفى طويطي، ليدية وزاني، **تجربة التمويل الأصغر في الجزائر –دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة البويرة، العدد07، الجزائر، جوان 2017، ص ص85-86. على الرابط الالكتروني: https://asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2021/21/12/25، على الساعة: h18:00.

ثانيا: التمويل المصغر الإسلامي

يقدم التمويل المصغر الإسلامي خدمات مالية يتم أداؤها وفق المبادئ المستمد من قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها.

1- تعريف التمويل الإسلامي المصغر: يشير مصطلح التمويل الإسلامي، الذي يطلق عليه لغة واصطلاحا على سبيل الدقة "التمويل وفق الشريعة الإسلامية" إلى مجموعة المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة. ولعل من الأوضح أن يقال أن التمويل الإسلامي هو مجموعة من المنتجات المالية المتوافقة مع أصول الشريعة الإسلامية الكلية، ومقاصدها العامة وأحكامها المفصلة.[1]

2- مبادئ التمويل الإسلامي المصغر: يمكن تلخيص أهم خمسة مبادئ شرعية تحكم العمل التمويلي الإسلامي فيما يلي:[2]

- تحريم الفائدة التقليدية على المال في حد ذاته أخذا أو عطاء.
- عدم السماح بتمويل مشاريع تمارس أنشطة محرمة في الإسلام.
- الإلتزام بقاعدة الغنم بالغرم بمعنى أن الحق في الحصول على الربح يكون بقدر الإستعداد لتحمل الخسارة والمخاطرة.
- جميع العمليات المالية يجب أن ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بنشاط إقتصادي.
- منع الإستغلال التعاقدي ويعني ذلك أن جميع الأطراف المعنية يجب أن تكون على دراية تامة بشروط العقد وماهية النشاط التجاري.

المطلب الثاني: نظام الحاضنات

تعتبر حاضنات الأعمال من أهم وأبرز الآليات حيث تعد الإطار الأكثر ملاءمة لدعم مثل هذه المؤسسات وجعلها تتكيف مع الظروف المحيطة بها، فهي توفر لها العديد من الخدمات في مجالات مختلفة مما يساعدها على تخطي المشاكل والصعوبات التي تواجهها خاصة منها تلك المصاحبة لمرحلة الإنطلاق والتأسيس والتي تعد أصعب مرحلة تضطر خلالها أغلب المشاريع إلى التراجع والإنسحاب.

الفرع الأول: حاضنات الاعمال

حاضنات الأعمال آلية دعم جد مهمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة ولتلك التي هي في طور الإنشاء بصفة خاصة، فهي آلية بديلة فعالة تضمن إنطلاقة سليمة لنشاطها، كما تضاعف من فرص بقائها وإستدامتها، مما يمكنها من المساهمة بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

---

[1] شويدح، احمد ذياب، **المعاملات المالية المعاصرة في الشريعة الإسلامية**، الطبعة الثالثة، الطبعة 03، المركز الدولي للنشر، غزة 20007، ص 23.

[2] صادق راشد حسين الشمري، **اساسيات الصناعية المصرفية الإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008، ص75.

أولا: نشأة حاضنات الأعمال

يعود تاريخ ظهور حاضنات الأعمال إلى خمسينيات القرن الماضي، يرجع تاريخ ظهور فكرة حاضنات الأعمال إلى خمسينات القرن الماضي. حيث ظهرت أول حاضنة أعمال سنة 1956 بمؤسسة Park Triaushe بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية وإزدياد الكساد. ثم مقر شركة BTAVIA في المركز الصناعي لباتا فيا بمدينة نيويورك عام 1959، أين قامت عائلة بتحويل مقر شركتها إلى مركز للأعمال، يتم تأجير وحداته للراغبين في إنشاء مشروعات جديدة مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وأن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال وقريبا من عدد من البنوك ومناطق تسوق ومطاعم، وتحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة، ومنذ عام 1959 أقيمت آلاف الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذا المركز. وبهذا تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مهد نشأة فكرة الحاضنات وحققت هذه الفكرة نجاحا باهرا، إلا أنها لم تلق متابعة منظمة إلا بحلول الثمانينات وبالتحديد في عام 1984 أصبح نمو حاضنات الأعمال بوتيرة متسارعة، بعد نجاح الفكرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية إنتقلت تجربتها إلى الخارج، حيث شهدت المملكة المتحدة خلال سبعينيات القرن العشرين ظهور حدائق العلوم والتكنولوجيا، التي كانت على صلة بالجامعات، كما إنتشرت هذه التجربة في اليابان عام 1982، وفرنسا عام 1985، والصين عام 1987، أما الدول العربية ففي منتصف التسعينات بمساعدة الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، حيث أقامت مصر أول حاضنة أعمال تابعة لوزارة الصناعة، ثم توالى بعد ذلك ظهور هذه الهيئات في العديد من هذه البلدان.[1]

ثانيا: تعريف حاضنات الاعمال

يوجد العديد من التعريفات الخاصة بحاضنات الأعمال نظرا لصعوبة إيجاد تعريف شامل لكافة أنواع الحاضنات، نذكر منها ما يلي:[2]

1-تعريف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال: هي "هيئات تساعد على تسارع تنمية وتطور المشاريع حديثة النشأة التي يقيمها صغار المستثمرين، حيث توفر لهم محيط متكامل من الخدمات والمساعدات والتسهيلات المختلفة لأجل تخطي أعباء المراحل الأولى للإنطلاق، وهدفها الأساسي تخريج مؤسسات قوية قائمة بذاتها وقادرة على البقاء والإستمرار".

---

[1] حسين رحيم، **نظم حاضنات الاعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، سطيف، العدد02 ، الجزائر،2003، ص168. على الرابط الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2021/12/20، على الساعة: h14:00.

[2] عيسى بن ناصر، **حاضنات الاعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد 18، الجزائر، مارس 2010، ص 61. على الرابط الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ:2021/12/20، على الساعة: h20:50.

2- تعريف المفوضية الأوربية : حاضنات الأعمال هي مكان ترتكز فيه مؤسسات أنشئت حديثا في فضاء محدود، بهدف زيادة حظوظها في النمو ونسبة نجاحها، بمساعدة بناية قياسية تحتوي على تجهيزات مشتركة (هاتف، فاكس، أجهزة إعلام آلي...)، وتمدهم بمساعدات في التسيير وخدمات المساندة وتهدف أساسا إلى التنمية المحلية وخلق مناصب الشغل وبصفة هامشية نقل التكنولوجيا.

3- تعريف الاسكوا (ESCWA): عرفت حاضنات الأعمال بأنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة التي توفرها لمرحلة محددة من الزمن، فهي بذلك مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني ولها خبرتها وعلاقاتها للمقاولين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحلة الإنطلاق بالنسبة لمشاريعهم.

يمكن تعرف حاضنة الأعمال بأنها منظومة متكاملة تتعامل مع كل مشروع في البداية وكأنه وليد يحتاج الى الرعاية الفائقة والإهتمام الشامل لحمايته من المخاطر التي تحيط به ولتزويده بطاقة الاسمرارية، وتدفع به تدريجا ليصبح قويا، قادرا على النماء والإعتماد على الذات ومزودا بمقومات الإستمرار والنجاح.

ثالثا: دورة حياة حاضنات الاعمال

تمر حاضنة الأعمال خلال حياتها بثلاث مراحل:[1]

1- مرحلة التأسيس والبناء: خلال هذه المرحلة تتولى الحاضنة تحديد نطاق عملها والقيام بدراسة الجدوى الاقتصادية، كما تقوم بتحديد الطاقم المؤسس وأعضاء الحاضنة وعدد موظفيها وكذا رأسمالها.

2- مرحلة التطور: وهي مرحلة البدء في إستقبال المؤسسات الناشئة، ويتوقف نجاح الحاضنة إستمرارها في أداء دورها على طبيعة الخدمات التي تقدمها لزبائنها، وفي قدرتها في الحصول على الموارد المالية، وخلال هذه المرحلة تقوم الحاضنات بتقييم نشاطها من أجل تحسين أدائها والإستمرار في ممارسة النشاط الذي وجدت من أجله.

3- مرحلة نضج الحاضنة: خلال هذه المرحلة تكون الحاضنة قد إكتسبت تجربة وزبائن وسمعة تسمح لها بالحصول على الموارد المالية التي تمكنها من توسيع نشاطها وتقديم خدمات متنوعة للمؤسسات المحتضنة.

الفرع الثاني: حاضنات الأعمال التكنولوجية

تعتبر حاضنات الأعمال التكنولوجية من البرامج التنموية التي لجأت اليها عديد من الدول لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لعدم تمكن هذا القطاع من بلوغ المستوى المطلوب رغم وجود برامج متعددة للمرافقة الا انا ما يعاب على هذا الأخير هو إقتصار دعمها على مرحلة واحدة فقط، كما تعتبر حاضنات الأعمال ايضا أكثر منظومة تدعيمية للمقاولاتية نظرا لتركيزها على الأفكار الإبداعية.

---

[1] زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة، **حاضنات الاعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 19/18 أفريل 2012، ص 20. على الرابط الإلكتروني: https://dspace.univ-ouargla.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2021/12/19، على الساعة:h15:00.

أولا: تعريف حاضنات الأعمال التكنولوجية

وتتمثل في أنها:[1]

"عبارة عن هيئات قانونية قد تكون مؤسسات عمومية، خاصة، أو حتى مختلطة، وهي عادة ما تتواجد بالجامعات أو مخابر بحث قريبة منها قصد الإستفادة من خبراتها، وعادة ما تتمتع هذه الهيئات ببنية تحتية وبتجهيزات وخبرات وقدرات تنظيمية وشبكة من العلاقات، وتعمل هذه الهيئات على مساعدة خاملي المشاريع الهادفة لإنشاء مؤسسات مبدعة في مجالات الإنتاج، الخدمات، البحث والتطوير... من خلال تسخير إمكانياتها، المادية والبشرية وحتى المالية لدعمها وتمكينها من مواجهة الصعوبات التي تعترضها عند إنشائها، وهذا خلال مدة إحتضانها التي لا تتجاوز 3سنوات".

ثانيا: أمكان تواجد حاضنات الأعمال التقنية

تتواجد حاضنات الأعمال التقنية في عدة أماكن منها:

1- مدن العلوم والتكنولوجيا: وهي كيانات واسعة تمتد على مناطق جغرافية كبيرة قد تشمل عدة مدن، ويتم فيها تسهيل ورعاية الأنشطة العلمية والصناعية، عن طريق تبادل الخبرات والمعلومات، كما تتيح مناخا ملائما ومشجعا لتطور ونمو المؤسسات العاملة في مجال التكنولوجية الجديدة، عن طريق توفير إطار علاقات متفاعلة مع الشركات الكبيرة والجامعات ومراكز البحث والتطوير.

2- حدائق العلوم والتكنولوجيا: وهي كيانات تشبه لحد ما النوع السابق من حيث الهدف والخدمات المقدمة إلا أنها تكون ضمن نطاق جغرافي محدود، مجاور للجامعات ومراكز الأبحاث وتتوفر فيها مجموعة متكاملة من النشاطات، كما أنها تقوم بالرعاية والمساعدة للمؤسسات الجديدة.

3- مراكز الإبداع أو التجديد: وهي كيانات تنشأ في أماكن محدودة، وتهدف أساسا لمساعدة المؤسسات المبدعة على تجاوز اخطار مرحلة الانطلاق، عن طريق توفير الوسائل والأجهزة وتقديم اقتراحات واستشارات، بالإضافة الى التنسيق مع الجامعات ومراكز البحث.

ثالثا: طرق تقييم اداء حاضنات التقنية وعوامل نجاحها

وتتمثل فيما يلي:[2]

1- طرق تقييم الحاضنات التقنية: يمكن قياس أداء الحاضنات بواسطة مجموعة من المؤشرات والتي نلخصها في النقاط التالية:

---

[1] الوادي محمد حسين، **دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزء الرابع، الجزائر 2010، ص 603. على الرابط الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ 2021/12/22، على الساعة 14:35 h .

[2] الشبراوي عاطف، **دور حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الصناعي والاقتصادي**، ورقة عمل مقدمة وفق ضمن الندوة العربية الاولى للحاضنات الصناعية، القاهرة 27-29 جانفي 2003، ص 53. على الرابط الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/ . تم الاسترداد بتاريخ 2021/12/23، على الساعة 20:09 h.

– عدد الشركات التي تم إحتضانها والتي حققت نجاحا معتبرا بعد تخرجها من الحاضنة.

– عدد الوظائف التي تم خلقها من خلال الحاضنة، ويقاس بعدد الوظائف التي يتم خلقها في المؤسسات المحتضنة كل عام حتى نهاية العام الثالث.

– الوظائف والنشاطات الإقتصادية التي يتم إستحداثها عن طريق المؤسسات التي تتخرج من الحاضنة.

– الإستثمارات المحلية والحكومية في إقامة الحاضنة والعمليات الأولية، ويقاس هذا المؤشر بحجم الإستثمارات التي يتم توفيرها لعمال الحاضنة والمشروعات كل عام.

– قدرة الحاضنة على الإستمرارية والتمويل الذاتي، وتقاس من خلال حجم عوائد الحاضنة ونسب تكاليف الأداء المخطط له بالنسبة لهذه العوائد وفرص الوصول الى نقطة التعادل المالي.

– حجم الضرائب والمدفوعات التي يؤديها أصحاب المشروعات بالحاضنة والشركات المتخرجة منها الى الدولة، وتقاس بمعدلات وحجم العوائد والضرائب والمقتطعات الأخرى التي تدفعها الشركات والمؤسسات التي ساعدت الحاضنة في إقامتها.

– القدرة البنائية للحاضنة وتأثيرها في المجتمع المحيط من خلال التغير في المعطيات والمعتقدات الثقافية والإجتماعية عن العمل الحر وإقامة شركات جديدة.

– حجم وقوة التغيرات التي نتجت عن الحاضنات في السياسة الحكومية نحو دعم القطاع الخاص وإقامة شركات جديدة، وتقاس بعدد القوانين والمحفزات وبرامج التمويل المتخصصة التي تضعها الحكومة وتقوم بتنفيذها فعلا.

2- عوامل نجاح الحاضنات التقنية: يعتمد نجاح حاضنات الأعمال التقنية في تحقيق الأهداف المرجوة منها على عدة عوامل نذكر منها:[1]

-كفاءة مدير الحاضنة وقدرته على إدارتها بشكل فعال.

-ترابط الحاضنة مع المجتمع المحيط ومدى الدعم والتشجيع الذي تتلقاه من مختلف الهيئات والمؤسسات، سواء الخاصة أو العامة.

– وضع معايير محددة عند إختيار مؤسسات تتناسب مع الظروف المحلية، ومراعة الجدوى الإقتصادية للمشاريع وإمكانية توسعها المستقبلية.

– الحصول على التمويل المناسب في أسرع وقت وبأقل التكاليف.

[1] رحيم حسن، **المؤسسات الحاضنة وشركات رأس المال المخاطر كآليتين لدعم وتنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول "تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر29-30 اكتوبر 2001، ص 171.على الموقع الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/ ، تم الاسترداد بتاريخ 2021/12/23، على الساعة h21:02 .

– خلق صورة ذهنية للنجاح يعتبر عاملا جوهريا في تنمية الحاضنة، ويساعد على سرعة إندماج الحاضنة في المجتمع أو المنطقة المحيطة، وسهولة جذب الموارد والشركاء، ومساعدة المشروعات الصغيرة على كسب مصداقية.

– قوة شبكات الأعمال ومدى إرتباط الحاضنات بالشركات الكبيرة.

– خلق بيئة أعمال مناسبة داخل الحاضنة تسود فيها روح التعاون والصداقة بين المشروعات المختلفة.

المطلب الثالث: التمويل الذاتي للمشاريع والتمويل البنكي

يعد إتخاذ القرار الإستثماري الناجح في المؤسسة متعلقا بإختيار أسلوب تمويل أمثل بما يتضمنه من مصادر داخلية وخارجية ويكون الهدف من هذه المصادر لسد الإحتياجات المالية، وقد تكون هذه المصادر داخلية (التمويل الذاتي) او خارجية (التمويل البنكي)، أو حسب فترة التمويل قصيرة الآجل أو متوسطة الآجل أو طويلة الآجل.

الفرع الأول: التمويل الذاتي للمشاريع

يعد التمويل الذاتي من أكثر أنواع التمويل إنتشارا، وفي الغالب يتم تطبيقه في المرحلة الأولى من المشروعات.

أولا: تعريف التمويل الذاتي للمشاريع

يمكن تعريفه على أنه تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة والمحتفظة بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية، أي تلك النتائج الإجمالية التي يعاد إستثمارها في المستقبل بعد توزيع مكافأة رأس المال، لينتج عنها فائض نقدي محقق بواسطة النشاط المحصص لتمويل النمو المستقبلي.[1]

ثانيا: مصادر التمويل الذاتي

هناك أربعة مصادر للتمويل الذاتي وهي كالتالي:[2]

1– الأموال الخاصة: تظهر الحاجة إلى هذه الأموال بشكل خاص عند التأسيس أو الإنشاء، ونقصد بالأموال الخاصة رأس المال الذي يملكه صاحب المشروع أو مجموعة من المساهمين، الذي يمثل الإدخار الفردي لهؤلاء المستثمرين، لكن عادة ما تكون هذه الأموال غير كافية فيلجا صاحب المؤسسة إلى العائلة والأصدقاء للإقتراض، وهنا يتوجب عدم الخلط بين العلاقات التجارية والعلاقات العائلية، إذا كان يريد الحصول على النتائج المرغوب بيها.

2– الأرباح المحتجزة: إن الهدف الأساسي من نشاط المؤسسة هو تحقيق الربح، وتحدد الجمعية العامة للمؤسسة مصير الأرباح المحققة من خلال سياسة التوزيع التي تبين إذا كانت الأرباح ستوزع كلية أو سيحتفظ

---

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 240.

[2] حليمة الحاج علي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص ص40–42. على الرابط الالكتروني: http://thesis.mandumah.com، تم الاسترداد بتاريخ 2021/12/29، على الساعة h18:20.

بجزء منها ويوزع الباقي على المساهمين، أم أن احتياجات المؤسسة تقتضي بأن يتم الاحتفاظ بكل الأرباح لتغطية إحتياجات المؤسسة الكثيرة والمختلفة، فالأرباح التي تحققها تعتبر مصدرا هاما من مصادر تمويلها، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بهدف إما توسيع نشاطها أو تخفيف عبء الإقتراض.

3- الإهتلاك: : تعتبر الإهتلاكات من أهم مكونات التمويل الذاتي، ويعرف الإهتلاك على أنه عبارة على النقص الحاصل في قيمة الأصول الثابتة سواء كان ذلك ناتجا عن الإستعمال أو مرور الزمن أو التقادم. كما يعرف على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الإستثمارات التي تتدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية. يلعب الإهتلاك دورا ماليا يتمثل في عملية إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بهدف إعادة تجديدها في نهاية حياتها الإنتاجية، حيث يتم حجز المبالغ السنوية، لذلك تبقى تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي إلى يوم صرفها.

ويعتبر الإهتلاك كمصدر من مصادر التمويل الذاتي باعتباره:

- يمثل مصروف مالي وإن كان غير نقدي؛
- يؤثر عند حسابه بالنقصان على ضرائب الدخل وصافي الأرباح؛
- لا يمثل قيمة نقدية حاضرة، إلا أنه يتم استثماره في عمليات المشروع الجارية.

4- المؤونات وخسائر القيم: تعرف المؤونة وخسائر القيم على أنها انخفاض من نتيجة الدورة الإجمالية ومخصصة لمواجهة الأعباء والخسائر المحتملة الوقوع أو الأكيدة الحصول.

تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر، يجبر القانون التجاري الجزائري في مادته 718 المؤسسات على أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار أي تسجيلها في دفتر المحاسبة، وذلك بتكوين مؤونات تدهور قيم المخزون والحقوق ومؤونات الأعباء والخسائر، سواء كانت النتيجة إيجابية أم سلبية حفاظا على صدق الميزانية، ولتكوين هذه المؤونات يجب توفر عدة شروط منها:

- أن تكون أسباب انخفاض قيمة الأصل المعني قد نشأت خلال نفس السنة.
- أن يكون وقوع النقص محتمل.
- أن يكون تقدير هذا النقص موضوعي

لكن كيف ومتى يمكن أن تدخل هذه المؤونات في حساب التمويل الذاتي؟

من خلال ما سبق فإن هذه المؤونات خاصة بالأعباء والخسائر المحتملة، فقد تقع هذه الخسائر بالفعل خلال دورة الإستغلال، ومن هنا تواجه المؤسسة هذه الخسائر. ومن جهة أخرى قد لا تقع وعليه تبقى هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة، وبالتالي في نهاية الدورة المالية تنتقل إلى الإحتياجات وهذا بعد طرح نسبة الضريبة منها وتبقى لدى المؤسسة حيث تدخل ضمن التمويل الذاتي لها.

ثالثا: قدرة التمويل الذاتي

قدرة التمويل الذاتي هو ذلك المورد الداخلي المحصل عليه من نشاط المؤسسة خلال دورة معينة والتي تبقى في متناولها إلى غاية حصولها على كل إيراداتها، ودفع كل أعبائها ويمثل التمويل الذاتي قدرة للمؤسسة لإنشاء فائض نقدي، حيث يمكنها من تجديد طاقتها الإنتاجية ويضمن قدرتها على سداد القروض. كما أن قدرة التمويل الذاتي تعني قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها عند نهاية كل دورة وتعتبر من بين أهم المؤشرات التي ترتكز عليها البنوك في دراسة مرد ودية المشاريع الاستثمارية، نظرا لكونها الضمان الأساسي لقدرة المشروع على تغطية تكاليفه.[1] ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

قدرة التمويل الذاتي= النتيجة الصافية + الإهتلاكات + المؤونات

على العموم فإن قدرة التمويل الذاتي عدة أدوار تتمثل فيما يلي:

- تمويل إنتعاش وتطوير المؤسسة الاقتصادية؛

- تأمين البقاء للقدرات الإنتاجية للمؤسسة، ورغم وجود الإهتلاك الظاهر في ميزانية المؤسسة فهو لا يساوي في مجموعه سعر التجديد، وتظهر الإستثمارات بقيمة الحصول عليها كما تخضع مدة الإهتلاك إلى معايير ضريبية، لا تعتمد على المدة الحقيقية للإستثمار؛

- مواجهة الأخطار المحتملة للمؤسسة والذي يتمثل في دور المؤونات.

رابعا: تكلفة التمويل الذاتي

تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل عندما ترغب في توسيع الإستثمار كشراء آلات جديدة أو إقامة وحدات جديدة تابعة للمؤسسة وبالتالي يرتفع إنفاقها. وإن كان هناك إختلاف كبير في تقييم تكلفة هذا المصدر من التمويل بين كتاب معروفين في المالية أمثال ميلر، مودي غلياني وشال وغيرهم، إلا أن الإتجاه العام كان ربط سياسة التوزيع بالقيمة السوقية للمؤسسة، فهي سوف تجني من عدم توزيع الأرباح: توفير مصاريف الإصدار، البحث عن مصدر لتمويل الإستثمارات، والمساهمون يستفيدون من مزايا عدم توزيع الأرباح كالإعفاء الضريبي مثلا.[2]

إذا فإن تكلفة التمويل من الأرباح المحتجزة تساوي:

تكلفة التمويل من الأرباح المحتجزة

=

(التوزيع المتوقع للسهم/القيمة السوقية الحالية للسهم) + النمو المتوقع للتوزيعات

[1] احمد بوراس، **تمويل المنشأة الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008، ص 28.

[2] دريد كامل ال شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 200.

الفرع الثاني: التمويل البنكي

ظهرت الحاجة للتمويل منذ أن إستفحلت الأزمة، مع الهبوط الكبير للأسعار في منتصف الثمانيات، ولكن التوجه نحو القطاع الخاص إخذ عدة أساليب كأسلوب لتحريك التنمية الاقتصادية في الجزائر. وفي هذا الفرع سنتناول اهمية التمويل البنكي.

أولا: مفهوم التمويل البنكي

التمويل البنكي هي الطريقة التي تقدم بها الأموال اللازمة لإنجاز المشروع وفقا للمقاييس والشروط اللازمة والمتفق عليها لإنجاز هذا المشروع وإعداد برامجه الإستثمارية، إذن التمويل يمثل الأساس أو الركن الجوهري الأساسي المحقق للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية ويرى الإقتصاديون أن هناك معنين للتمويل:[1]

1- المعنى الحقيقي: يتمثل التمويل في توفير الموارد الأساسية والمتمثلة في السلع والخدمات وتخصيصه لأغراض التنمية، أو لبناء طاقات إنتاجية، وكذا إنشاء مشروعات إستثمارية وتكوين رؤوس أموال جديدة.

2- المعنى النقدي: يقصد بالتمويل الحصول على الأموال النقدية اللازمة من أجل توفير موارد حقيقية وذلك بهدف خلق رؤوس أموال جديدة.

وفي الأخير يمكن القول أن التمويل البنكي هو الطريقة التي من خلالها تقدم وتعرض الأموال من طرف المؤسسات البنكية على المؤسسات الإقتصادية التي تقوم بإنجاز مشروع معين سواء كان خاص أو عام وذالك لغرض التنمية مما يؤدي إلى تحسين الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع.

ثانيا: أنواع ومصادر التمويل البنكي

وهي كالتالي:

1- أنواع التمويل: وهناك نوعين من التمويل:[2]

1-1- تمويل نشاطات الإستغلال: وهي التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب سنة واحدة(6أشهر)، وبعبارة أخرى هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة الإستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر بإستمرار خلال فترة الإنتاج وتتمثل في التموين، التخزين، الإنتاج، التوزيع، ونظرا لطبيعتها المتكررة والقصيرة فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل مع هذه الطبيعة.

وتأخذ نشاطات الإستغلال الجزء الاكبر من العمليات التمويلية للبنوك التجارية خصوصا ويرجع ذلك لطبيعة هذه البنوك باعتبارها مؤسسات مالية وظيفتها تحويل الإيداعات الجارية إلى قروض، ويقدم البنك هذه القروض

---

[1] الياس عقال، **تمويل المؤسسات المصغرة في اطار الوكالة الوطنية لدعم الشباب**، رسالة ماجستير جامعة بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008، ص 37. **على الموقع الالكتروني** : https://dspace.univ-adrar.edu.dz/jspui/ ، تم الاسترداد بتاريخ 2022/01/01، على الساعة: h13:35 .

[2] عمران نادية، **دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية**، رسالة ماجستير، جامعة قصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2015/2014، ص 29. على الموقع الالكتروني: https://dspace.univ-adrar.edu.dz/jspui/ ، تم الاسترداد بتاريخ 2022/01/01، على الساعة h18:30 .

قصيرة الآجل أما لمواجهة الصعوبات المطروحة في السوق أو من أجل السماح لطلبيها من القروض الخاصة المتمثلة في (تسبيقات على البضائع، تسبيقات على الصفقات العمومية)، والعامة (تسهيلات الصندوق ،المكشوف ، والموسم.)

1-2- تمويل نشاطات الإستثمار: تختلف عمليات الإستثمار جوهريا عن عمليات الإستغلال من حيث موضعها وطبيعتها ومدتها، ولذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكالا وطرق أخرى للتمويل المناسب وهذه الميزات العامة، وتعني عملية تمويل الإستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة ممكن أن تمتد على حال من السنين فما فوق حسب طبيعة الإستثمار فإذا تعلق الأمر بتمويل من أجل الحصول على آلات ومعدات مثلا فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الآجل أما اذا كان الأمر يتعلق بتمويل عقارات فإن نكون بصدد تمويل طويل الآجل.

تمويل متوسط الآجل(بإستعمال قروض متوسطة الآجل) وتوجه هذه القروض لتمويل الإستثمارات التي لا تتجاوز عمر إستعمالها سبعة سنوات مثل وسائل النقل والتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة بإحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي ممكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض، ويمكن التميز بين نوعين من القروض متوسطة الآجل:

- القروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار.
- القروض الغير القابلة للتعبئة.

تمويل طويل الآجل تلجأ المؤسسة التي تقوم بإستثمارات طويلة للبنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تتحملها لوحدها، وكذلك لطول فترة الإستثمار قبل البدء في الحصول على عوائد، أن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية، الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في هذا النوع من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيف درجة هذه المخاطر.

2-المصادر التمويل البنكي: ويقصد بها تلك المصادر التي تأتي من خارج المؤسسة وهو مكمل للتمويل الداخلي، وتتمثل مصادر التمويل الخارجية في مصادر قصيرة الآجل ومتوسطة الآجل وطويلة الآجل.

2-1- مصادر التمويل قصيرة الآجل: وتتمثل في:[1]

2-1-1- الإتمان التجاري: من أهم أشكال مصادر التمويل قصيرة الأجل ويعرف على أنه الإئتمان المسموح للمشروع نتيجة شراء مواد أولية أو بضاعة تامة الصنع دون دفع قيمة المشتريات نقدا وتمنح فترة زمنية معينة لتسديد هذه المشتريات، ويعتمد على ثلاث عناصر الخصم النقدي، الفترة الزمنية التي يتم منح خصم خلالها، الفترة الزمنية التي تمر قبل فترة السداد.

[1] دريد كامل ال شايب، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2007، ص 220.

2-1-2- الإتمان المصرفي: يعتمد على البنوك التجارية وشركات الأموال المالية المتخصصة التي توفر الأموال التي توفر الأموال على شكل إئتمان قصير الآجل للمشاريع المختلفة لسد حاجياتها من الأموال لتمويل عملياتها التجارية، ومن مميزاته سهولة الحصول عليه نظرا لقلة المخاطر التي يتحملها المقرض وإنخفاض سعر الفائدة.

2-2- مصادر التمويل متوسطة الآجل: وتتمثل في إيداع الأنواع من القروض التي تستحق الدفع خلال فترة من 1-5 سنوات، ويمكن تقسيمها الى قسمين هما:[1]

2-2-1- قروض مباشرة: تمثل القروض متوسطة الآجل المباشرة نوع من القروض التي يلتزم المشروع عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين وتخضع عملية الإقتراض في هذه الحالة بشروط الدفعات ما بين المشروع والمقرض وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الإستحقاق.

2-2-2- الإستئجار: يعرف بأنه إتفاق بين منشأتين بحيث تقوم المنشأة المستأجرة باستخدام أحد الأصول المملوكة للمنشأة بدفع مبلغ معين ووفقا لهذا الأسلوب تستطيع المنشأة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصل الذي تحتاج إليه لفترة زمنية معينة دون الحاجة لشرائه.

2-3- مصادر التمويل طويلة الآجل: إن المؤسسات تلجأ إلى مصادر التمويل طويلة الآجل لتمويل عملية الشراء والتجهيزات الرأسمالية، ومصادر التمويل طويلة الآجل التي يمكن اللجوء إليها هي:

- الإقتراض عن طريق قروض مصرفية طويلة الآجل.
- الإقتراض طويل الآجل عن طريق إصدار السندات.

[1] محمد مفلح عمد، **مقدمة الادارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة1، 2006، ص 129 .

خلاصة الفصل الأول

للمقاولات دور كبير في جميع المجالات خاصة (الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية)، وتعد المقاولاتية أحد الحلول المفروضة بقوة في دول العالم لتقليل من معدلات البطالة وتوفير مناصب شغل خاصة لفئة الشباب والرفع من معدلات النمو الإقتصادي، ولنجاح المقاولاتية لا بد من توفير الوسائل والإمكانيات التي تساعدها على مواجهة مختلف التحديات التي تفرضها بيئة الأعمال، وعليه يجب أن يتحلى المقاول بصفات أهمها "تحمل المخاطر، الطموح، المبادرة ،والثقة بالنفس" .

ولتحقيق إستمرارية تلك المشاريع لا بد من عملية المرافقة المقاولاتية والتي تعد المنهج الفعال لإحتضان المؤسسات وتقديم لهم إستشارات في كل مرحلة من المراحل من خلال مختلف الخدمات التي تقدمها وما يترتب عنها من خلق مناصب شغل جديدة، والتي لها دور كبير في دعم الروح المقاولاتية وتذليل صعوبات النشاط المقاولاتي من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه تعد آلية المرافقة من أهم مراحل انشاء المؤسسة ثم مرحلة التمويل التي تعد مرحلة إنطلاق تأسيس المشروع على أرض الواقع لأن العائق الأهم هو نقص السيولة. وعليه يعتمد المقاول على العديد من البدائل لتوفير الأموال من مختلف المصادر كالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي من شأنها دعم المقاول لمواجهة مختلف التحديات وضمان البيئة المناسبة للإستمرار المؤسسة.

الفصل الثاني:
المؤسسات الصغيرة
والمتوسطةوآليات مرافقتها

تمهيد

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للإقتصاد الوطني الجزائري لمساهمتها في توفير مناصب الشغل، وبالتالي التخفيف من البطالة والرفع من مستوي معيشة الأفراد، بالإضافة الى التنمية الإقتصادية، كما أن الخصائص والمميزات التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مرونة وقدرة على التأقلم في محيط إقتصادي سريع الحركة يتصف بالتغير والتجديد المستمر أكسبها مكانة بارزة ضمن إقتصاديات دول العالم وجعل تطويرها محل إهتمام متزايد من قبل العديد من الدول التي عملت على تشجيع بروز هذا النوع من المؤسسات.

وبالرغم ما تتمتع بيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مزيا، وبقد ما تتمتع بأهمية على صعيد الإقتصاد الوطني إلا أنها تتعرض لمجموعة من المعوقات التي تحد من إنطلاقتها ونجاحها بالإضافة إلى أسباب عديدة تؤدي الى تعثرها وفشلها، حيث تكون هذه المشاكل إما داخلية متصلة بالمؤسسة وإما خارجية مرتبطة بالنشاط الإقتصادي. وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية الجزائرية بإتخاذ مجموعة من الإجراءات والآليات لمرافقة وتطوير هذه المؤسسات، كما إستحدثت مجموعة من الهيئات والمؤسسات المتخصصة هدفها دعم وتمويل هذه المؤسسات.

وعليه سيتم تقسيم الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- أسباب تعثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- آليات المرافقة المقاولاتية في حل مشاكل المؤسسات المتعثرة.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا للدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء كان من الناحية الإقتصادية أو من الناحية الإجتماعية وهذا ما جعلها تحتل مكانة وأهمية من طرف العديد من الباحثين والدول والمنظمات الدولية والتكتلات الإقتصادية، وفي هذا المبحث سيتم التطرق الى نشأة ومفهوم ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعليه سيتم تقسيم المبحث ألى المطالب الثلاثة التالية:

- ❖ مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ أشكال ومجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحولات جذرية ترافقت مع التحولات الإقتصادية، حيث شكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الإختلاف بين الدول.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتفرد كل دولة بتعريف خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل يتماشى مع حجم نموها الإقتصادي والمعايير المعتمدة من قبل خبرائها، وقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها وفي هذا الفرع سنتطرق لأهم المعايير والتعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن محاولة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستند على معيار واحد فقط، بل إلى مجموعة من المعايير أهمها:[1]

1- المعايير الكمية: يمكن تعداد هذه المعايير في النقاط التالية ، حجم العمالة، رأس المال، رقم الأعمال ، قيمة الموجودات، التركيب العضوي لرأس المال، القيمة المضافة، الطاقة المستعملة، و يعتبر معيار العمالة ورأس المال المستثمر أكثر إستخداما في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لسهولة وجود المعلومات المتعلقة بهما وسنتناول كل منها في مايلي:

1-1- معيار العمالة: حسب هذا المعيار يتم تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى مؤسسات مصغرة وهي التي لا يزيد عدد العمال الذين تشغلهم عن 10 عمال، وتغطي هذه المؤسسات جميع مجالات النشاط الإقتصادي بالإضافة الى الصناعات التقليدية والحرفية والمنزلية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي توظف عددا من العمال يتراوح بين 10 و 500 عامل.

1-2- معيار رأس المال: ويستند هذا المعيار الى عدد من المؤشرات تتمثل في رأس المال المستثمر، رقم الأعمال ويعترض تطبيق هذا المعيار إنتقادات منها إختلاف حجم رأس المال المستثمر وإختلاف المبيعات من

[1] الهام فتحي طملية، **التسويق في المشاريع الصغيرة موقع استراتيجي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص 25.

سنة لأخرى سواء بالزيادة أو بالنقصان بالإضافة إلى التأثير الذي يمارسه معد التضخم على الأموال، فما يعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال فترة ما قد لا يكون كذالك خلال فترة أخرى.

1-3- معيار حجم المبيعات: يعتمد هذا المعيار على حجم المبيعات المنوية التي يحققها المشروع محددا بحجمه وقد يساعد هذا المعيار على قياس مستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية مقارنة مع المشارح العاملة بنفس القطاع، ومن الدول التي إستعملت هذا المعيار الولايات المتحدة الامريكية حيث اعتبرت مشاريع التجزئة والخدمات التي تقل مبيعاتها السنوية على ثلاثة ونصف مليون دولار مشاريع صغيرة.

2- المعايير النوعية: نظرا لقصور المعايير الكمية وحدها عن وضع تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة مايتم اللجوء إلى مجموعة من المعايير النوعية تتمثل أساسا في نوع الملكية، الاستقلالية، محلية النشاط، الحصة السوقية، وهي كتالي:[1]

2-1- نوع الملكية: فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بأن معظمها مملوكة من طرف أفراد وخواص، وقد تكون ملكيتها تابعة لمؤسسات وهيئات عمومية، كما أنها قد تكون مختلطة.

2-2- حصة المؤسسة من السوق: بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها، فهو يعد بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة، بالإعتماد على وزنها أهميتها داخل السوق، الذي كل ما كانت فيه حصة المؤسسة كبيرة وحظوظها وافرة عدت هذه المؤسسة كبيرة، إما تلك التي تستحوذ على جزء قليل منه فتنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-3- الإستقلالية: وتعني بها إستقلالية الإدارة و العمل، فالقرارات تتخذ من طرف مديرها أو مالكها دون أي تدخل من أطراف أو هيئات خارجية أخرى، وصاحب أو أصحاب المؤسسة يتحملون مسؤولياتهم الكاملة إتجاه الغير.

2-4- محلية النشاط: ويقصد به النطاق المكاني الذي تمارس فيه المؤسسة نشاطها وخصوصا نشاط الإنتاج.

ثانيا: تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي أنه لا يوجد إتفاق بين الدول على تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات.

1- تعريف بعض الدول المتقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : نذكر منها:

1-1- تعريف الاتحاد الأوروبي: حدد التعريف المعتمد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 من طرف الإتحاد ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس عدد المستخدمين أو رقم الأعمال أو الميزانية السنوية أو درجة إستقلالية المؤسسة، حيث عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي :[2]

---

[1] عزيزي أحمد عكاشي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية-دارسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012،ص 15. **على الموقع الالكتروني :** https://theses.univ-oran1.dz/ ، تم الاسترداد بتاريخ 2022/02/16، على الساعة h16:59 .

[2] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008، ص 31.

– المؤسسة المصغرة هي المؤسسة التي تشغل أقل من 10 اجزاء.

– المؤسسة الصغيرة هي التي توافق معايير الإستقلالية وتشغل أكثر من50 أجيرا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملاين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملاين أورو.

– المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الإستقلالية، وتشغل أقل250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27مليون أورو.

1-2- تعريف بريطانيا: عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير أو المتوسط بأنه:[1]

"ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:

– حجم تداول سنوي لا يزيد عن14 مليون دولار أمريكي.

– حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي.

– عدد العمال أو الموظفين لا يزيد عن 250 مواطن".

1-3- تعريف اليابان: تحدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أن يكون رأس مال المستثمر لا يقل عن50 مليون ين وعدد العمال أقل من 300عامل.

1-4- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: فحسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرفتها على أنها:[2]

" ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى، وتعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة توظف أقل من 500 عامل" .

2- تعريف بعض المنظمات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : نذكر منها:

2-1- تعريف منظمة العمل الدولية: عرفتها على أنها :[3]" الصناعات التي يعمل بها 50 عامل، وتحدد مبلغا لا يزيد عن1000 دولار لكل عامل تصل إلى 5000 دولار، وفي بعض الصناعات لا يزيد رأس مال المنشأة عن 100 الف دولار.

2-2- تعريف اللجنة الإقتصادية للأمم المتحدة لشؤون شرق آسيا والشرق الأوسط: تعرف بأنها منشآت تشغل عمالا بؤجور، ولا يتعدى عدد المشتغلين بالمنشأة التي لا تستخدم اي قوى محركة 50 عاملا، أو 20 عاملا إذا كانت تستخدم القوى المحركة.

---

[1] فتحي السيد عبده، ابو السيد احمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مصر 2005، ص 54.

[2] لخلف عثمان، ، **واقع المؤسسات الصغيرة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غ منشورة في العلوم الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004-2003، ص 35.**على الموقع الالكتروني** : http://thesis.univ-biskra.dz/، تم الاسترداد بتاريخ 2022/1202، على الساعة 13:01 h.

[3] برجي شهرزاد، **اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2012، ص 30. **على الموقع الالكتروني:** https://www.univ-eloued.dz/ ،تم الاسترداد بتاريخ 2022/02/13، على الساعة h20:14 .

3- تعريف الجزائر: تعرف المؤسسات حسب المواد التالية:[1]

3-1- المادة 05: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات.

- تشغل من واحد (01) الى مئتي وخمسون (250) شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.

- تستوفي معيار الإستقلالية كما هو محدد في النقطة الثالثة التالية:

3-1-1- الأشخاص المستخدمون:عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة، خلال سنة واحد، إما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوية.

السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط، هي تلك المتعلقة بأخر نشاط محاسبي مقفل.

3-1-2- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة إثنتي عشرة (12) شهرا.

3-2- المادة 08: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها:[2]

" مؤسسة تشغل ما بين خمسون (50) إلى مائتي وخمسون (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400)مليون دينار جزائري الى أربعة ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري".

3-3- المادة 09: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها:

"مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعون (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري".

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية ومكانة كبيرة لدى العديد من الباحثين والدول والمنظمات الدولية، وهذا لما لها من خصائص تميزها عن غيرها.

---

[1] الجريدة الرسمية،العدد02، المادة 05 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 17-02 ،المؤرخ في 10جانفي 2017، ص05.

[2] الجريدة الرسمية، العدد02، المواد 08-09 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 17-02 ،المؤرخ في 10جانفي 2017، ص 06.

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أغلبية مرتفعة من المؤسسات في العديد من دول العالم، وخاصة الدول المتقدمة وهذا لما لها من خصائص ومميزات تميزها عن غيرها، ومن بين هذه الخصائص ما يلي :[1]

أولا: سهولة التأسيس

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من إنخفاض في مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الإقتصادي.

ثانيا: جذب المدخرات

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يعتمدون على النظام المصرفي و هو على إستعداد لإستثمارها في مؤسساتهم الخاصة والتي تتميز برأس مال صغير ومحدود وهذه المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مشروع من مشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عوضا عن ترك الأموال عاطلة و عرضة للإنفاق.

ثالثا: التجديد والإبتكار

يتعرض هذا النوع لتجديد والإبتكار أكثر من المؤسسات الكبيرة لأن الأشخاص الذين يعملون على إبتكار أفكار جديدة يلجأون إلى هذا النوع من المؤسسات ويجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.

رابعا: محدودية الانتشار الجغرافي

وهذا يعني أن أغلبية هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية.

خامسا: القدرة على التقليل من البطالة

عادة ما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإعتماد على تقنيات ذات الكثافة العمالية وهو ما يسمح برفع قدرتها على توفير مناصب الشغل وتقليل من المشاكل البطالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وقد أثبتت التجارب تفوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير مناصب الشغل.

سادسا: الإفتقار إلى التخطيط الإستراتيجي

يقصد بهذه الخصية غياب نظرة إستراتيجية بعيدة، تمكن المؤسسة من تحقيق قوة تنافسية في السوق والمحافظة عليها، كما تمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات عمله ودراسة سلوك المستهلك.

سابعا: جمع بين الإدارة والملكية

حيث أن صاحب أو أصحاب المشروع غالبا ما يكون مدير المشروع ومن ثم يتمتع بالإستقلال في الأداء وقضاء ساعات طويلة من العمل اليومي التي تتجاوز 14 ساعة يومية.

[1] فايزة جمعة وآخرون، **الريادة وادارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2010، ص 84.

ثامنا: المركزية

حيث يقوم صاحب المشروع بمباشرة عمله بنفسه أو بمعاونة عدد محدود من المساعدين بتأدية النشاطات المختلفة في المنظمات.

وإضافة إلى هذا هناك خصائص أخرى وهي:[1]

– الإعتماد على المواد المحلية الأولية مما يساعد في خفض الكلفة الإنتاجية، وبالتالي يؤدي إلى إنخفاض مستويات العمل.

– الإرتقاء بمستويات الإدخار والإستثمار، إعتبارا أنها مصدرا جيدا للادخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.

– عدم وجود التعقيدات الروتينية في إتخاذ القرارات و وجود الوضوح في الإجراءات والسرعة في إنجاز الأعمال الإدارية بفعالية وكفاءة في تحقيق الأهداف الإقتصادية لإصحابها من حيث قدرتها على إشباع إحتياجات ورغبات العملاء.

– تنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الإقتصادية وتقديم تشكيلة إنتاج متنوعة من السلع والخدمات لتلبية حاجيات السكان.

– درجة المخاطرة التي تحاط بها ليست كبيرة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة .

– إرتقاء قدرة المؤسسة على التطوير وذلك يرجع لقدرة أصحابها على التفكير.

– سهولة تكيفها مع المحيط الخارجي، وإمتداد نشاطها إلى المناطق النائية. حيث ينظر إليها كوسيلة لنهوض بهذه المناطق خاصة أن هذه المشاريع التي تعتمدها لا تتطلب قيمة عالية من الإستثمارات وهو مايتوافق مع مستوى الدخل النقدي المتوسط.

– نشاء العديد من الوحدات الصناعية ،التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الإستهلاكية منها، وهذا ما يعطيها ميزة التوزيع في الإنتاج الصناعي.

– دقة الإنتاج والتخصص، مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي، وتجسيد كل المبادرات الرامية للاستفادة من التطور التكنولوجي، مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض مستوى التكلفة.

– القدرة على الإندماج في النسيج الوطني، من خلال تعدد الانشطة الناتجة عن تعدد المؤسسات المستحدثة، ومن خلال ذلك امكانية إستحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة.

– قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات إعتبارا لعدد العاملين بها يساعد على إتخاذ القرار بسرعة وسهولة، كما يمكن من إستقرار اليد العاملة بها جراء تمركز القرار بيد صاحب المشروع والشركاء وبالتالي معالجة المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها.

---

[1] زيتوني صبرين، **الشراكة الاجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016-2017، ص 22. على الموقع الالكتروني : https://dspce.univ-ouargla.dz/ ، تم الاسترداد بتاريخ 2022/02/19، على الساعة h20:52 .

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة، أهمية كبيرة وهذا راجع إلى ما تحققه من أهمية إجتماعية أو إقتصادية سواء على مستوى المجتمع أو على مستوى الفرد من خلال تحسين المستوى المعيشي للفرد، وتوفير مناصب شغل.

أولا: الأهمية الاجتماعية

وتتمثل الأهمية الاجتماعية فيما يلي:[1]

- تعمل على التواصل بين الأجيال (الجد الأب، الابن) والحفاظ على التراث والحضارة.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في تنمية المواهب والابتكارات لأصحاب المبادرات المتميزة من رواد الأعمال، ذو الكفاءة والطموح والنشاط من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبرتهم العملية ولعلمية لخدمة مشا ريعهم.
- للمشروعات الصغيرة دور اجتماعي يظهر في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لدولة لان هذه المشروعات يمكن أن تنمو باعتماد عل برأس المال الوطني والمدخرات الوطنية.
- توفير العديد من فرص العمل الجديدة للحد من مشكلة بطالة ناجمة عن انتشار سريع لتقنية في مختلف القطاعات.
- لصغر حجمها فإن بإمكانها توغل إلى القرى والأرياف والحد من هجرة السكان إلى المدن الكبيرة.
- إن الأعمال صغيرة توفر نحو 61 % من فرص الأعمال الأساسية وتعمل على تحمل مسؤولية التدريب أثناء العمل وتنمية مهارات شباب.
- تغطي المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءا كبير من احتياجات السوق المحلي.
- تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة.
- تعمل تلك المشروعات على تحقيق توازن في ربوع المجتمع من خلال عملية التنمية الاقتصادية وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة وزيادة حجم الاستثمارات في هذه الأقاليم.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية

وتتمثل الأهمية الاقتصادية فيما يلي:[2]

- تجديد والابتكار ورفع كفاءة إنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في أسواق خارجية وتدعيم أوضاع التنافسية لدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى وخاصة حديثة التصنيع.

---

[1] بيان حرب، " **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، **التجربة السورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22 ، العدد الثاني، 2006 ، ص 120. على الرابط الالكتروني: http:/www.damascusunviversity.edu.sy، تم الاسترداد بتاريخ 2022/02/13، على الساعة: h14:00.

[2] سالم عرفان، **الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**، دار النواسية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 70.

– تساهم في تحقيق تكامل اقتصادي مع مؤسسات الكبرى وذلك بإنتاج بعض احتياجات ومستلزمات إنتاج للمؤسسات الكبرى.

– تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على جذب صغار مدخرين وتحويلهم إلى استثمارات في مختلف القطاعات.

ثالثا: الأهمية على مستوى الفرد

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد فيما يلي:[1]

– الإستقرار والأمان مما يوفر لصاحبه فرصة عمل مستمرة مباشرة دون الحاجة للبحث عن وظيفة في زمن زادة فيه بطالة.

– تشبع مشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حاجة أصحابها في إثبات الذات فصاحب المشروع الصغير الناجح يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه التقدم والنمو.

– يحقق المشروع الصغير لصاحبه فرصة لتوظيف مهارته وقدراته الفنية وخبراته العملية والعلمية لخدمة مشروعه.

ويمكن تلخيص أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نقاط التالية:[2]

– تعتبر الأداة الأساسية التي ينشط من خلالها القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

– تساهم في خلق قيمة مضافة في الإقتصاد الوطني وكذا المساهمة في تحقيق التكامل بين القطاعات ما يخلق بعض التوازن في الاقتصاد الوطني لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاعات مختلفة.

– تساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق توفير مناصب الشغل ورفع معدلات الدخل الفردي.

– تعد آلية فعالة في إنتاج وتوفير سلع وخدمات منخفضة السعر لفائدة الموظفين ذوي الدخل المنخفض كما انه بإمكانها إنتاج سلع لا تنتجها المؤسسات الكبيرة لاعتبارات متعلقة بالحجم، وتملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على تلبية حاجيات المستهلكين وهذا لتفاعلها المباشر معهم.

– يعتبر الإستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسيلة ناجحة في تعبئة مدخرات الافراد واعادة ضخها في الحلقة الاقتصادية على شكل استثمارات.

– احداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل إنشاء في المناطق المنعزلة والنائية.

– تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن.

– الإبداع والابتكار.

– تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة.

---

[1] ماجد العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2009، ص24.

[2] صالح حسن، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، دون طبعة، القاهرة، 2011، ص ص 6-7.

– استيعاب القدرة الكامنة لدى الأف ا رد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات.

– مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى.

المطلب الثالث: أشكال ومجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك، واهم هذه المعايير التصنيف حسب الإمكانيات الإنتاجية او على أساس طبيعتها، وعلى أساس طبيعة الإنتاج، على أساس تنظيم العمل، وحسب الشكل القانوني، تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات عدة مثل: المجال الصناعي، التجاري، الزراعي، الخدماتي.

الفرع الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد العديد من التصنيفات التي تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتصنف حسب معايير مختلفة نذكر أهمها:

أولا :التصنيف حسب الإمكانيات الإنتاجية

تصنف المؤسسات حسب الامكانية الإنتاجية الى الفئات التالية:[1]

1– المنزلية :تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنزلية بتكوينها العائلي ويكون مكان إقامتها هو المنزل ويستخدم في الأيدي العاملة العائلية وتنتج منتوجات تقليدية للسوق بكميات محدودة.

2– المؤسسات الحرفية :تعتبر المؤسسات الحرفية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها تستخدم العمل المؤسسات العائلي وعمال الأطفال بالإضافة إلى حجم الإنتاج الموجه للسوق حيث تقوم بإنتاج منتوجات أو قطع تقليدية لفائدة مصنع في شكل علاقة تعاقدية تجارية ما يميزها عن الصناعات المنزلية كون مكان إقامتها ومزاولة نشاطها عبارة عن محل صناعي مستقل عن المنزل.

إن أهم ما يميز النوعين السابقين من الصناعات الم. ص.م:

– اعتمادها على كثافة عمل أكبر في الإنتاج.

– معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا .

– استخدام آلات وتجهيزات ضعيفة التطور من الناحية التكنولوجيا وبكميات أقل.

– تنظيم العمل فيها سواء من ناحية النظام المحاسبي أو التسويق أو التسيير الإداري يتميز ببساطة.

3– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه متطورة: تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتوجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة وطبقا

[1] عاطف وليم اندراوس، **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007 ، ص ص 252–253.

لمقاييس صناعة الحديثة. وبالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات، ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وذلك من خلال:

– العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية و المنزلية المتواجدة، بإدخال أساليب و تقنيات جديدة، و استعمال الآلات والأدوات المتطورة.

– إنشاء و توسيع أشكال جديدة و متطورة و عصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة للتسيير.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج

تصنف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية[1]:

1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية في:

– المنتجات الغذائية.

– تحويل المنتجات الفلاحية.

– منتجات الجلود.

– الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويعود التركيز على مثل هذه المنتجات أساسا لكونها تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات، بحيث أن لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.كما السلع الغذائية تعتمد أساسا على مواد أولية متفرقة المصادر.

2- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: ونجد أن هذه المؤسسات ترتكز، أعمالها في مجالات الصناعات الوسيطية والتحويلية والمتمثلة في:

– تحويل المعادن.

– المؤسسات الميكانيكية و الكهربائية.

– الصناعة الكيماوية والبلاستكية.

– صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم.

ويعود التركيز على مثل هذه المؤسسات باعتبار شدة الطلب المحلي على منتجاتها خاصة فيما يتعلق بمواد البناء .وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتطورة.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: إن أهم ما تتميز به صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة، احتياجها إلى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج وكثافة رأس المال كبير، الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا نرى هذه المؤسسات يكون ضيقا.

[1] سعاد نائف برنوطي، **إدارة الاعمال الصغيرة–ابعاد الريادة–**، دار وائل للنشر، الاردن، 2008، ص108.

ثالثا :تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات وهي:[1]

1- المؤسسات غير المصنعة: تجمع بين نظام الإنتاج المنزلي والتقليدي، إذ يعتبر الإنتاج المنزلي او العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل ومع ذلك يحتفظ بأهمية في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي او التقليدي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا و منتجات حسب احتياجات الزبائن.

2- المؤسسات المصنعة: يجمع صنف المؤسسات المصنعة كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

رابعا: التصنيف حسب الشكل القانوني

هو الشكل الذي يأخذه العمل من الناحية القانونية عندما يحصل على ترخيص لإقامته وعند حصوله على وجود قانوني رسمي، فهذا الشكل يحدد من يملك العمل من الناحية القانونية، وما هي حقوق وواجبات كل من "المالكين "و" العمل "والعلاقة بينهما.[2]

1- مؤسسات فردية: هي مؤسسات يمتلكها شخص واحد يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم أحيانا وغالبا لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعا.

2- الشركات: تعرف على انها عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين واقتسام ما ينشأ من ربح أو خسارة، إلا أنه لكل نوع من الشركات تعريف خاص بها لأن لكل شركة خصوصيتها وتنقسم إلى نوعين هما : شركات الأشخاص وشركات الأموال.

2-1- شركات الأشخاص: تتكون شركات الأشخاص بين أشخاص يعرفون بعضهم لبعض معرفة أي أنها تقام على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال وبالمقابل الحصول على جزء من الأرباح وتتضمن شركات الأشخاص.

2-1-1- شركات التضامن: هي شركة تضم متعاقدان فأكثر بهدف التجارة ويكون الشركاء فيها متضامنون في جميع تعهداتهم ولو قام واحد منهم بتصرف ما يشترط أن يكون هذا التصرف باسم الشركة ويجب أن يقوم الشركاء بتقديم حصص حيث يمكن أن تكون الحصة إما نقدية أو عينية أو حصة عمل.

---

[1] رضا إسماعيل البسيوني، **إدارة الاعمال**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 201.

[2] رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سابق**، ص63.

2-1-2- شركة التوصية البسيطة: وهي شركة تعقد بين شريك واحد أو أكثر، مسؤولين متضامنين يكونون من أصحاب الأموال يسمون الموصون ولا يكونون مسؤولين إلا بحدود قيمة حصتهم في الشركة.

2-1-3- شركة المحاصة: تعتمد في إنشائها على إتفاق كتابي بين اثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بالنشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الإتفاق مع نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة.

2-2- شركة الأموال: شركات الأموال تقوم على الإعتبار المالي، فالأهمية فيها ما يقدم الشريك من حصة في تكوين رأس المال، كما أن الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصة ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من :شركات المساهمة، شركة التوصية بالأسهم، الشركة ذات المسؤولية المحدودة ويمكن أن تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال التالية:

الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة التضامن وهي الأشكال الأفضل ملائمة لها من بين أشكال الشركات نظرا لمسؤولية الشركاء، إضافة إلى المؤسسات الفردية.

2-2-1- الشركة ذات المسؤولية المحدودة: هي شركة تجارية تحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية والاتفاقية الواردة في عقد الشركة، ولا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى.

الفرع الثاني: اشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسات الصغيرة في الجزائر تؤسس أو تنشأ في عدة أشكال، وتكون على النحو الآتي:[1]

أولا: المؤسسات العامة

ورغم هذه الصفة فإنها تندرج ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتستفيد من تدابير الدعم المختلفة، وقد تنشأ في القطاع الخدماتي أو الإنتاجي أو الصناعي وحتى الفلاحي، وهذا النوع من المؤسسات نجده بشكل واضح في الهياكل التابعة للهيئات المحلية من بلدية وولاية.

ثانيا: المؤسسات الخاصة

هذه المؤسسات تحكمها قواعد القانون الخاص، وبالأساس فإن هذه البرامج موجهة لهذا النوع من المؤسسات، هذه الاخيرة تنشأ في عدة أشكال:

1- ممارسة النشاط من طرف شخص طبيعي: فقد تنشأ المؤسسة الصغيرة في شكل فردي بمعنى تؤسس من طرف شخص طبيعي يمارس نشاطا معينا، في إطار مقاولة معينة ولكنه يقوم بتقييد نشاطه كشخص طبيعي، وهنا يمارس نشاطه بعد الحصول على السجل التجاري تبعا للأنشطة التجارية المحددة بنص المادة 2 من القانون التجاري وهي ما نسميها بالأعمال التجارية بحسب موضوعه..

---

[1] سليم بوديلو، هشام كلو، **الإطار القانوني والتنظيمي لإنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، المجلد 31، العدد01 ، الجزائر، جوان 2020، ص ص 173-175. على الرابط الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2022/02/19، على الساعة: h17:00.

2- إنشاء المؤسسة المصغرة الحرفية: قد يمارس الشخص الطبيعي الذي يُنشئ مؤسسة مصغرة في إطار حرفي، بمعنى أنه لا يكتسب صفة التاجر كما هو الشأن في الحالة الأولى، إنما يكتسب صفة الحرفي ويكون مقيدا في غرفة الصناعات التقليدية و الحرف و بعد حصوله على بطاقة الحرفي، و كثيرة هي المؤسسات الصغيرة المنشأة في هذا الشكل لما له من مزايا مالية و جبائيه و تنظيمية و غيرها، زيادة على أن الدولة الجزائرية تعمل كثيرا على تحفيز الأشخاص على النشاط الحرفي بما يمكن لها ذلك من المحافظة عليها خاصة تلك التي بدأت تعرف زوال واضمحلالا وأصبح النشاط فيها غير محفز بل وغير محقق لأرباح، لهذا تجد الدولة تشجع على مثل هذا النوع من النشاط .على هذا الأساس فإنشاء المؤسسات الصغيرة في إطار حرفي له فائدة كبيرة من حيث دعم الدولة لأنه من جهة يسمح بالمحافظة عليها من الزوال، ومن جهة أخرى يعد موردا هاما لتشجيع وتطوير القطاع السياحي، لذلك فإنشاء المؤسسات الصغيرة في هذا المجال هو من الأهمية بمكان لذا وجب تشجيعه أكثر فأكثر.

3- إنشاء المؤسسات المصغرة في شكل شركات تجارية: إن الشكل الغالب بالنسبة للمؤسسات الصغيرة وحتى المتوسطة، هو ممارسة هذا النشاط في شكل شركات ذات المسؤولية المحدودة الفردية أو الجماعية، فكثيرة هي المؤسسات المصغرة التي تنشأ من طرف أشخاص بشكل فردي ولا يرغبون في مشاركة غيرهم فينشئون مؤسسات ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة، كونها لا تتطلب تعقيدات كبيرة للتأسيس في هذا الشكل زيادة على أن صاحب المشروع يمكنه التحكم في نشاطه وتسييره حسب ما يريد وحسب امكانياته .وقد تنشأ المؤسسة المصغرة في شكل جماعي من شريكين فما فوق في إطار الشركة ذات المسؤولية المحدودة، وهذا الشكل منتشر أيضا في السوق الجزائري حيث نجد الكثير من المؤسسات الصغيرة مجسدة ميدانيا وفق هذا الشكل وهذا النوع من الشركات يؤسس من شريكين إلى 21 شريكا .فهذان الشركتين (الشركة ذات الشخص الواحد والشركة ذات المسؤولية المحدودة) تعدان من شركات الأموال إلى جانب شركات المساهمة وشركة التوصية بالأسهم، مع الإشارة أن المؤسسات الصغيرة لا تصلح أن تؤسس في شكل شركة مساهمة لان هذه الأخيرة يجب ألا يقل عدد شركاءها عن سبعة، زيادة على أن رأسمالها يكون معتبرا .وعليه ففي بداية الأمر المؤسسة المصغرة لا تنشأ في شكل مساهمة ولكن عندما تتطور وتتوسع وتنجح في مشاريعها يمكن توسعتها وتعديل قانونها الأساسي وجعلها شركة مساهمة، وعند الوصول إلى هذه المرحلة حينها فقط نقول أن نظام المؤسسات الصغيرة ناجح، فالوصول إلى تأسيسها في شكل شركة مساهمة معناها أن رأسمالها تطور بشكل كبير وأن نمط التسيير جيد وفعال والمرافقة ووسائل الدعم والتحفيز أتى بنتائجه .ويضاف أيضا في ذات السياق إلى هذين النوعين من المؤسسات، المؤسسات المصغرة المنشأة في شكل شركات تضامن وهي المشروعات العائلية التي تنشأ من عدة أشخاص من عائلة واحدة، على أساس أنها من المشاريع التي تستلزم الثقة المتبادلة بين الشركاء على اعتبار أن كل شريك يكون مسؤولا مسؤولية تضامنية وغير محدودة على ديون الشركة والتزاماتها اتجاه الغير، وتتكون هذه الأخيرة من شريكين إلى تسعة شركاء.

الفرع الثالث: مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، الصناعي، الخدماتي، الزراعي، التجاري، وهي كالاتي: [1]

أولا: المجال الصناعي

يتسع القطاع الصناعي للعديد من المؤسسات الصناعية الصغيرة من:

1- المؤسسات ذات المنتجات السريعة التلف :صناعة الثلج، الألبان، ومنتجات الألبان، الخبز، والحلويات والفطائر، تعبئة العصائر، صناعة حفظ العصائر واللحوم.

2- المنتجات التي تنتج سلعا ذات مواصفات خاصة حسب طلب المستهلك: خياطة الملابس، ورش الأثاث الخشبي والمعدني، صناعة الطوب والبلاط.

3- المؤسسات ذات الأنشطة التي تعتمد دقة العمل اليدوي :الملبوسات المشغولة والمطرزة، صناعة الحرف والفخار، والأواني الزجاجية والنحاسية.

4- المؤسسات ذات المنتجات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة صناعة الألبان، المطاط، تقطيع الأشجار.

5- أخرى كصناعة الألبسة الجاهزة والأحذية الجلدية والبلاستيكية والأدوات والأواني المنزلية، لعب الأطفال،معدات النظافة، مواد الصناعة، ورش قطع غيار السيارات، الصناعات الخشبية، ومواد البناء.

ثانيا: الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية

ينحصر عمل المؤسسات الصغيرة في هذا المجال في:

1- المشروعات الزراعية :الفواكه، الخضر، الحبوب، المشاتل، البيوت المحمية.

2- مشروعات المنتجات الحيوانية :تربية المواشي والأغنام والماعز والدواجن إقامة المعامل، معامل الجبن ومنتجات اللحوم والألبان والجلود والفراء.

3- الثروة السمكية :صيد الأسماك، إقامة مزارع، تربية الأسماك، مخازن تبريد الأسماك.

ثالثا: مجال الخدمات

يؤدي المشروع الصغير دورا بارزا في قطاع الخدمات حيث أن هذا القطاع يتطلب صفات معينة على رأسها العلاقات الشخصية مع العملاء ومن الصعب توافرها في غير المشروعات الصغيرة.

ومن أمثلة الأنشطة التي يقوم بها في هذا المجال :خدمات النقل الاتصالات، الخدمات الشخصية مثل خدمات تنظيف الملابس، والخدمات الصناعية مثل الخدمات التي تقدم للشركات والمؤسسات.

---

[1] سيد سالم عرفة، **الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1432هـ/2011م، ص ص 64-65.

رابعا: مشروعات التجارة الصغيرة

يوجد في التجارة ثلاث أنواع من المشروعات وهي مشروعات تجارة الجملة، مشروعات تجارة التجزئة، مشروعات الامتيازات للبيع بالتجزئة المتكاملة مثل متاجر السلسلة والمتاجر الكبرى ومحلات البيع بالبريد، ونشير هنا إلى أن تجارة الجملة لم تعد تشهد نموا يجاري عدد السكان أو النمو في باقي القطاعات وذلك نتيجة سيطرة مؤسسات الامتيازات وممثلو المصانع ومحلات البيع بالتجزئة المتكاملة ولهذا يبقى المجال مفتوح للمشروعات التجارية الصغيرة التي تعمل على صعيد البيع بالتجزئة ومثل هذه المشروعات هي المحرك الأساس للنشاط التجاري في أي بلد.

المبحث الثاني: أسباب تعثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل والتحديات التي تعيق نشاطها الاقتصادي وتحد من إمكانية استمرارها، وترجع هذه المشاكل والتحديات إلى اعتبارات بعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الحجم الأمثل الذي يحقق وفرات داخلية وخارجية، وعلى نحو يدفع ويزيد من قدراتها التنافسية. إن هذه المشاكل والتحديات تحيط بكل المؤسسات، سواء كانت صغيرة أو متوسطة، وحتى ذات الحجم الكبير، إلا أنها أكثر حدة بالنسبة للمؤسسات الصغرية والمتوسطة. وعليه سيتم تقسيم المبحث ألى المطالب الثلاثة التالية:

- ❖ المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ أسباب فشل المؤسسات الغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي ويمكن ذكر أبرز المشاكل والقضايا التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

أولا: المشاكل التنظيمية والإدارية

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تنظيمية، إدارية منها:[1]

– نقص في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، بسبب سيادة الإدارة الفردية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية، والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار.

– عدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية.

– غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة وعدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية للمدير المالك وتدخله في كل ما يتعلق بالمؤسسة.

[1] مباركي صفاء، قواسمية سليمة، **اليقظة الاستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–العوائق والتحديات–**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة باجي مختار عنابة، المجلد 05، العدد02، الجزائر، سبتمبر2021، ص 16. على الرابط الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ:2022/03/19، على الساعة:h11:00.

– البيروقراطية الإدارية في منح الاستثمارات صعوبة الحصول على العقار الصناعي.

– عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في مجال ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وغيرها، وعدم وجود تنظيم اداري واضح المعالم لسير العمل في المشاريع المختلفة.

ثانيا: مشاكل نقص العمالة المدربة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقص العمالة المدربة والمؤهلة، نظرا لجاذبيتها من قبل المؤسسات الكبيرة، هذه الأخيرة التي تتيح أجور مرتفعة مقارنة بهذا النوع من المؤسسات، كذلك ضمان الاستمرارية في العمل وتفادي احتمالية فقدان المنصب بسبب الفشل أو التوقف والذي تشهده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن المؤسسات الكبيرة تمنح فرصة للتدريب واكتساب المعارف، من خلال دورات تكوينية وتنظيم ملتقيات، هذا من أجل تطوير الموارد البشرية لتشجيع الإبداع والابتكار، وبالتالي إمكانية الترقية وزيادة الأجر، والحصول على الحوافز والمكافآت، بينما في المؤسسات الصغيرة فتعتمد على محدودية التدريب وبالتالي عدم مواكبة التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي تبقى هذه المؤسسات محدودة من ناحية الإبداع والابتكار مما يهدد استمرارية نشاطها وتطورها.

ثالثا: مشكلات نقص المعلومات التي تواجه منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة

نظرا لعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإنفاق للبحث والتطوير وتوفير الاتصال بمصادر المعلومات، فإنها تواجه مشكلات نقص المعلومات التي تؤثر على نشاط المؤسسة، بل على بقائها واستمرارها، فنقص المعلومات عن المؤسسات وتطورها وطبيعة نشاطها وحجم إنتاجها وقدرتها المالية كلها عوامل تتسبب في وقوع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في شباك المؤسسات والمشاريع الوهمية والغش والاحتيال الخارجي.[1]

رابعا: الصعوبات التسويقية

تتمحور في:[2]

إنخفاض الإمكانيات المالية مما ينتج عنه ضعف الكفاءة التسويقية نظرا لقلة قدرتها على توفير المعلومات عن السوق الوطنية وأذواق المستهلكين، رغبة المستهلك بالمنتجات الأجنبية لجودتها ونوعيتها، كما أن نسبة كبيرة من المؤسسات اتجهت نحو البيع المباشر إلى المستهلك النهائي أو المستخدم الصناعي أو تجار التجزئة مما يؤدي إلى زيادة الأعباء التسويقية وعدم قيامها بأداء هذه المهمة بكفاءة.

إن فشل المشروع الصغير في إيجاد أسواق يتوجه إليها لتصريف منتجاته فإن هذا يعرضه لا محالة لاحتمالات التوقف المؤقت أو النهائي أيضا ويرتبط هذا الأمر بنقص الوعي التسويقي على مستوى المشروعات الصغيرة من ناحية وعدم توافر المهارات القادرة على انجاز هذه المهمة الشاقة من ناحية أخرى.

---

[1] مباركي صفاء، قواسمية سليمة، **مرجع سابق**، ص17.

[2] قدري لويزة، راهم فريد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–تفعيل منظومة قانونية لدعم التنمية الاقتصادية دراسة للفترة 2009/2019**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة العربي التبسي، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 04، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 443. على الرابط الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2022/03/20، على الساعة: h16:00.

إن عدم وجود صيغة حماية ملائمة تحمل عن هذه المؤسسات المهمة التسويقية قد تعرض المشروع الصغير إلى تذبذب الإنتاج من عام لآخر أو من موسم لآخر.مما يؤدي إلى ظهور مشاكل فائض الطلب تارة ونفاذ العرض تارة أخرى يضاف إلى ذلك وجود بعض العوامل التي تعوق المؤسسات الصغيرة عن التقدم منها على سبيل المثال عدم كفاية البيانات والمعلومات عن الأسواق والموردين، مما يتضح أن ازدياد حدة المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة يرجع إلى عدم قدرتها على مجاراة المؤسسات الكبيرة و منافستها أو توفير المواد الخام لها، وكذلك لا بد من ملاحظة أن تدخل الدولة في تحديد أسعار بعض المنتجات حماية للمستهلكين قد أدى إلى تدهور درجة جودة بعض المنتجات التقليدية للصناعات أو المؤسسات الصغيرة.

خامسا: مشاكل التمويل والائتمان

إن مشكل التمويل والائتمان يشكل العائق الأول والكبير الذي يواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها وتطورها، وهو مشكل يواجه المؤسسات العمومية والخاصة وبالخصوص هذه الأخيرة، كون المؤسسات العمومية تلقى على الأقل بعض الدعم من مالكيها وهي الدولة، ومن المعلوم أن توفر مصادر تمويل متاحة ورخيصة يمكن المشروعات من الانطلاق ويشجع أصحابها على المضي قدما في تجسيدها .إن هذا المشكل المتمثل في التمويل والائتمان نتج من اتحاد عدة عوامل هي :.[1]

–العلاقة السيئة المتسمة بالعدوانية بني البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، فالبنوك لا تجازف بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة متحججة بضعف الضمانات التي تقدمها وعدم أهمية المشاريع التي تطرحها، أي عدم جدوى المشاريع اقتصاديا، ومن جهة أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتهم البنوك بالبطء في الإجراءات وتفضيل النشاطات التجارية أي ما يتعلق بالاستيراد.

– معدل الفائدة تفرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدلات فائدة كبيرة وتتحجج البنوك في هذا بأن التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الشبابية منها يعرضها إلى مخاطر أكبر، وأن نسبة نجاح هذه المؤسسات ضئيلة وبالتالي انعدام الضمانات التي ترضي وتطمئن المؤسسات المالية، بالإضافة إلى مشكل معدل الفائدة جند مشكل السياسة الجبائية ومخاطر سعر الصرف والرسوم الجمركية.

سادسا: مشكل التموين

إنه لمن المعلوم عند كل واحد منا أن التموين يعتبر الوقود المحرك لعجلة مردودية المؤسسة وأن أي اضطراب أو عجز في التموين سواء بالمواد الأولية أو بقطع الغيار أو التموين بالتجهيزات سيؤدي حتما إلى عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، وإن المتتبع لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجدها تعاني من هذا المشكل خاصة فيما خيص التموين بالمواد المستوردة..

---

[1] ميلودي ام الخير، بوخدوني وهيبة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–بين الواقع ومأمول المستقبل–**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة علي لونيسي بالعفرون، المجلد 05، العدد 01، ماي 2021، ص 48. على الرابط الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2022/03/20، على الساعة: h13:35.

سابعا: مشكل نقص المعلومات الاقتصادية

إن الغياب الملحوظ لمكاتب الدراسات والتوجيه الاقتصادي وعدم القدرة على تنظيم مصادر للإعلام وهيكلتها ونقص المعلومات فيما يخص المحيط الخارجي والافتقار إلى استراتيجية وطنية منظمة ومتخصصة في البحث والاعلام الاقتصادي، أدي إلى خلق مشكل نقص المعلومات عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا رغم أهمية هذا القطاع واقتحامه عدة ميادين.[1]

ثامنا: الصعوبات والمشكلات الفنية

وتتمثل الصعوبات والمشكلات الفنية فيما يلي:[2]

1- الصعوبات الفنية: وتتمثل في مايلي:

1-1- الاعتماد فقط على قدرات وخيرات أصحاب العمل بصفة رئيسية.

1-2- استخدام أجهزة ومعدات بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة.

1-3- عدم إتباع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين منتجاتها بما يتماشى مع
المواصفات العالمية.

1-4- عدم خضوع المواد الخام المستخدمة ومستلزمات الإنتاج للمعايير الفنية والهندسية بل يتم الاعتماد في أغلب الأحيان على خبرة أصحاب المؤسسات المحدودة وهذا يحد من قدرتها على التصدير إلى الأسواق الخارجية وخاصة أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

2- المشاكل الفنية: وتتمثل المشاكل الفنية فيما يلي:

2-1- صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي :تواجه هذه المؤسسات مشاكل حقيقية في التحديث وفي مواكبة التطورات التكنولوجية، بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة، وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج متخصصة لهذا الغرض.

2-2- صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية :سواء الأولية أو الوسيطية أو الأجزاء والمكونات، مما يجعلها غير قادرة على تطعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفتيها النوعية، وتجعلها أكثر قبولا أو قدرة على المنافسة، وربما تكون أحد الأسباب الرئيسية عدم انتظار هذه المؤسسات في تنظيمات تعاونية تسهل لها إمكانية الحصول على احتياجاتها من المدخلات المستوردة بشروط ميسرة.

---

[1] Amina Meziani, Le rôle des mécanismes d'appui et d'accompagnement dans le développement entrepreneurial en Algérie, étude de cas dispositif ANSEJ, thèse en vue de l'obtention de titre de docteur en sciences de gestion, école supérieure de commerce, Alger, Année universitaire, 2015/2016, p102. disponible sur le site : https://www.univ-alger.dz , consulté le 24/12/2022, dans le temps 11 :30.

[2] فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية-دراسة حالة الجزائر-**، رسالة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2018، ص ص47-48. على الموقع الالكتروني: http://dspace.univ-setif.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2022/03/10، على الساعة: h13:00.

2-3- المعدات الإنتاجية :تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها.

2-4- عدم كفاية التدريب اللازم لأصحاب المؤسسات :وهو ما يتمثل بالعمالة والتشغيل بحيث تعاني هذه المؤسسات من مشكلات الضعف في المستوى الفني للعمالة والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق فهذه المؤسسات ليست لها القدرة والإمكانيات اللازمة لاستقطاب المهارات العالية والعناصر المدربة تدريبا جيدا.

تاسعا: الفشل المقاولاتي

يتمثل الفشل المقاولاتي فيما يلي:

1- تعريف الفشل المقاولاتي: يعرف الفشل في كونه مسألة إدراك، ويحدث عندما تكون نتيجة أي عمل عكس ما كنا ننتظر فينشأ لدينا عدم الرضا العميق. ومفهوم عدم الرضا العميق. ومفهوم عدم الرضا مهم جدا لأنه في إطار هذه الرؤية يأخذ الفشل معناه بعبارة أكثر شيوعا "الشعور بالفشل"، فالفشل لا يمكن ان ينفصل على المقاولاتية ويسجل حضوره محتمل في كل عمل.

2- ابعاد الفشل المقاولاتي: قدم الباحثان khelil و smida تحليا مفاهيما ونمطيا للفشل المقاولاتي من خلال تناول ابعاد هذا المفهوم في اطار ثلاث نظريات (نظرية بيئة المنظمات، نظرية الموارد ونظرية فجوة تحقيق الأهداف)، ويمن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): ابعاد الفشل المقاولاتي والاسس النظرية المرتبطة به

النظريات / الابعاد	نظرية بيئة المنظمات	نظرية الموارد	نظرية فجوة تحقيق الاهداف
مفهوم الفشل	الانقطاع عن النشاط المقاولاتي(المؤسسة الناشئة لا تبقى لفترة أطول من 3 سنوات)	الفشل الاقتصادي (عدم الكفاءة، عدم توليد ايراد كافي للحفاظ على الميزة التنافسية)	عدم رضا رائد الاعمال (عند تحقيق تطلعاته او توقعاته الأساسية)
محددات الفشل	عوامل بيئة متأصلة في السياق الإبداعي	نقص الموارد الداخلية	عدم وجود دافع او تصميم على النجاح

المصدر: زهية عباز، صونية كيلاني، **الفشل المقاولاتي: المساحة المثيرة للنقاش**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة باتنة 1، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، 2021/01/25، ص 512. على الموقع الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2022/03/01، على الساعة: h11:00.

يبين الجدول رقم(02) مفهوم الفشل بالنسبة للنظريات الثلاث، حيث تفسر نظرية بيئة المنظمات الفشل بانه انقطاع عن العمل المقاولاتي وعدم القدرة على الاستمرارية في النشاط، بحيث لا بمكن للمؤسسة الناشئة المقاومة لفترة اكثر من ثلاث سنوات وترتبط محددات الفشل بالنسبة لهذه النظرية بعوامل بيئة تتعلق على الابداع لدى الرواد الناشئين، هؤلاء قد يفتقدون القدرات العقلية التي يحتاجها الابداع كما قد تغيب عندهم العوامل الانفعالية والتحفيزية كالثقة بالنفس وحب المخاطرة والطاقة النفسية نحو التفكير الإبداعي، اذ ان الابداع له اثر كبير على التنظيم العام للمؤسسة وعلى استراتيجيتها التنافسية، بينما ترى نظرية الموارد ان الفشل الاقتصادي سببه عدم القدرة على المنافسة لنقص الموارد الداخلية، في حين تفسير النظرية الأخيرة الفشل بكونه مرتبط بعدم الرضا الذي يتولد لدى الرواد الناشئين نتيجة عدم تحقيقهم لتطلعاتهم لتربط النظرية محددات الفشل بعدم وجود إرادة ودافع للنجاح.

3- أسباب الفشل المقاولاتي: تتعدد أسباب الفشل المقاولاتي في الادب الأكاديمي، فمنها ما يتعلق بالعوامل الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها من قبل الشركة وعوامل داخلية خاصة بالفرد كنقص الخبرة والمهارات الإدارية وعدم كفاية التدريب،[1] وتشير الدراسات الى ان الأسباب تعود عموما الى:[2]

3-1- الأسباب التجارية: تتمثل في:

- عدم المعرفة الكافية باحتياجات عملائها.
- ضعف استهداف العملاء.
- عدم معرفة المنافسين الرئيسيين (نقاط قوتهم ونقاط ضعفهم).
- سوء اختيار للموقع الجغرافي والاستراتيجي.

3-2- الأسباب المالية: يمكن تلخيصها فيما يلي:

- كثرة الديون مقارنة بربحية المشروع.
- عدم وجود أسلوب في إدارة الفواتير غير المسددة.
- نقص التدريب في الإدارة المالية او التدريب غير مناسب لحجم الشركة.
- عدم كفاية التمويل عند الانطلاق.

3-3- أسباب مرتبطة بالمنظمة: نلخصها في التالي:

- سوء التنظيم.
- سوء اختيار الموظفين المعينين.
- إدارة مركزية للغاية للشركة.
- سوء إدارة شؤون الموظفين (غالبا بسبب عدم كفاية الخبرة في الإدارة التشغيلية للأعمال التجارية الصغيرة).

[1]Roxane De Hoe et Frank Janssen, L'échec entrepreneurial: une voie de succès futur?, Le grand livre, chapitre 9, 2014, p.181- 183.disponible sur le site :https://recherche-developpementpme.parisnanterre.fr. consulté le 28/03/2022, dans le temps 11 :30.

[2]Les principales causes d'échec d'une création d'entreprise , disponible sur le site : https://www.editions-ellipses.fr . consulté le 27/03/2022, dans le temps 14 :00.

3-4- الأسباب القانونية او القضائية: في الكثير من الأحيان المؤسسة ملزمة بتوقيف نشاطها لأسباب قانونية أكثر من الأسباب المباشرة، من بينها ما يلي:

- ضعف صياغة النظام الأساسي للشركة.
- عدم الالتزام بالمعايير التنظيمية (معايير الصحة، معايير السلامة، المعايير البيئية).
- الشكل القانوني غير مناسب لنشاط الشركة.
- نقص المعرفة بالقانون الاجتماعي وقانون الضرائب.

عاشرا: مشاكل وصعوبات أخرى

يمكن تصنيف المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشاكل داخلية وخارجة كما يلي:[1]

1- مشاكل داخلية :وتتمثل في :

- نقص الخبرة والكفاءة المهنية عند العمال.
- القصور في الإدارة ونقص المعرفة في التسيير وهذا ما يؤدي إلى انكماش الإنتاج وزيادة نسبة المخاطرة فضلا عن بساطة التنظيم.
- عدم كفاية الجهود التسويقية والخبرات المتخصصة في هذا المجال رغم الاتصال المباشر والشخصي بين المالك والعملاء والموردين وتتضمن عدة مظاهر من بينها محدودية قنوات وشبكات التوزيع.

2- مشاكل خارجية: وتتمثل في مايلي:

- انعدام أو نقص الحماية الحكومية وخاصة في ظل الانفتاح التجاري ومبدأ الحرية التجارية وفي مواجهة التدفق العشوائي للسلع المستوردة بالأساليب المختلفة كسياسة الإغراق.
- غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطين المؤسسات والمنتجات ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية.
- المشاكل التمويلية فان سبل حصول المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على رأس المال والخدمات التمويلية محدودة للغاية ولا تتناسب على الإطلاق مع احتياجاتها مع رأس المال الثابت والعامل.
- تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة وتتمثل القدرة التنافسية للمؤسسة في مدى قدرتها على الصمود في السوق في ظل اقتصاد معولم. وترتبط تنافسية المؤسسة بمستوى تنافسية الاقتصاد على المستوى الكلي، فالمؤسسة ليست نظاما معزولا أو مغلقا.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أسهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من العشرين في إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية عالميا فما يشهده العالم من متغيرات في التكنولوجيا والاتصال والمنافسة

[1] مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة، **تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة وهران، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 282. على الرابط الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2022/03/18، على الساعة: h14:50.

سيؤدي إلى حدوث تعديلات جذرية على توجهات منظمات الأعمال خاصة التي تنشط في المحيط العربي والتي أصبح لزاما عليها التكيف مع تحديات القرن الجديد من أجل البقاء والاستمرارية، وتتمثل هذه التحديلت في مايلي: [1]

أولا: عالمية التجارة

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة1995 ، والتي تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل، والاتجار في السلع والخدمات مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية ومحاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل، وهذا ما يضر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال توسيع دائرة المنافسة...الخ .ومن التأثيرات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية بما فيها الدول العربية من جرا ء انضمامه إلى عضوية نجد أن هناك تزايد في حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق ومن ثمة اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية سواء كانت منافسة سعريه أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة و كفاءة استخدامها وبالتالي ستشهد الدول حالة من تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير نتيجة لتدهور وإغلاق بعض المؤسسات غير القادرة على المنافسة، واحتمال مزاحمة الشركات الدولية للاستثمار الوطني خاصة بعد تطبيق اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وهذا يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ، وانتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على حركة الاستثمارات في الدول النامية.

ثانيا: عالمية الاتصال

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات الجغرافية والحضارية، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت، وهذا ما يلزم على المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تملك تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطوير التطبيقات لتحسين أدائها.

---

[1] حاج تقي الدين، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لإنعاش الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018/2017، ص 11. على الرابط الالكتروني:https://www.univ-eloued.dz ، تم الاسترداد بتاريخ:2022/3/19، على الساعة: h20:30.

ثالثا: التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ

تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية وتكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوروبية الموحدة وبدء قيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة، كما تميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الاندماج أو الاستحواذ أو التحالف، وقد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للشركات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفاعلية والوصول إلى اقتصاديات الحجم المناسب.

رابعا: التنمية المستدامة

لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه الشركات، إذ أصبح من اللازم عليها ترشيد استخدامها للموارد، ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، وكذا الحد من استعمال المركزات والألوان الصناعية إضافة إلى إعادة تدوير واستخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج من أجل تفادي تراكم النفايات والبقايا التي ثبت علميا انها تؤثر على البيئة.

خامسا: التطور التكنولوجي السريع

ساهم التطور التكنولوجي السريع في تسهيل عملية الاتصال والانتقال بين الدول والسرعة في اداء المعاملات الاقتصادية الدولية، سواء التجارية أو المالية، الى تجاوز الحدود السياسية للدول واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، الى تقريب انماط الاستهلاك في العالم بين الشعوب المختلفة والثقافات، كما ادى التطور التكنولوجي بالمؤسسات والاهتمام بتنمية ونشر الاساليب الانتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية، في وجود المنتجات ورفع مستوى الاداء داخل المؤسسات، مما يحسن ويدعم المزايا التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين، وهو تحدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تبحث في الحصول عليها لكنها توجه مشكل الامكانيات المالية والكفاءات العليا للتجارب معها.

سادسا: عالمية الجودة

ترتب عن زيادة المنافسة وحدتها الى ظهور معايير دولية للمنتجات، تتمثل في معايير الجودة من اجل الرفع من مستوى المنتجات، اصبحت تقدم كشهادات للمنتجات مثل ISO تعبر عن امكانية تقدير هذه المنتجات ومنافسة المنتجات الموجودة في السوق المستهدف للمقاييس العالمية التي تميزها، تتطلب نوعية جديدة للمنتجات، ادارة المؤسسة وبعض شروط الجمع بينها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الحصول على هذه الشهادات يدخلها في حلقة صعبة يجب التعامل معها.

سابعا: التحديات الخاصة بالموارد البشرية

ومنها صعوبة الحصول على المهارات العالمية العالية المستوى فكريا للإغراءات التي تقدمها المشروعات الكبيرة لها، ومعدل دوران عالي للعمالة نتيجة انخفاض الرواتب والاجور مقارنة مع المؤسسات الكبيرة غالبا،

أو عدم توفير ظروف عمل مناسبة، اضافة الى انخفاض انتاجية العامل لضعف التحفيزات الناتجة من امكانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

ثامنا: التحديات المالية

والتي تعتبر من أكبر التحديات خاصة في الحصول على قروض لتمويل الاستثمارات وذلك للمخاطر التي تحيط بها وعدم القدرة على توفير ضمانات كافية.

تاسعا: التحديات التي تفرضها القوانين

خاصة منها المتعلقة بالعمال والقانون الأساسي الذي يحكمها.

الفرع الثاني: أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحديات مختلفة وعلى أصعدة متباينة تجعل ممارستها لنشاطها جد صعبة، وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يلي:[2]

أولا: تحدي التكتلات الاقتصادية

لقد نجم على النظام العالمي الجديد خلق تحالفات اقتصادية وتعزيز توجه العديد من الدول نحو التكامل الاقتصادي من اجل البقاء والاستمرار، مما يقود الى تأجيج درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية وهو ما سينعكس بدوره سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيقود الانتاج على العالم الخارجي ورفع القيود أمام حركة التجارة الدولية الى تزايد المنافسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يستدعي انطلاق روح الابداع والحفاظ على الجودة الشاملة للمواد والخدمات.

ثانيا: تحدي الاصلاح الاقتصادي

تبنت أغلبية الدول النامية سياسة تحرير الأسواق والانتاج على العالم الخارجي، حيث أنظم مع معظمها للمنظمة العالمية للتجارة، كما تقوم بتشجيع الاستثمار الأجنبي وتنظيمه كما تبنت برامج لخوصصة المؤسسات العمومية وتحويلها الى مؤسسات خاصة علما أن ذلك يتطلب اعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يكفل قدرتها على التفاعل مع البرامج والخطط التمويلية.

ثالثا: تحدي متطلبات البيئة

تلتزم المؤسسات الاقتصادية عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإجراء دراسة لمدى تأثير مشروعها على البيئة وتقديم موجز التأثير على البيئة وتخضع لأحكام قانون حماية البيئة والتنمية المستدامة المصانع

---

[1] حمزة العرابي، رحمي عبد الرحمان، **الامتيازات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، يومي 06و07 ديسمبر 2017، ص11.على الرابط الالكتروني: https://www.univ-eloued.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2022/03/01، على الساعة: h15:12.

[2] جلال مسعد، **أثر الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسيتها**، مداخلة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، يوم 28نوفمبر 2019، ص 171. على الموقع الالكتروني: https://www.ummto.dz/، تم الاسترداد بتاريخ: 2022/03/11، على الساعة: h14:11.

والورشات والمنشآت بصفة عامة التي يستغلها كل شخص طبيعي او معنوي او خاص او عمومي، والتي تتسبب في اضرار على الصحة العمومية والنظافة والامن والفلاحة وأنظمة البيئة.

وإذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرة ومتعددة ولا يشغل بال أصحابها سوى الاهتمام بمراحل المنتج النهائي لدرجة أنه لا يقوم بدراسة جدوى بيئية ضمن دراسات الجدوى التي تقوم بها فإن الاعتبارات البيئية تحتم عليه الاهتمام بمخلفات العملية الانتاجية، الأمر الذي يستدعي تغيرات تكنولوجية لهدف استحداث وسائل للحد من التلوث والنفايات الضارة بالبيئة والانسان.

المطلب الثالث: أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تظهر الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من مشاكل عديدة ومتداخلة من حيث أسبابها ونتائجها، ومن الملاحظ أن هذه المشاكل قد تكون داخلية متصلة بالمؤسسة وتكون ناجمة في أغلب الاحيان عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي لها، واما وأما خارجية مرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي الذي تعمل فيه.

الفرع الأول: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مشاكل تحد من قدرتها على العمل والمساهمة في الاقتصاد الوطني، وتحريك عجلة التنمية والتي تعتبر عائق امام تطور هذه المؤسسات، ويمكن ذكرها فيما يلي:[1]

أولا: المشاكل الادارية

والتي تتمثل في جهل أو عدم التمكن من تقنيات التسيير فكثيرا من الأشخاص يلجئون الى الخلط بين الأعمال الخاصة بهم والأعمال الخاصة بالمشروع، مما يؤدي الى اختلاط الذمة المالية، ايضا نقص العمالة المدربة نظرا لارتفاع تكاليف التدريب والتكوين.

ثانيا: المشاكل التسويقية

والتي يمكن حصرها في ما يلي:

نقص الخبرة في هذا المجال والامكانيات والمعلومات وعدم القيام بالبحوث التسويقية نظرا لارتفاع تكاليفها وظهور المنتجات البديلة وبأقل التكاليف .

[1] راقي دراجي، **دور المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 03، 2020، ص 96. على الرابط الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/123192، تم الاسترداد بتاريخ: 2022/03/03، على الساعة: h13:42 .

الجدول رقم(03): ترتيب الجزائر ضمن المؤشر الفرعي لعمق القطاع المالي خلال الفترة 2015-2019

المؤشر	2015-2014	2016-2015	2017-2016	2018-2017
توفر الخدمات المالية	133	133	131	126
القدرة على تحمل التكاليف	135	134	95	91
التمويل من خلال السوق المحلي	134	124	124	113
سهولة الحصول على قروض	72	73	122	111
توفر رأس المال المخاطر	108	79	85	78

المصدر: بوزرب خير الدين، **إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر –بين الأساليب التقليدية والمستحدثة**، كتاب جماعي دولي محكم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2021، ص 372. **على الموقع الإلكتروني:** http://www.univ-jijel.dz، تم الإسترداد بتاريخ:03/2022/03، على الساعة h15:00.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن بيئة التمويل في الجزائر تعاني من جملة من الاختلالات حيث يبرز هذا الجدول ضعفا في وفرة الخدمات المالية المقدمة لرجل الاعمال الى جانب عدم القدرة على تحمل التكاليف المالية حيث احتلت الجزائر المركز 126 خلال سنة 2018 وهو مركز متأخر أما من حيث التمويل من خلال السوق المحلي فيبين المؤشر مستوى جد ضعيف، حيث احتلت الجزائر مراكز جد متأخرة تعكس ضعف السوق المالية الجزائرية، أما من حيث سهولة الحصول على القروض فعلى الرغم من الاداء المتواضع نسبيا خلال الفترة 2014-2016 فقد تراجع الاداء خلال السنوات الاخيرة بسبب الازمة النفطية وتعقد الاوضاع المالية في الجزائر، بالاضافة الى هذا عرفت الجزائر تحسنا من حيث توفر رأس المال المخاطر.

ثالثا: المشاكل التمويلية

هناك العديد من المشكلات التمويلية التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها صعوبة الحصول على قروض بسبب تعقد الاجراءات الخاصة بالحصول عليها وجود ضمانات تعجيزية والتي تكون في بعض الاحيان غير متوفرة امام أصحاب المشاريع، كاشتراط ضمانات عقارية أو عينية ارتفاع أسعار الفوائد و يمثل الجدول التالي ترتيب الجزائر ضمن المؤشر الفرعي لعمق القطاع المالي خلال الفترة 2015-2019.

الفرع الثاني: مجهودات وتدابير الجزائر لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حيث تهدف هذه التدابير على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الانشاء والنمو وتتمثل في مايلي :[1]

أولا: تدابير الجديدة الخاصة بإنشاء وانماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم الاصلاح بصدور القانون التوجيهي رقم 17-02 في 10 جانفي 2017 لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي جاء بأحكام جديدة تبعا لتوجه الحكومة الجزائرية حول تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع العراقيل التي كانت توجهها في ظل القانون القديم، ومن اهدافها:

يعرض المشروع المتعلق بهذا القانون أنه على الدولة أن تعمل من أجل أن يستفيد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التسهيلات للحصول على التمويل البنكي ويتم مرافقتهم لضمان جدوى مشروعاتهم عن طريق تكوينهم والحصول على الطلب العمومي، كما سيتم منح ميكانيزمات محفزة خاصة لأصحاب الشهادات لا سيما من أجل إنشاء نشاطات تعتمد على المعرفة والتكنولوجيات الجديدة، وغيرها من الأهداف التي سطرتها في سبيل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاي راهنت عليها من أجل تطوير الاقتصاد الوطني والتخلي تدريجيا على التبعية للمحروقات.

- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي، والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع كل مبادرة تسهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار.
- العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة وكذا التكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل الحصول على الادوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.
- تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المحلي والمركزي.

ثانيا: الآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ومن أهم هذه الاليات ما يلي: [2]

1- **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE**: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(اونساج سابقا) ، هي هيئة عمومية، انشئت عام 1996، مكلفة بدعم وتشجيع ودعم ومرافقة المؤسسات، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والتي تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة والحاملين لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق

---

[1] راقي دراجي، بوعزيز ابراهيم،**ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب اجراءات القانون الجديد 02/17**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، مجلد 02، العدد 01، الجزائر، 2019، ص 16. **على الموقع الالكتروني** : https://www.asjp.cerist.dz/ ، تم الاسترداد بتاريخ 2022/03/20، على الساعة20:06h.

[2] صالحي سلمى، **اليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المجلد 05، العدد01، الجزائر، 2021.ص 288.**على الموقع الالكتروني:** https://www.asjp.cerist.dz/ ، تم الاسترداد بتاريخ 2022/03/20، على الساعة h14:18.

مؤسسات وحسب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتعديل قانونها الأساسي ويغير تسميتها لتصبح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومن مهامها

- تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المتخصصة للتمويل.
- احداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجل المحددة وفقا للتشريع التنظيم المعمول بهما.
- السهر على عصرنة انشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها.
- اعداد وتطوير ادوات الذكاء الاقتصادي، وفق نهج استشرافي.
- عصرنة ورقمنة اليات ادارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات الصغيرة.
- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية و الشراكة مع الوكالات الاجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة ، كما تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لصالح المؤسسات الصغيرة.

ثالثا: صناديق دعم القروض

استلزمت محاولات النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنشاء هياكل تهتم بتمويل هذا النوع من المؤسسات ومن أهمها: [1]

1- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR: انشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 6 رمضان 1423 لموافق ل 11 نوفمبر 2002، المتعلقة بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الاساسي لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، ويعتبر أول اداة مالية متخصصة لفائدة هذه المؤسسات، ويهدف الى تسهيل حصول المستثمرين على قروض بنكية بحيث تتمكن المؤسسات المستفيدة من الحصول على قروض بنكية رغم أنها لا تتوفر على ضمانات عينية أو ضمانات غير كافية لتغطية مبلغ القروض المطلوبة وذالك بشرط استيفاءها على شروط الأهلية للقروض البنكية.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: أنشئت هذه الوكالة في جانفي 2004 بموجب المرسوم التنفيذي04-14 المؤرخ في 22-01-2004 المتعلق بتنظيم مهام الوكالة الوطنية للقرض المصغر الا أن عملها لم ينطلق فعليا الا في 2005 ، وتمثل هذه الوكالة احدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة والاستقرار ، وتعمل على منح قروض مصغرة وفق صيغ تمويلية مختلفة فقد تمنح قروض للمشاريع الصغيرة، أو تساهم مع البنوك في تمويل المشاريع التي تتطلب تمويلا كبيرا وتتمثل مهامها الأساسية في مايلي:

---

[1] حازم حجلة السعيد، **اليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دمداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 07/06 ديسمبر 2017، ص 12. **على الموقع الالكتروني:** https://www.univ-eloued.dz، تم الاسترداد بتاريخ 2022/03/19، على الساعة h13:15 .

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول به.
- تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة ومرافقتهم في نشاطاتهم.
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الاعانات التي تمنح لهم.

حيث يمثل الجدول التالي القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية angem الى غاية 31مارس2021 وزعت كما يلي:

الجدول رقم(04): القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية angem الى غاية 31مارس2021

قطاع النشاط	القيمة	النسبة
الفلاحة	127719	%13.52
الصناعة الصغيرة	375499	%39.75
البناء والاشغال العمومية	82558	%8.75
الخدمات	186840	%19.78
الصناعات التقليدية	166061	%17.58
التجارة	4942	%0.52
الصيد البحري	939	%0.1
المجموع	944558	%100

المصدر: صالحي سلمى، **اليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة بومرداس، المجلد05، العدد 01، الجزائر، 2021/07/30،ص285. **على الموقع الالكتروني:** https://www.asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ:27/03/2022 ، على الساعة h13:13 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن قطاع الصناعات الصغيرة احتل المرتبة الأولى من خلال القروض الممنوحة من الوكالة بنسبة 39.75% الى غاية 31 مارس 2021 اي حوالي 375499 قرض، يليها قطاع الخدمات ب 186840 قرض اي بنسبة 19.78% ثم الصناعات التقليدية التي احتلت المرتبة الثالثة ب 166061 قرض، أما مجموع القروض الممنوحة منذ نشأتها الى غاية 31 مارس 2021 قفد بلغت 944558 قرض مصغر.

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلال مالي، مهمتها الرئيسية هي تطوير وتشجيع الاستثمارات من خلال تسهيل الاجراءات الادارية لبدء مشاريع الأعمال الحرة من خلال صندوق عملي موحد ولقد تام انشاؤها عام 2001، وتمارس مهامها تحت رقابة الوزارة المكلفة بترقية الاستثمار.

مرحلة الانجاز (3 سنوات)

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات الغير المستثناة.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة الغير مستثناة.

– الإعفاء من دفع حقوق الملكية على المقتنيات العقارية.

مرحلة الاستغلال (الاعفاء لمدة 3 سنوات)

– الضريبة على ارباح الشركات (IBS).

– الرسم على النشاط المهني (TAP).

يمكن أن تمتد هذه المدة الى 5 سنوات بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تخلق الى أكثر من 100 منصب شغل ويمثل الجدول التالي تطور المشاريع المصرح بها في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من 2016 الى 2019:

الجدول رقم(05):تطور المشاريع المصرح بها في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من 2016 الى 2019

	2016	2017	2018	2019
المشاريع المصرح بها	7185	5057	4124	3029
قيمة المشروع مليون دج	1839044	1905207	1673943797138	797138
عدد مناصب الشغل	164414	167618	143044	77389

المصدر: صالحي سلمى، **اليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المجلد 05، العدد01، الجزائر، 2021.ص287.**على الموقع الالكتروني:** https://www.asjp.cerist.dz/ ، تم الاسترداد بتاريخ 2022/03/20، على الساعة h14:18..

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) انخفاض في عدد القروض المصرح بها في الوكالة، فبعد ما كانت 7185 مشروع سنة 2016، أصبحت 3029 مشروع سنة 2019؛ كما انخفضت قيمة المشاريع هي الاخرى من 1839044 مليون دينار سنة 2016الى 797138 مليون دينار سنة 2019.

رابعا: الصندوق الوطني لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة

بحسب قانون المالية التكميلي لسنة 2020 ، فإنه تم إنشاء صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة وذالك بموجب المادة 68 التي تعدل وتتم أحكام المادة 131 من القانون 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر 2019 والمتضمن لقانون المالية 2020 والتي جاء فيها " ينشأ حساب خاص رقمه 105- 302 وعنوانه صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة ويقيد في هذا الحساب ما يلي :[1]

-في باب الايرادات

– إعانة الدولة؛

[1] بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، **اليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، المجلد07، العدد03، الجزائر، 2020/01/31، ص 527. **على الموقع الالكتروني:** https://www.asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ:27/03/2022 ، على الساعة h14:43 .

- الناتج من الرسوم الجبائية وشبه الجبائية ؛
- الهيئات والوصايا؛
- جميع الموارد والمساهمات الأخرى.

-في باب النفقات

- تمويل دراسات الجدوى؛
- تمويل تطور خطة أعمال؛
- تمويل المساعدات التقنية؛
- تمويل التكاليف المتعلقة بإنشاء نموذج أولي؛
- تمويل التكوين؛
- احتضان المؤسسات الناشئة.

1- أهمية انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة : إن أهم عائق أمام المؤسسات الناشئة هي التمويل فأن تجد شخصا أو جهة تؤمن بفكرتك وتخاطر بتمويل مشروع يجسد تلك الفكرة مع احتمالات فشل كبيرة أمر صعب. إن هذه الآلية التمويلية الجديدة ستمكن أصحاب المشاريع من تفادي البنوك وما ينجز عنها من ثقل بيروقراطي من خلال هذه الوسيلة التي تتمتع بالمرونة. تمكين الشباب المبتكر من الاستفادة من نفس ميكانيزمات التمويل التي تتحها البلدان المتطورة والسماح لهم بتحقيق مشاريعهم المبتكرة.

2- آلية عمل الصندوق: إن صندوق تمويل المؤسسات الناشئة يعتمد على الية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس على ميكانيزمات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض، بمعنى تمويل الشباب عن طريق المخاطر مع تقاسم الأرباح والخسائر دون مطالبتها بتقديم ضمانات عينية.

إن التمويل القائم في الرؤوس الأموال يتضمن تحمل الخطر وهو أمر جد مهم، اذ أنه لا يمكن تصور مؤسسة ناشئة دون التكلم عن المخاطرة في رؤوس الأموال.

المبحث الثالث: آليات المرافقة في حل مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة

كانت آليات الدعم والمرافقة في بداية عبارة عن تمويل فقط من خلال منح القروض لإنشاء المؤسسات بهدف زيادة عدد المؤسسات، بعد ذالك ونتيجة لفشل العديد من هذه المؤسسات ظهر شكل جديد من الدعم والمرافقة للبحث عن أسباب هذا الفشل اين ارتكزت المرافقة في هذه المرحلة على ايجاد اليات آلمتابعة التي ادت فيما بعد الى تطوير برامج التكوين في مجال المقاولاتية، مما ادى الى تطور مختلف اشكال الحاضنات. وعليه سيتم تقسيم المبحث ألى المطالب الثلاثة التالية:

- ❖ التمويل المقاولاتي كآلية لحل مشاكل المؤسسات المتعثرة؛
- ❖ حاضنات الأعمال في الفكر المقاولاتي كآلية لحل مشاكل المؤسسات المتعثرة؛
- ❖ التمويل البنكي في الفكر المقاولاتي كآلية لحل مشاكل المؤسسات المتعثرة.

المطلب الأول: التمويل المقاولاتي كآلية لحل مشاكل المؤسسات المتعثرة

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مصادر يعتمدها المقاول لتمويل هذه المؤسسات ودعمها ومن هذه المصادر نجد:[1]

الفرع الأول: التمويل المخاطر

تعتبر تقنية تمويل برأس المال المخاطر تقنية حديثة تستهدف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنفر من تمويلها البنوك والاسواق المالية نظرا للمخاطر العالية التي تتوافر عليها وتنقص امكانياتها، وتشهد هذه التقنية انتشارا واسعا في العديد من دول العالم.

أولا: توقيت دخول رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتدخل رأس المال المخاطر لتمويل الأبحاث ودراسات الجدوى لفكرة ما، أو لتمويل مشروع مصغر وتكوين البنية التحتية له،أو لتمويل مشاريع صغيرة قائمة في السوق وذات انتاجية لكنها ترغب في التوسع والنمو،أو لتوفير التمويل لمساعدة المشروع الصغير والمتوسط للعبور والنجاح وتحقيق اهدافه، أو لتمويل تحويل الملكية. و لتوضيح كثر نعرض الشكل الموالي الذي يبين مختلف نشاطات رأس المال المخاطر.

الشكل رقم(04): نشاطات رأس المال المخاطر

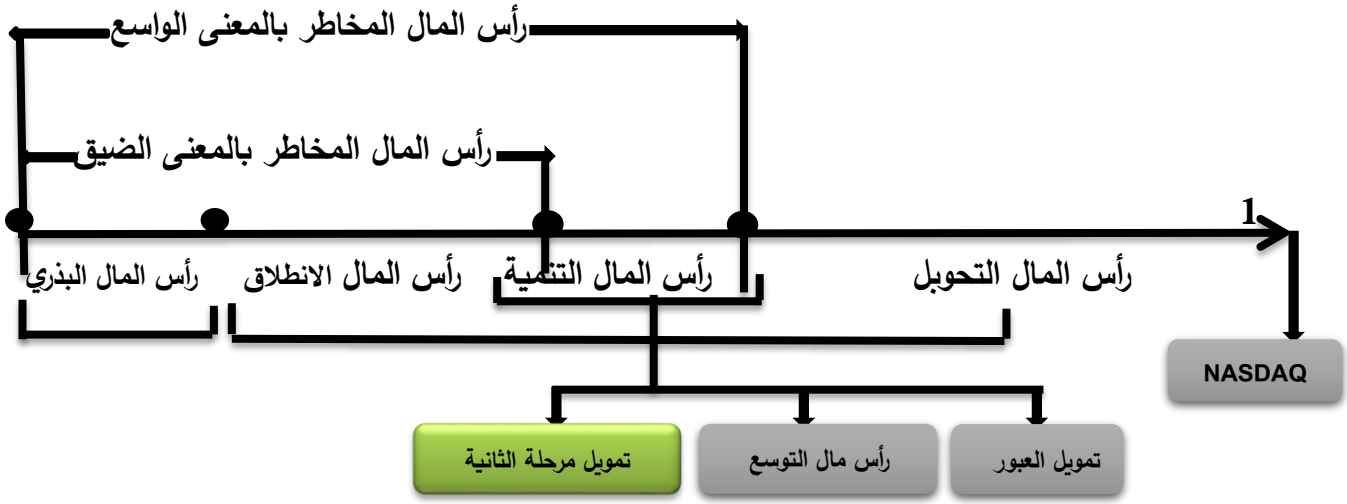

المصدر: سلامة سارة ، واضح فواز، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال المخاطر**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، جامعة عنابة، العدد 12، الجزائر، جوان 2018، ص 189. **على الرابط الالكتروني:** https://www.asjp.cerist.dz ،تم الاسترداد بتاريخ 2022/04/01، على الساعة 13:27 h .

نلاحظ من خلال الشكل (04) أن:

1- رأس المال البذري: يتدخل رأس المال المخاطر هنا في المرحلة التي تسبق الانشاء، حيث يوفر رؤوس الأموال اللازمة لتغطية الاحتياجات التمويلية للمرحلة ما قبل البداية التجارية للمشروع وما تتضمنه من نفقات.

[1] سلامة سارة ، واضح فواز، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال المخاطر**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، جامعة عنابة، العدد 12، الجزائر، جوان 2018، ص 189. على الرابط الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz ،تم الاسترداد بتاريخ 2022/04/01، على الساعة 13:27 h .

2- رأس مال الانطلاق: يتدخل رأس المال المخاطر هنا لتمويل مرحلتي الانشاء والنمو الأولى، حيث يوفر في المرحلة الأولى الأموال اللازمة لتطوير المنتجات التي لا تزال في مرحلة الاختبار أول الانتاج التجريبي، كما يوفر الأموال اللازمة لتغطية التكاليف المبدئية، أما مرحلة النمو تكون المؤسسة قد انتهت من تطوير المنتجات ودخلت في مرحلة البدء في التصنيع وتحويل الابتكار الى نشاط تجاري، وكذا البدء في وضع استراتيجية تسويقية لمنتجاتها.

3- رأس المال النمو: وهو رأس مال محجوز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية التي بلغت نقطة التعادل أو عتبة المردودية وأصبحت بحاجة الى رؤوس أموال خاصة لتمويل نموها، وذالك عن طريق مثلا تعزيز سياستها التجارية، اجراء تغيرات على مستوى الانتاج ....الخ.

4- رأس مال التحويل: ويسمى ايضا رأس مال الاستئناف حيث يتدخل المخاطرين برأس المال في هذه المرحلة بتقديم المساعدة للفريق المسير أو للعمال.

5- **رأس مال التصحيح:** يخص رأس مال التصحيح المؤسسات القائمة فعلا لكنها تعاني من صعوبات مالية أو تشغيلية، بهدف تقويمها و تمكينها من تحسين اداءها.

ثانيا: فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و تتمثل في ما يلي :

1- التدابير المتبعة قبل الدخول في رأس المال: من بين التدابير التي يتبعها المخاطرين برأس المال قبل الدخول في رأس المال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تجنبهم مشكل التماثل في المعلومة نجد

1-1- اختيار الأوراق المالية الهجينة: يقوم المخاطرين برأس المال باختيار هذه الأوراق المالية والاستفادة من خصائصها للتخفيف من مشكلة الاختبار المعاكس على سبيل المثال يختار المخاطرين برأس المال السندات القابلة للتحويل الى أسهم ويستعملون حق التحويل اذا لاحظوا ان المسيرين الملاك يعملون بالشكل الذي يعظم من قيمة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة.

1-2- عقد المساهمين: وهو المستند الذي يتضمن مجموعة من البنود التي تجنب حدوث صراعات في المستقبل بين المستثمرين والملاك المسيرين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خصائصه أنه عقد سري لا يعرف تفاصيله الا الأطراف المتعاقدة كما ينتهي عقد المساهمين بانتهاء المدة المحددة أو بدخول مستثمرين جدد. وضم عقد المساهمين فئتين رئيسيتين من البنود بنود خاصة بالمرافقة وبنود خاصة بتنظيم وهيكلة المساهمة.

1-3- هيكلة تنظيم مجلس الادارة: يمكن للمخاطرين برأس المال أن يتفاوضوا على عدد كبير من المناصب في مجلس الادارة وذالك لمراقبة تصرفات المسير وقد أظهرت ابحاث اكاديمية أن للمخاطرين برأس المال تأثير كبير على تنظيم وهيكلة مجلس المراقبة.

2- التدابير المتعبة بعد توقيع العقد: من بين التدابير التي يتبها المخاطرين برأس المال بعد توقيع العقد مع المالك المسير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

2-1- التهديد بتغير المؤسسين المسيرين: إن المخاطرين برأس المال يستخدمون حقوقهم في الرقابة على مستوى مجلس الادارة لتغيير المسير المؤسس، في حالة حدوث صراعات بين الطرفين.

2-2- التمويل على مراحل: لا يقدم رأس المال المخاطر دفعة واحدة انما يقدم على دفعات خلال مراحل حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، فإن للمخاطرين برأس المال خيار حقيقي يتمثل في الامتناع عن المساهمة في الدورة التمويلية الموالية في حالة حدوث صراعات مع المالك المسير نتيجة عدم حصولهم على المعلومات الملائمة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت المناسب.

2-3- وضع نظام تحفيزي: لصالح الملاك المسيرين حتى يمكن تقليص الفجوة بين مصالحهم ومصالح المخاطرين برأس المال.

ثالثا: عوامل نجاح رأس المال المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من العوامل التي تساعد في نجاح ظهور وتطور رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتلخص هذه العوامل في ما يلي :

1- الدعم الحكومي: يشكل الدعم الحكومي لتشجيع الاستثمار في شركات رأس المال المخاطر عاملا حاسما في نجاح مثل هذا الاستثمار، وقد تتعدد صور الدعم الذي قد يصل الى ذروته بتقديم دعم مالي مباشر من خلال المشاركة في إنشاء صناديق رأس المال المخاطر، وقد يتخذ هذا الدعم صورة تهيئة المناخ الاقتصادي والمالي والتشريعي الملائم لعمل رأس مال مخاطر.

2- روح المبادرة وخلق بيئة مناسبة للإبتكار: إن أول أصول مشروع صغير مبتدئ هي العقل (الافكار) الجهد(الطاقة) والتزام صاحب المشروع، حيث تعتبر هذه المزايا الشخصية التي يتحلى بها صاحب المشروع الصغير بحد ذاتها شكل من أشكال رأس المال المخاطر،كما يعد الربط بين قطاع الأعمال ومعاهد الابحاث عاملا مهما في خلق البيئة الملائمة للابتكارات، فبما أن المبتكرين يحتاجون لمراقبة اتجاه السوق والابتكارات التقنية عن قرب، فهم يميلون الى القرب من التجمعات التكنولوجية والتي بدورها تكون قريبة من الجامعات والمعاهد وغيرها من مرافق الابحاث حتى يسهل على المستثمرين التعرف على أصحاب المشاريع المبتكرة.

3- ثقافة المخاطرة والتطلع لعوائد المدى البعيد: الشهية للمخاطرة لها أهمية أساسية في نجاح رأس المال المخاطر، ولذا فمن غير المحتمل أن تنشأ وتتوسع المشاريع في مجتمعات حيث الاعراف والتقاليد لا تشجع المخاطرة، فالمال المخاطر يتطلب بدلا من ذالك توزنا مناسبا من المخاطرة والمكافأة، فلو كانت عواقب الفشل تعود فقط الى الافلاس القانوني بل والدمار الشخصي ايضا، فإن نموذج رأس المال المخاطر لم يكن لينطلق ابدا، كما يجب توافر مدخرات معتبرة يتخلى اصحابها عن سعيهم لتحقيق الاهداف الاستثمارية للمدى القصير، وبدلا من ذالك يرغبون في تحقيق فوائض قيمة مرتفعة في المستقبل البعيد نسبيا.

4- توفير آليات سهلة ومتعددة لخروج رأس المال المخاطر: يمكن القول أنه كلما وجدت اليات المناسبة لخروج رأس المال المخاطر كلما زاد حجم المعروض منه ومن ثما امكن تمويل اكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعكس صحيح، اذا انه كلما كان خروج رأس المال المخاطر صعبا كلمت قل حجم

المعروض منه، وبعبارة اخرى يمكن القول أن تفعيل دور رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتناسب طرديا مع وجود اليات خروج رأس المال المخاطر.

الفرع الثاني: التمويل الايجاري

يعتبر التمويل الايجاري عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة لذلك، بوضع الآت او معدات أو اية اصول مادية اخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الايجار مع امكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها.

أولا: أهم شركات التمويل التأجيري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتتمثل في ما يلي: [1]

1- الشركة العربية للإيجار المالي ALC: تعتبر اول شركة تم اعتمادها في الجزائر بتاريخ 10 اكتوبر 2001 برأس مال قدره 758 مليون دج مقسمة على 85800 سهم يتم اكتتابها من طرف سبعة مساهمين هم البنك المؤسسة العربية الصرفية في الجزائر (34%)، الشركة العربية للاستثمار(25%) المؤسسة المالية الدولية (7%)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (25%)، مؤسسات اخرى (14%)، بدأت نشاطها سنة 2002 بمنح أول قروضها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة اجمالية 75.5 مليون دينار، ويتم منح القروض من قبل الشركة على فترة ايجار مالية تمتد من 4و5 سنوات مع نسبة فائدة لا تتعدى 5% كما أن المبلغ المحدد لا يجب أن يقل من 15 مليون دج ولا يزيد عن 95 مليون دج.

2- الشركة الجزائرية السعودية للقرض الايجاريASL: في اطار تطوير ادوات التمويل الجديدة تم استحداث قرض الايجار الدولي بإنشاء هذه الشركة بمشاركة الاطراف البنك الخارجي الجزائري ومجموعة البركة، والهدف الرئيسي للشركة تمويل الواردات بالعملة الصعبة من التجهيزات الموجهة للاستعمال المهني من طرف المتعاملين الاقتصاديين في الجزائر.

3- الشركة المالية للاستثمار و المساهمة والتوظيف SOFINANCE: هي مؤسسة مالية استثمارية وشركة ذات اسهم انشئت في 04 افريل 2000، برأس مال قدره 5 مليار دينار جزائري، وقد حصلت على الاعتماد من بنك الجزائر سنة 2001، نشاطها الأساسي هو قرض الايجار، بالإضافة الى تسيير رؤوس الاموال، القيام بالهندسة المالية، بصفة اخرى تضمن الوساطة المالية، انشاء وتطوير المؤسسات والمساهمة في اعادة التأهيل و اصلاح المؤسسات.

4- شركة ايجار الجزائرILA: هي شركة للتأجير برأس **مال** مسجل بقيمة 3.5 مليار دج، تم انشاؤها عام 2012 من خلال شراكة بين بنك الخارجي الجزائري وبنك اسبيرتو سانتو بالبرتغال، مخصصة للشركات التي

---

[1] عمار زودة، **معوقات نجاح قرض الايجار في الجزائر ومرتكزات جعله بديلا تمويليا للمؤسسات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، المجلد 9، العدد 2 ، الجزائر، ديسمبر 2019 ، ص 08 .**على الموقع الالكتروني :** https://www.asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ2022/04/12، على الساعة h13:30 .

تحتاج دعم مالي لاقتناء الممتلكات المنقولة والغير منقولة ، ايجار الجزائر تقدم تمويل عالمي من خلال الحصول على معدات جديدة في مختلف قطاعات النشاط مثل النقل، النشاط السيارات، الاشغال العمومية.

5- الشركة المغربية الجزائرية للإيجار: مؤسسة مالية متخصصة في قرض الايجار، معتمدة من طرف مجلس النقد والقرض بتاريخ 18 اكتوبر 2005 رأس مالها الاجتماعي يساوي 1.2 مليار دينار جزائري، بمساهمة الشركة التونسية للإيجار المالي بنسبة 30% وكذا شركات اوروبية، حيث بدأت الشركة نشاطها منذ ماي 2006في تمويل المنشآت والمشاريع الاقتصادية لمختلف القطاعات.

المطلب الثاني: حاضنات الأعمال في الفكر المقاولاتي كآلية لحل مشاكل المؤسسات المتعثرة

تؤدي حاضنات الأعمال دورا هاما في دعم وتنمية ريادة الأعمال، فهي مؤسسة تنموية تعمل على تشجيع ودعم المبادرين من أصحاب الأفكار الابداعية والذين لا يملكون الموارد اللازمة أو الخبرة العالية لتحقيق مشاريعهم وافكارهم، بحيث تقدم لهم حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات قبل انشاء مؤسساتهم وخلال السنوات الأولى من انشاؤها.

أولا: آلية عمل حاضنات الأعمال والخدمات التي تقدمها

سوف يتم التعرف على آلية عمل حاضنات الأعمال ومختلف الخدمات التي تقدمها للمشاريع فيما يلي:[1]

1- آلية عمل حاضنات الأعمال: بعد تأسيس الحاضنة وتوفير المكان المناسب، تبدأ طلبيات الانتساب من قبل أصحاب المبادرات من الشباب الذين يحملون أفكارا جديدة لتنفيذها بالتوافد على الحاضنة، وتقوم لجنة مختصة بدراسة جميع الطلبيات المقدمة إليها ومن ثم إصدار قرارها بشأن قبول أي نوع منها، ومن ثم تعمل على تقديم مجموعة من الخدمات والتسهيلات منها: خدمات ادارية استشارية مالية وقانونيه وغيرها من الخدمات، والتي تقدم مقابل إيجار أو رسم احتضان، ويتم توقيع عقد بين المؤسسات والحاضنة يتضمن تعهد من المؤسسات بدفع رسوم الاحتضان واخلاء الحاضنة بعد فترة زمنية محددة، وهذا لكي يتاح للحاضنة إستعاب مؤسسات أخرى، بحيث تتعهد الحاضنة بتقديم كافة الوسائل اللازمة لدعم المشاريع الصغيرة . ومن أهم شروط التحاق المشروعات بالحاضنة هو مدى احتياج المشروع للدعم من الحاضنة وأن تكون المشاريع مبنية على الأشخاص المؤهلين، وفيما يلي إجمالي الشروط الواجب توافرها في هذه المؤسسات :

- أن تكون لديها فكرة عمل واضحة أو مشروع واضح.
- أن يكون المشروع يخدم المجتمع الذي يتم إنشائه فيه ويوفر فرص العمل للأفراد.
- تشترط بعض الحاضنات في المتقدم أن يتوافر لديه التمويل اللازم أو أن يكون لديه القدرة على توفير التمويل المطلوب.
- أن يكون لدى المشروع قابلية للتوسع والنمو.

[1] تومي محمد، فلان علي، **دور حاضنات الاعمال كمرفق عام في تعزيز المرافقة المقاولاتية-التجربة الجزائرية الدولية**، مجلة مجتمع تربية عمل، جامعة المدية، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2018، ص ص24/23. **على الرابط الالكتروني:** https://www.asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2022/03/30، على الساعة: h12:00.

2- الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال لأصحاب المشاريع: تؤدي حاضنات الأعمال بأنواعها عدة أدوار متباينة، من خلال كونها وسيلة لدعم المقاولات الجديدة حيث أثبتت نجاحا كبيرا في رفع نسبة نجاح هذه المقاولات الناشئة، ومن بين الخدمات التي تسعى الحاضنات لتقديمها لأصحاب وحاملي المشاريع ما يلي :.

2-1- توفير المكاتب المجهزة والمدعمة بمرافق مشتركة وخدمات مساندة: ووفق عقود تتماشى مع احتياجات المشاريع المقاولاتية كنوع الاستخدام والمساحة ومدة الاستئجار، تأجير المكاتب المجهزة لتقديم الخدمات المكتبية الأساسية وتوفير متطلبات الاتصالات الأساسية، إلى جانب توفير المرافق المشتركة مثل غرف الاجتماعات والقاعات المجهزة للعرض؛ تقديم الخدمات المساندة مثل التنظيف والأمن مع توفير معدات التنزيل والتحميل والنقل، إلى جانب تخصيص أماكن للتخزين المؤقت ومرافق الاستلام والشحن، لتلبية احتياجات المنشآت الصغيرة التي تنتسب إليها، مقابل مبالغ صغيرة نسبيا.

2-2- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل: يمكن للحاضنات مساعدة المشاريع المقاولاتية المنتسبة لها في إعداد خطط العمل اللازمة للاتصال بالراغبين في الاستثمار، كما يمكن لهذه الحاضنات إقامة ندوات للاستثمار تستقطب من خلاله الجهات المحتمل استثمارها في هذه المشاريع، وهذا لمساعدتها وعرض جميع أعمالها من أجل كسب المزيد من الممولين ورجال الأعمال، وهذا لزيادة دعمهم وتمويلهم.

2-3- توفير الخدمات القانونية: تحتاج المشاريع المقاولاتية المنتسبة للحاضنات إلى خدمات قانونية مرتبطة بالأمور العديدة، مثل تأسيسها وتسجيلها وكتابة عقود التراخيص، وما يتعلق منها بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، ويعتبر هذا الدعم مهم للغاية بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات لانهم يجهلون عقود التأسيس، حقوق الملكية الفكرية، عقود الاندماج وغيرها، يمكن للحاضنة تخفيض التكلفة العالية المرتبطة بتوفير هذه الخدمات إلى المشاريع المنتسبة إليها وذلك بتوحيد مقدمي هذه الخدمات والاتفاق معهم لتقديم هذه الخدمات بصفة دائمة وجماعية.

2-4- بناء شبكات التواصل: تقوم الحاضنات بالدعوة لندوات ومعارض تستهدف إلى استقطاب الممولين، تمهيدا لتواصلهم مع المشروعات المنتسبة إلى الحاضنة، كما تقوم الحاضنة ببناء شبكات التواصل فيما بينها سواء على مستوى الدولة أو العالم للوقوف على ما سينجز أولا والمشاركة في الخبرات والعمل على التكامل، وهذا لزيادة دعمهم والوقوف على منتجاتهم لاكتشاف إبداعاتهم واستقطاب لمن يهمه الأمر من شركاء، ممولين، خبراء وغيرهم، وزيادة التعرف على الجديد في الساحة الاقتصادية مثل: التعرف على المناقصات، المشاريع الجديدة.

2-5- توفير العديد من الخدمات الإدارية والتنظيمية والتسويقية وغيرها: تقوم الحاضنة بتقديم خدمات التدريب المختلفة لهذه المؤسسات مثل تنمية المهارات الخاصة بالمقاولاتية وغيرها وعقد الندوات وحلقات النقاش لتعزيز فرص بقاءها ونموها على المدى الطويل، ويمكن كذلك تقديم خدمات التسويق في الحاضنات من قبل مشاريع أخرى متخصصة في هذا المجال ومنتسبة أيضا لنفس الحاضنة، يمكن لها أيضا بناء الجسور بين

المشاريع المنتسبة لها والهيئات المعنية بخدمات التصدير وما يتعلق بها من مرافق وتسهيلات وإجراءات وضمانات، وبالتالي نشر روح التعاون والتكامل بين هذه المشاريع.

2-6- توفير البنية التحتية: توفر الحاضنات التقنية للمشاريع التي تنتسب لها المرافق الأساسية اللازمة من مختبرات ومعامل وتجهيزات وشبكات الاتصالات، وتقوم كذلك بعمل الترتيبات اللازمة لتوفير البنية التحتية للمشاريع المنتسبة إليها عن طريق المشاركة أو التنسيق مع الجامعات وهيئات نقل التقنية أو عن طريق الاستئجار.

2-7- تقديم الخدمات الفنية: وجود بيئة مشجعة لنقل التقنية لحصول المؤسسات المنتسبة المعنية على التطور والنمو؛ تطوير قاعدة معلومات متخصصة في المجالات التي تهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتسبة لها، وخلق صورة ذهنية للنجاح أمام المقاولين الشباب، حيث أن الأداء والممارسات التي توفرها إدارة الحاضنة تعتبر عاملا أساسيا في تنمية هذه المقاولات الجديدة.

ومن هنا يمكن استنتاج أن آلية الحاضنات يمكن أن تساهم بشكل فعال في تقديم خدمات المرافقة مكانية لحاملي المشاريع، ومساعدتهم إلى حين إمكانية وقوف مشاريعهم على أرضية صلبة وإمكانية منافسة باقي المشاريع.

ثالثا: دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع المقاولاتية

يمكن إيجاز دور حاضنات الأعمال في دعم وتعزيز المقاولاتية في:[1]

- تشجيع الفكر المقاولاتي المغامر بدال من فكر الموظف التابع.
- زيادة القدرات العلمية والإدارية للمشاريع وبالتالي زيادة القدرة التنافسية.
- زيادة وتيرة قيام مشاريع جديدة على أسس متينة.
- توجيهها نحو فرص استثمار الناجح: تقوم الحاضنة بمشاريع استطلاعية إيضاحية لإثبات وجهة الفكرة علميا.
- تشجيعها على استثمار في هياكل أعمال متنوعة: تحفز الحاضنات المقاولين على التنويع في استثمارهم وعدم ارتكازهم على استثمار واحد وترك الاستثمارات الأخرى إذ أن التنوع يمكن من تحقيق معدلات اقتصادية معتبرة.
- تكشف عن المواهب: إحدى مهام الحاضنة هو اكتشاف المقاولين الموهوبين وتعرف على قدراتهم ورغباتهم.
- تكوينها لنواة الابتكار والإيداع حيث تمنح فرصة أمام المقاولين حاملي أفكار الإبداعية لتطوير إمكانياتهم التكنولوجية المبتكرة؛ ويتمثل دور الحاضنة في أنها تحرص على الجمع بين ثالثة متغيرات (العلم، التكنولوجيا،

[1] احمد ميلي سمية، **دور حاضنات الاعمال في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر-**، الافاق للدراسات الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، أكتوبر 2020، ص 51. **على الموقع الالكتروني:** https://www.asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2022/03/31، على الساعة: h14:00.

التطبيق) مما يساعدها على: سرعة التجريب التكنولوجي، تسريع دورة الإنتاج سرعة التعرف على مطالب الأسواق ومن ثم تحديد المنظمات والخدمات المطلوبة.

رابعا: دور الحاضنات التكنولوجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالنظر للتجارب العالمية الرائدة في مجال حاضنات الاعمال التقنية فإننا نجد بعض الممارسات الجيدة، والتي يمكن ان تكون دليلا يساعد في انشاء حاضنات اعمال فعالة في الجزائر ، ونلخص هذه الممارسات في العناصر التالية :[1]

– تحديد الاهداف من البداية، مع الاخذ بعين الاعتبار توجيهات السوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وعوائد المستثمرين تفاديا لأي تعرضات مستقبلية.

– توظيف مدير تنفيذي للحاضنة، يكون لديه الخبرة والرغبة والقدرة على دعم المنشآت المنتسبة للحاضنة خاصة فيما يتعلق بتواصلهم مع المستثمرين والمنشآت الكبرى في مجال نشاطات المنشآت المنتسبة للحاضنة.

– اختيار المنشآت المنتسبة وفقا لخبرة وامكانية وتكاملها مع بقية المنشآت المنتسبة للحاضنة.

– تطوير مهارات تخطيط الاعمال واتخاذ القرار.

– المساعدة في تطوير خطط عمل تتناسب مع كل مشروع على حد ربما يخدم اهداف المشروع .

– اعداد ورش عمل بمواضيع مختلفة لتطوير المهارات الفردية للفرد المحتضن .

– توفير بيئة تشريعية و قانونية تعطي لهذه الحاضنات دورا اكبر من العملية التنموية.

– انشاء مراكز حاضنات اعمال على مستوى الجامعات والتركيز على دور الجامعة كمؤسسة ادارية، مع ضرورة تهيئة الظروف المادية والبشرية لإنجاحها.

– تشجيع نشاطات ريادة الاعمال من خلال الحث على الابتكار ودعم تنمية الشركات الجديدة الحاملة للأفكار.

– نشر الوعي في اوساط المستثمرين ورجال الاعمال، للمبادرة في الاستثمار لهذه الحاضنات .

– الاستفادة من الكفاءات المحلية والمهاجرة لتعزيز عمل حاضنات الاعمال ، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لدفع عجلة التنمية المستدامة.

– تطوير التعليم بكل اطواره بغرس فكرة الريادة منذ المراحل الاولى والاهتمام بالتخصصات العلمية والتكنولوجية التي تخلق سلع معرفية فائقة التكنولوجيا بهدف تعزيز الميزة التنافسية للاقتصاد الوطني عن طريق خلق صناعات معرفية.

– ضرورة تطوير مجالا عمل حاضنات ، والاهتمام بشكل كبير بالمجالات التي تهم الاقتصاد الوطني كالطاقات المتجددة والتكنولوجيا تدوير النفايات والتكنولوجيات الزراعية والتي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية .

---

[1] سعيدة بوسعدة، فاطمة الزهرة سكر، **المرافقة التكنولوجية كمدخل لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، المجلد 15، العدد02، الجزائر، 2018، ص 219. **على الموقع الاكتروني:** https://www.asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ 2022/04/07، على الساعة 14:30 h .

– محاكاة التجارب العالمية والعربية لتجاوز العقبات التي واجهتها .

– السعي للانضمام للشبكة العربية للحاضنات التكنولوجية والاستفادة من مزايا هذه الشركة اضافة الى المساهمة في بناء قاعدة بيانات خاصة بالحاضنات الصناعية والتكنولوجية العربية.

خامسا: حاضنات الأعمال في الجزائر

لقد عرفت حاضنات الاعمال في الجزائر ب مشاتل المؤسسات تقوم بالتكفل وبمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وتتمثل خدماتها وآليات دعمها فيما يلي:[1]

1- خدمات حاضنات العمال في الجزائر: توفر الحاضنات مجموعة من الخدمات تتمثل في:

– تقديم استشارات خاصة؛

– فحص مخططات الاعمال للمستأجرين المحتملين الحاملين للمشاريع داخل المشتلة؛

– دراسة كل أنواع المساعدة والمتابعة؛

– دراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية المؤسسات الجديدة وإقامتها؛

– مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها؛

–وضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة الأدوات والتجهيزات المكتبية والإعلامية.

2- آليات دعم حاضنات الاعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: وضعت حاضنات الاعمال في الجزائر مجموعة من الاليات التي تسمح بتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة، وتتمثل في:

– تشجيع وترقية الاستثمارات ذات رأس المال المخاطر ؛

– التأطير القانوني للتمويل التشاركي، كداعمة هامة لتمويل المؤسسات؛

– وضع تدابير تحفيزية لفائدة المؤسسات؛

– تسهيل وصول المؤسسات لخدمات الدفع الالكتروني؛

– الاعفاء الجبائي لفائدة المستثمرين المخاطرين برؤوس الأموال في المؤسسات؛

– ترقية دور حاضنات الاعمال على مستوى النظام البيئي المدمج، ويتعلق الامر ب: الجامعات، الحاضنات المتخصصة، الوسطاء المسرعون، المؤسسات والمتعاملين العموميين، البنوك، مراكز البحث وفضاءات التأطير والعمل التشاركي؛

– دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة على المستوى الجامعي عن طريق الحاضنات الجامعية وتمويل مشاريع البحث ذات الامكانية الصناعية القوية.

[1] بدرنية حورية، بن حمادي عبد القادر، **حاضنات الاعمال في الجزائر بين التحديات والرهانات**، مجلة المالية& الأسواق، جامعة محمد بن احمد وهران 2، المجلد7، العدد 2، الجزائر، سبتمبر 2020، ص ص 300-307. على الموقع الالكتروني: https://www.adjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2022/04/14، على الساعة: h10:00.

المطلب الثالث: التمويل البنكي في الفكر المقاولاتي كآلية لحل مشاكل المؤسسات المتعثرة

تعد البنوك والمؤسسات المالية المحرك الرئيسي لعجلة التنمية في أي اقتصاد مهما كانت مقوماته وتوجهاته الايديولوجية، حيث تسعى الدولة الى توجيه مجهودات البنوك والمؤسسات المالية نحو تمويل المؤسسات الناشئة أو كما يطلق عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التسهيلات الضرورية لإنشائها وتفعيل نشاطها.

أولا: دور البنوك في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تثير مسألة ماهية الدور الذي تلعبه البنوك في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشكالين يتعلق الأول بالسياسة التي يتبعها المشرع تجاه البنوك ويتعلق الثاني بفعالية سياسة الدولة في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقها مع النشاط البنكي:[1]

1- سياسة الدولة اتجاه البنوك: يقصد بذلك كيف يمكن للمشرع أن يطوع نشاط البنوك بما يتلاءم وسياسته في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي ما هي الاستراتيجية التي تتبعها الدولة لجعل البنوك في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هل باتباع سياسة الدعم، أم باتباع سياسة التحفيز، أم بإتباع سياسة الأمر والوصاية، أو بإتباع سياسات أخرى. ومن الوسائل التي تملكها الدولة للتأثير على نشاط البنوك والمؤسسات المالية مجسدة في البنك باعتباره الهيئة المسؤولة على السهر على الحفاظ على قيمة النقد وامن السوق المالية والبنكية، من أجل تحسين شروط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إمكانية تقديمه لتسبيقات مالية للبنوك، أو قرض، سياسة السوق المفتوحة، سياسة رفع وخفض الاحتياطي الالزامي ومن تم التحكم في قدرة البنوك على التمويل.

غير ان هذه الوسائل تعد ذات فائدة محدودة في تشجيع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لان تشجيع البنوك والمؤسسات المالية وتوفير السيولة اللازمة لها لا يعني بالضرورة استغلال البنوك للفرصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تستغلها في استثمارات اخرى تراها منتجة، لذلك فتدخل الدولة لتوجيه نشاط البنوك يجب ان يكون بتقديم تحفيزات بطريقة مباشرة لاسيما عن طريق تقديم تخفيضات ضريبية، أو رفع في نسبة الفائدة عن طريق تكملتها عن طريق صناديق أو حسابات متخصصة .

2- فعالية سياسة الدولة في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقها مع النشاط البنكي: إن سياسة الدولة في ضبط النشاط الاقتصادي بصفة عامة وفي تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة يجب أن يحافظ على خصوصية وتماسك النشاط البنكي كونه المحرك الأساسي للاقتصاد ككل، وبعبارة اخرى هل يمكن لسياسة الدولة في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تمس بقواعد النشاط البنكي وتماسكه، وذلك ما تمت ملاحظته بتفحص بعض النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تأكد على الخصوص

[1] معيزة مسعود امير، **واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة التمويل بالقروض البنكية للم ص م في سطيف**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة سطيف1، المجلد 03، العدد 12، الجزائر، جوان 2017، ص ص 14-15. **على الموقع الالكتروني:** https://www.asjp.cerist.dz ، تم الاسترداد بتاريخ: 2022/04/02، على الساعة: 16:30.

المساس بنسبة الفائدة التي يحصل عليها البنك، وكذا المساس بقواعد الحذر والتضييق على البنك في منح الائتمان.

ثانيا: مدى توفير البنوك للتسهيلات الكافية لتحقيق متطلبات تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يطرح التساؤل في هذا الصدد حول دور البنوك والمؤسسات المالية في إيجاد الآليات والتقنيات الملائمة لتقديم تمويل منتج وآمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمن التعرف على ذلك فيما يلي:[1]

1- القروض المجمعة :هي عبارة عن قرض بمبالغ معتبرة يتم تأمينه من طرف عدة بنوك، لتجنب تحمله من طرف بنك واحد وتوزيع المخاطر بين هاته البنوك، كما يحقق عدة مزايا لاسيما طلب القرض بأكثر من عملة، إنقاص التكلفة، امكانية الحصول على مبالغ ضخمة.

هي تقنية تسمح بإمكانية تقديم مبالغ ضخمة للمؤسسة طالبة القرض عن طريق تحمل عدة بنوك لمخاطر التمويل او التوقف عن الدفع، وبعبارة اخرى هي تقنية لتوزيع الاخطار بين البنوك ومن تم تعد تقنية مجدية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد في وضعية قد لا تسمح لها بالحصول على تمويل بالنظر الى الضمانات التي تقدمها ولحجم الأخطار التي تحيط بها.

2- التركيز على التمويل في السوق المالية: لقد حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام خاص على مستوى السوق المالية وذلك بتخصيص سوق مالية خاصة بها من اجل ترقيتها وجعلها تستفيد من مزايا البورصة لعدم قدرتها على المنافسة في سوق المؤسسات الأخرى، غير انه يجب التدقيق في الشروط الممارسة في هذه السوق ومدى مساهمتها في التمويل الآمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يلاحظ وضع عدة شروط رغم انها مخففة مقارنة بباقي المؤسسات، الا انها قد تشكل عائقا امام دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى البورصة، عكس المشرع الفرنسي الذي لم يطلب اي شرط في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يسميها ب" سوق خارج التسعيرة.

ثالثا: تقييم دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد النموذج البنكي الجزائري نموذجا فريدا من نوعه سواء من حيث طبيعة البنوك الموجودة على الساحة أو من حيث الاهداف المكلفة بها، وذلك ما يجعل العلاقة بين البنوك والدولة على درجة كبيرة من التعقيد، والتي تكاد تدفع الى القول بانها شخص من اشخاص القانون العام لتأديتها وظائف شبيهة بوظائف المرفق العام، وبتزاوج هذا التعقيد مع خصوصية المؤسسات الصغيرة المتوسطة خاصة في الدول النامية قد تنتج عوائق تشكل حاجزا أمام تطور هاته المؤسسات، ولتقييم شامل حول دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتطرق اولا الى العوائق التي تعترض البنوك في ذلك ونتطرق ثانيا

[1] موكه عبد الكريم، جبالي منير، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، كلية الحقوق، جامعة جيجل، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، ديسيمبر2020، ص ص249-251. **على الموقع الالكتروني:** https://www.asjp.cerist.dz، تم الاسترداد بتاريخ: 2022/4/1، على الساعة: h11:50.

الى الحلول المقترحة لمواجهة العوائق التي تعترض تمويل البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمايلي: [1]

1- العوائق التي تعترض البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هي عوائق تتعلق بالدرجة الأولى بخصوصية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لاسيما من حيث تركيبتها ووضعيتها في السوق وتتعلق بالدرجة الثانية بالنظام الاقتصادي السائد في الدولة.

1-1- العوائق المتعلقة بخصوصية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة: تفرض خصوصية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة صعوبة حصول هذه المؤسسات على الوسائل المالية التي تحتاجها لنشاطها بسبب وضعيتها المالية والاقتصادية الهشة نتيجة حداثة عهدها بمجال الاعمال، والتي تتعلق خصوصا ب:

-نقص خبرة المؤسسة في مجال الاعمال.

- نقص المعلومات وعدم دقتها.

- صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لذلك يتطلب على البنك من أجل الدخول في علاقة مع هاته المؤسسات أن يأخذ اعتبارات اخرى في الحسبان لاسيما وضع القطاع وانتاجيته وحجم المنافسة فيه، حجم الاعمال المقترح من طرف المؤسسة والقدرة على تجسيده، وبالتالي فدراسة طلب القرض من طرف البنك هي دراسة استشرافية اقتصادية بحتة.

لكن هذا قد تكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد، فيصبح تطوير الاقتصاد بيد البنك يمول القطاعات الحيوية والنشيطة ويهمل باقي القطاعات رغم أهميتها، بحجة الاخطار التي تحيط بها، لهذا ينبغي أن تتدخل جهة ضابطة تضع تحفيزات وضوابط.

1-2- العوائق المتعلقة بالنظام الاقتصادي السائد في الدولة: لا تقتصر العوامل التي تصعب حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العوامل المتعلقة بالمؤسسة في حد ذاتها كرأسمالها وخبرتها ومجال نشاطها، ولكن يمكن لهذه العوامل ان تتحد مع عوامل اخرى ذات طابع اقتصادي واجتماعي، قد تزيد من صعوبة حصولها على التمويل البنكي ولو بشكل غير مباشر:

-التركيبة البنكية في الدولة، فالتركيز البنكي يمكنه ان يحدث الفارق بشان توفير فرص التمويل المنتج ، كما ان تمايز القوة الاقتصادية للبنوك، قد يمنح بعض البنوك بعض السلطات في السوق نتيجة الاحتكار ومن تم يمكنها من تطبيق بعض القيود على عرض القرض مثل تطبيق معدلات فائدة زائدة أو طلب ضمانات بقيمة معتبرة.

- تأثير القطاع على دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فسياسة الدولة تجاه بعض القطاعات أو وجود تمييز بين نشاط التصنيع ونشاط الخدمات له دور كبير في التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] موكه عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص ص252-255.

– تطور الناتج الفردي الخام له دور كبير في تنمية الاقتصاد ومن تم له دور في التمويل البنكي للأنشطة الاقتصادية .

– وضعية المؤسسة الصغيرة او المتوسطة هي وضعية هشة من حيث عدم توفير ضمانات كافية فمعظم موجودات المؤسسة هي املاك تحصلت عليها بمساعدة من الدولة لذلك فالبنك لن يخاطر بأمواله.

2– الحلول المقترحة لمواجهة العوائق التي تعترض تمويل البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ينبغي التأكيد على قدرة البنوك على توفير تمويل كافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا تحتاج لأي إعانة مباشرة أو غير مباشرة من الدولة، وانما يكمن دور هذه الاخيرة في تهيئة مجال الاستثمار وإزالة العوائق التي تعترضه من أجل التقليل من مخاطر منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتطلب فقط توفير تسهيلات وضمانات بنكية للحصول على تمويل آمن ومنتج وانما يجب أن ترافقه سياسة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من اجل فتح آفاق الاستثمار لاسيما:

– إزالة العراقيل التي تحيط بالتجارة الخارجية من أجل تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المواد الأولية بتكلفة معقولة لاسيما تعقد الاجراءات وطول مدتها، صعوبة تحويل الاموال، تغيرات سعر الصرف.

– التخفيف من الاعباء الضريبية للبنوك عن المداخيل الناشئة عن عمليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– إن الوكالة التي تشرف على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يجب ان ترسم سياستها بمعزل عن البنك المركزي بما ان دور البنك المركزي هو تطوير الاقتصاد وتشجيع الاستثمار.

– ضرورة وضع جهاز للوساطة بين البنك والمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في حالة النزاع.

– رفع القيود التي تحيط بلجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسوق المالية، حيث ان الشروط التي يفرضها القانون على الدخول للسوق المالية وطرح القيم المالية للتداول لا تخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خامسا: البنوك الممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر البنوك الممول الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتتمثل في:

1– البنك الوطني الجزائري BNA :هو يمثل اول بنك تجاري وطني تم انشاؤه سنة 1966 ويقوم بتقدمي خدمات شمولية .وفي سنة 1988 تحول البنك الى شركة ذات أسهم حيث تم الحصول على الاعتماد سنة 1995.كما ان البنك الوطني الجزائري يحتوي على شبكة من الوكالات الفرعية والمقدرة بأكثر من 200 وكالة منتشرة على كامل التراب الوطني .البنك يقدم العديد من الخدمات المالية والمتمثلة في: الحسابات الجارية، حسابات الشيكات، الحسابات الاجنبية بالدينار المحول، الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص الطبيعيين، حسابات دفاتر توفري بنك، دفرت توفري البنك الوطني

الجزائري، حسابات الإيداع الى أجل، الإيداع الى اجل دون فوائد، حساب قصري الأجل، حساب سندات الصندوق، سند الصندوق دون فوائد، الحساب المشترك، حساب مؤقت كضمان.[1]

2- البنك الخارجي الجزائري BEA : تم انشاؤه سنة 1967 في شكل شركة وطنية، وفي سنة 1970 أصبح البنك يقوم بكل العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الوطنية الكبيرة مع الخارج .كما يحتوي البنك الخارجي الجزائري على شبكة من الوكالات والمقدرة بـ 127 وكالة موزعة عبر التراب الوطني. ويقدم البنك العديد من الخدمات المالية للمؤسسات الاقتصادية حسب حجمها، بالنسبة للمؤسسات كبرية الحجم يوفر البنك تمويل دورة الاستغلال، تمويل الاستثمارات، اما بالنسبة للم ص م فالبنك يقدم خدمات مالية متخصصة مثل قروض عبر الصندوق لتمويل احتياجات الخزينة قصيرة الأجل، قروض الاستثمار عن طريق التمويل متوسط وطويل الأجل، وبالإضافة الى القروض عبر الامضاء.[2]

3- القرض الشعبي الجزائر CPA: تم انشاؤه سنة 1966 أوكلت له مهمة أولى تتمثل في تسيري نشاطات 5 بنوك شعبية اجنبية المتمثلة في البنك الشعيب التجاري والصناعي الجزائر، البنك الشعيب التجاري والصناعي وهران، البنك الشعيب التجاري والصناعي قسنطينة، البنك الشعيب التجاري والصناعي عنابة، والبنك الشعيب للقرض الجزائري. ويف سنة 1988 أصبح القرض الشعيب الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية ذات أسهم .من جانب آخر الخدمات التي يقدمها القرض الشعيب الجزائري فهي موجهة الى تطوير قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاعات الصحة والأدوية، التجارة والتوزيع، الفندقة والسياحة، الإعلام، قطاع الم ص و م والحرف. ويمتلك القرض الشعيب الجزائري شبكة من الوكالات والمقدرة بـ 140 وكالة موزعة عبر التراب الوطني.[3]-

4- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR: تم انشاؤه سنة 1982 في شكل شركة ذات اسهم، هدفها الاساسي هو تنمية القطاع الفلاحي و الريفي. حيث كانت في البداية تمتلك 140 وكالة وتطور عددها حتى وصل حاليا الى أكثر من 300 وكالة 39 مديرية جهوية موزعة عبر كامل التراب الوطني .كما يوفر بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من الخدمات المالية للمؤسسات الاقتصادية والمتمثلة في: حساب جاري بالدينار، حساب جاري بالعملة الصعبة، الودائع لأجل، سند الصندوق، تأجري الخزائن الحديدية، قروض الاستغلال، قروض الاستثمار، القرض التأجيري، التحويلات الدولية .[4]

5- بنك التنمية المحلية BDL: تم انشاؤها من خلال اعادة هيكلة القرض الشعيب الوطني سنة 1982، حيث يهتم هذا البنك بتمويل قطاعات الم ص م والتجارة بشكل العام، بالإضافة الى المهن الحرة والأشخاص

---

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، على الرابط الالكتروني: https://www.ban.dz، بتاريخ:2022/04/11، على الساعة: h12:00.

[2] الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري، على الرابط الالكتروني:http://bea.dz ، بتاريخ:2022/04/11، على الساعة: h12:45.

[3] الموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري، على الرابط الالكتروني:https://www.cpa-bank.dz ، بتاريخ: 2022/04/11، على الساعة: h13:15.

[4] الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، على الرابط الالكتروني: https://badrbanque.dz، بتاريخ: 2022/04/11، على الساعة: h15:00.

والأسر. يتكون بنك التنمية المحلية من 143 وكالة تجارية و6 وكالات للقرض على الرهن وبالإضافة الى 16 مديرية جهوية موزعة عرب التراب الوطني. كما يقدم البنك للمتعاملين الاقتصاديين العديد من الخدمات المالية لتمويل نشاطهم الاقتصادي والمتمثلة في: قرض الاستثمار، قرض الاستغلال، قرض المؤسسات المصغرة، قرض أونجام ANGEM ، قرض كناك CNAC ، قرض السياحية، قروض الترقية العقارية.[1]

6- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنكCNEP-BANQUE : منذ تأسيسه سنة 1964 تخصص هذا البنك في جمع التوفير، منح القروض العقارية للخواص، تمويل المقاولين العموميين والخواص، مؤسسات انتاج عتاد البناء ومؤسسات الإنجاز التي لها صلة بالبناء .البنك يتوفر على 207 وكالة و15 مديرية جهوية موزعة عبر كامل التراب الوطني كما تم استحداث مكاتب تمثيلية للبنك على مستوى الشبكة البريدية بهدف جمع توفير الأسر. يوفر البنك قروض استثمار للمؤسسات تكون متوسطة وطويلة الاجل موجهة لتمويل مشاريع مبتكرة جديدة لاقتناء التجهيزات والتي تنشط في القطاعات التالية: مؤسسات انتاج عتاد البناء او مؤسسات إنجاز التي لها صلة بالبناء، تمويل مشاريع الاستثمار في قطاعات الطاقة، المياه البيتروكيميائية والألمنيوم.[2]

7- بنك البركة الجزائر: هو اول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص) أنشأ سنة 1991 رأسمال اجتماعي قدره 500.000.000دج، المساهمون في راس المال هم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) وشركة دلة البركة (السعودية)، وهو مرخص له بالقيام بجميع الاعمال المصرفية، التمويل والاستثمار، وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية .كما يحتوي البنك على 30 وكالة على المستوى الوطني. ويوفر البنك تمويلات للاستغلال وللاستثمار للمؤسسات، بالنسبة لتمويلات الاستغلال فتتمثل في التمويل المسبق للتصدير، تمويل صفقة مرهونة، تمويل ديون ناشئة، تمويل السلع لإعادة البيع على حالتها، تمويل المواد الاولية والسلع النصف مصنعة .اما بالنسبة لتمويلات الاستثمار فتتمثل في: التمويل بالاعتماد الايجاري والتمويل الكلاسيكي للاستثمارات وفقا لصيغ التمويل المناسبة للصيرفة الاسلامية مرابحة، استصناع، مشاركة، سلم. [3]

8-بنك الجزائرABC : يعد اول مصرف دولي خاص مرخص بموجب القانون في الجزائر سبتمبر 1998. حيث يتمثل المساهمين في كلا من: المؤسسة العربية المصرفية 87.62%الشركة العربية للاستثمار السعودية 4.18 % الشركة الوطنية للتأمين واعادة التأمين الجزائر 2.09 %المؤسسة الدولية المالية واشنطن 1.85 % شركات جزائرية خاصة اخرى 4.26%.يمتلك البنك 24 فرع عبر كامل التراب الوطني، قدم بنك ABC لعملائه في الجزائر خدمات مالية في جميع القطاعات الاقتصادية الهامة ومنها قطاع البتروكيماويات، النفط والغاز، الصناعة والتعدين، الكهرباء والطاقة، الشحن البري، الطيران والاتصالات. هذه الخدمات تشمل على سبيل المثال لا الحصر الاستشارات المالية، تمويل الشركات، تمويل المشاريع والتمويلات المهيكلة في مقابل

---

[1] الموقع الرسمي لبنك التنمية الحلية، على الرابط الالكتروني: https://www.bdl.dz ، بتاريخ: 2022/04/12، على الساعة: h14:00.

[2] الموقع الرسمي لصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، على الرابط الالكتروني: https://ar.m.wikipedia.org ، بتاريخ: 2022/04/12، على الساعة : h16:00.

[3] الموقع الرسمي لبنك البركة، على الرابط الالكتروني: https://www.albaraka-bank.dz، بتاريخ:2022/04/12، على الساعة: h21:15.

الأصول. بالإضافة الى تقديم خدمات الاعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية، تمويل التجارة الدولية والقروض المجمعة .[1]

9- نتيكسيس الجزائر Natixis Algérie :هي عبارة عن فرع للبنك الفرنسي نتيكسيس حيث تم انشاؤه في الجزائر منذ سنة1999. يضم البنك حاليا 28 فرع موزعة عبر كامل التراب الوطني، كما تقدم نتيكسيس العديد من المنتجات والخدمات المالية للمؤسسات الكبيرة والم ص م بالإضافة للمهنين وللأفراد الجزائريين .حيث تتمثل اهم الخدمات المالية التي تمنحها للمؤسسات الاقتصادية في تمويل دورة الاستغلال عن طريق قروض قصيرة الاجل والمتمثلة في قروض الخزينة والقروض بالإمضاء. كما يقدم البنك خدمات مالية لتمويل دورة الاستثمار عن طرق القروض المتوسطة الاجل والقرض الايجاري.[2]

10- سوسيتي جينيرال الجزائر Société Générale Algérie : هو عبارة عن بنك مملوك بنسبة 100% من طرف مجموعة سوسيتي جينيرال الفرنسية ويعتبر من بين اول البنوك الخاصة التي تم انشاؤها في الجزائر وهذا سنة2000.فروع البنك في تطور مستمر حيث يقدر عددها بـ 86 فرع موزعة عبر كامل التراب الوطني من بينها 11 مركز للأعمال مخصص للمؤسسات.[3]

11- سيتي بنك الجزائر: سيتي بنك ممثلة في الجزائر عن طريق سيتي بنك الجزائر منذ 1992 من خلال فتها لمكتب تمثيلي، بعدها عمل البنك على طلب الحصول على الموافقة بإنشاء بنك تجاري وقد تم ذلك سنة 1998 بإنشاء الفرع الخاص به في الجزائر. البنك ممثل في الجزائر في قطاعات مثل التمويل البنكي وتمويل المؤسسات، حيث ان نشاطات البنك ترتكز حول الاستثمار الأجنبي، تسيير الخزينة، الودائع، البنك يتملك شبكة تتكون من 4 فروع.[4]

12- البنك العربي الجزائر: تم انشاؤه سنة 2001 حيث يتكون شبكته من 8 فروع. يقدم البنك تمويل للم ص م في شكل قروض تصل قيمتها 2.2 مليون دينار جزائري ولمدة استحقاق تصل الى 3 سنوات. [5]

13-BNP Paribas الجزائر: هو عبارة عن بنك مملوك بنسبة 100% من طرف مجموعة BNP Paribasالفرنسية، يقوم بنشاط بنك شامل، موجهة لكل اصناف الزبائن الافراد بما فيهم الجزائريين المقيمين في الخارج، المهنيين والمؤسسات .يمتلك البنك شبكة من الوكالات يقدر عددها بـ 71 وكالة موزعة عربة التراب

---

[1] الموقع الرسمي لبنك الجزائر abc، على الرابط الالكتروني: https://www.bank-abc.com، بتاريخ: 2022/04/12، على الساعة: h11:00.

[2] الموقع الرسمي لنتيكسيس الجزائر، على الرابط الالكتروني: https://www.banxybank.com، بتاريخ:2022/12:04، على الساعة: h12:00.

[3] الموقع الرسمي لسوسيتي جينيرال الجزائر، على الرابط الالكتروني: https://societegenerale.dz، بتاريخ: 2022/04/12، على الساعة: h13:00.

[4] الموقع الرسمي لسيتي بنك الجزائر، على الرابط الالكتروني: https://www.citigroup.com ، بتاريخ: 12/04/2022، على الساعة:h15:00.

[5] الموقع الرسمي لبنك العربي الجزائر، على الرابط الالكتروني: https://www.aeabbank.com ، بتاريخ: 2022/04/12، على الساعة: h16:45.

الوطني من بينها 13 مركز للأعمال، حيث يمنح البنك للمؤسسات الاقتصادية تمويل للاستثمارات في شكل قروض متوسطة وطويلة الاجل وبالإضافة الى القروض الإجبارية، كما يتخصص البنك في منح نوع القروض عبارة عن فتح قرض في شكل احتياط لدى البنك يمكن لمالك المؤسسة استخدامه خلال فترة 24 شهر وتصل قيمته حتى 10 ملايين دينار جزائري على ان يتم تسديد قيمته خلال 36.[1]

14- بنك الخليج الجزائر: هو عبارة عن بنك تجاري حسب القانون الجزائري، عضو المجموعة الكويتية، يقدر رأس مال البنك الحالي بـ 10 ملايين دينار جزائري، بدأ نشاطه سنة 2004، في حين ان خدماته المالي موجهة للمؤسسات والمهنيين والافراد. يمتلك البنك اليوم شبكة من الوكالات تقدر بـ 60 وكالة موزعة عبر التراب الوطني. يقدم بنك الخليج الجزائر تمويلات للمؤسسات الاقتصادية بصيغتي اما التمويل الكلاسيكي او التمويل وفقا للشريعة الاسلامية، بالنسبة للتمويل الكلاسيكي فيتمثل في قروض الصندوق وهي قصيرة الاجل وتمويل الاستثمارات عن طرق قروض متوسطة وطويلة الاجل. اما بالنسبة للتمويل وفقا للشريعة الاسلامية فنجد تمويل دورة الاستغلال عن طرق المرابحة والسلم وتمويل الاستثمارات عن طرق المرابحة للاستثمار لأجل والمرابحة لأجل معدات مهنية.[2]

15- بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر: هو فرع لبنك جزائري The Housing Bank for Trade & Finance، تحصل على الاعتماد وبدأ في نشاطه سنة 2003 يقدر رأسمال البنك الأولى بـ 2.4 مليار دينار جزائري ثم تم رفعه في وقت لاحق الى 10 مليار دينار جزائري، كما يقدم البنك خدمات مالية للمؤسسات الاقتصادية اما لتمويل دورة الاستغلال في شكل السحب على المكشوف وتسهيلات الخزينة، او لتمويل الاحتياجات الاستثمارية من خلال منح قروض استثمارية متوسطة وطويلة الاجل لشراء المعدات او القروض الإيجارية.[3]

16- FRANSABANK El Djazaïr SPA : هو بنك تجاري في شكل شركة ذات اسهم غالبية ملكيتها لشركات لبنانية. بدأ هذا البنك بالنشاط في الجزائر سنة 2006 حيث يوجه خدماته المالية للم ص م وبالإضافة الى المجموعات الكبرى الوطنية او العالمية، يقدم البنك خدمات مالية للمؤسسات الاقتصادية في شكلين أساسيين هما قروض الاستغلال وقروض الاستثمار، حيث ان قروض الاستغلال تأخذ الاشكال التالية: تسبيقات في صيغة قروض قصيرة الاجل او تسبيقات على الفواتير بالإضافة الى السحب على المكشوف تسهيلات

---

[1] الموقع الرسمي لـBNP Paribas الجزائر، على الرابط الالكتروني: https://www.bnpparibas.dz ، بتاريخ: 2022/04/12، على الساعة: h22:00.

[2] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر، على الرابط الالكتروني: https://www.agb.dz ، بتاريخ: 2022/04/12، على الساعة:h23:00.

[3] الموقع الرسمي لبنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر، على الرابط الالكتروني:https://housingbankdz.com ، بتاريخ: 2022/04/13، على الساعة: h 15:00.

الخزينة، اما قروض الاستثمار فقد تكون في شكل قروض متوسطة الاجل فرتة استحقاقها من سنتين الى 5سنوات.او قروض طويلة الاجل والتي تكون فترة استحقاقها تفوق 5سنوات واقل من 12سنة.[1]

17-CA – CIB Algérie: هو عبارة عن فرع تعود ملكيته بنسبة 100%للبنك الفرنسي CREDIT AGRICOLEالبنك تم اعتماده سنة 2007 تقديم كل العمليات المرتبطة بالبنوك. يعمل في الاساس على اهنا بنك للاستثمار وتمتلك وكالة واحدة[2] .

18- مصرف السلام الجزائر: هو عبارة عن بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، وكثمرة للتعاون الجزائري الاماراتي جاء تأسيس المصرف ب تاريخ2008/06/08 وقد مت اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10 ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقدمي خدمات مصرفية مبتكرة. مصرف السلام الجزائر يمول المشاريع الاستثمارية واحتياجات الاستغلال للمؤسسات الاقتصادية عن طريق صيغ التمويل التالية: مرابحة للآمر بالشراء، إيجار، مشاركة، استصناع، سلم، المضاربة.[3]

19-H.S.B.C. ALGERIA :هو فرع من البنك H.S.B.Cالعاملي تم تأسيسه سنة 2008 يقترح البنك خدمات بنكية للمؤسسات والأفراد على حد سواء. حيث يمنح البنك للمؤسسات الاقتصادية امكانية الحصول على التمويل في شكل قروض قصيرة وطويلة الاجل لتغطية احتياجاتها التمويلية سواء لتمويل الاستثمارات او رأس مال العامل.[4]

[1] الموقع الرسمي ل FRANSABANK El Djazaïr SPA ، على الرابط الالكتروني:https://www.fransabank.dz ، بتاريخ: 2022/04/13، على الساعة: h14:00.

[2]الموقع الرسمي ل CA – CIB Algérie ، على الرابط الالكتروني: https://www.ca-cib.com، بتاريخ:2022/04/13، على الساعة:h16:00.

[3]الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر، على الرابط الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com، بتاريخ: 2022/04/13، على الساعة: h20:45.

[4] الموقع الرسمي ل H.S.B.C. ALGERIA ، على الرابط الالكتروني: https://www.business.algeria.hsbc.com، بتاريخ: 2022/04/13، على الساعة:h23:00.

خلاصة الفصل الثاني

من الصعب وضع تعريف عالمي موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع الى عدة عوامل وأسباب خاصة بكل دولة كالظروف الإقتصادية والإجتماعية وكذا المعايير الكمية والنوعية التي تحدده، ويختلف إستخدامها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، وتأخذ هذه المؤسسات أشكال متنوعة بناء على معايير تمكن من تنوعيها، تعمل هذه المؤسسات في عدة مجالات مختلفة، وهي تجتمع على مجموعة من الخصائص التي تبرز أهمية دعمها نظرا لدورها في تحقيق مجموعة من المساهمات الإقتصادية والإجتماعية لعل أهمها المساهمة في ترقية الصادرات وتوفير مناصب شغل ومن ثم الحد من مشاكل البطالة والمساهمة في تحقيق العدالة الإجتماعية.

وبالرغم من هذه المساهمات إلا أن مسار هذا القطاع قد إصطدم بكثير من المشاكل والعراقيل المختلفة والتي ساهمة في خلق عدة تحديات خاصة في ظل التطورات الراهنة، ان هذه المشاكل تحيط بكل المؤسسات الا انها أكثر حدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الامر الذي يؤدي الى ضعف نشاطها وانخفاض أرباحها، لذا تطلب الامر اتخاذ العديد من السبل الداعمة لها للحد من عوائقها.

ان الهدف من وجود آليات المرافقة المقاولاتية (التمويل المقاولاتي، حاضنات الاعمال، التمويل البنكي) هو توضيح هذه الاستراتيجيات كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها والرفع من تنافسيتها والتحسين في أدائها. حيث أن الإمكانيات التي توفرها حاضنات الأعمال تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطوير منتجاتها وغزو الأسواق الخارجية وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية، وهناك عدة تمويلات يمكن ان تلعب دورا مهما في تمويل هذه المؤسسات وتخفيض مشاكلها.

الفصل الثالث:
آليات عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مرافقة المؤسسات
دراسة حالة وكالة تبسة

تمهيد

تحتاج المؤسسات الناشئة والمقاولاتية للتمويل والمرافقة حيث تعمل هذه الأخيرة على دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما تقدمه من خدمات ضرورية التي يحتاجها المقاول والمؤسسة المراد إنشاؤه والتي تساهم في تقليل الصعوبات والمشاكل والتحديات التي تواجه المقاولين، وزيادة عدد المؤسسات وتخفيض معدلات الفشل.

هناك مجموعة من الأجهزة الداعمة والمرافقة للمشاريع، التي وضعتها الدولة، ومن بين هذه الأجهزة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) سابقا، والتي تعتبر كآلية مرافقة حيث تعمل على مرافقة المشروع من بداية إنجازه إلى مرحلة تجسيده على أرض الواقع، وهذا من أجل مساعدة وتدعيم المستثمرين، على نجاح مؤسساتهم والنهوض بالاقتصاد الوطني، وتدعيم التنمية المحلية، وتنويع النسيج الاقتصادي، من خلال إنتاج السلع والخدمات وتشجيعها.

كما تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة، من بين الوكالات التي تم إنشائها من طرف الدولة الجزائرية، وهذا لتنمية الولاية والازدهار بها، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي ومرافقة المشاريع، وتشجيع شباب الولاية على الاستثمار، من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة ناجحة، تساهم في توفير مناصب شغل، ورغم هذه الإمكانيات التي سخرتها الدولة للمستثمرين، إلا أن هناك تحديات وصعوبات تقف عائقٍ أمام المستثمرين وتكون سببا في فشل مشاريعهم.

وعليه تم تقسيم الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الجزائر؛
- تقديم الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة؛
- واقع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE –تبسة–

المبحث الأول: تقديم الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية *ANADE (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJسابقا) –تبسة–

تعد الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، حيث تشكل أحد الحلول ضمن سلسلة من التدابير، الموجهة للتخفيف من حدة البطالة وادماج الفئات الشابة في الحياة العملية، وهذا ما يشار اليه في(الملحق رقم 01).

وعليه سيتم تقسيم المبحث ألى المطالب الثلاثة التالية:

- ❖ التعريف بالوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة؛
- ❖ الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة كآلية مرافقة؛
- ❖ طرق التمويل في الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة.

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE –تبسة–

يمكن التعرف على الوكالة الوطنية من خلال ما يلي:[1]

أولا: تعريف الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية –فرع تبسة–

أنشأت الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية خلفا للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم20–329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في 8سبتمبر 1996 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.[2]

تم تأسيس فرع الوكالة بتبسة في 17 سبتمبر 1997، وبدأت مزاولة نشاطها في الفاتح من مارس 1998، وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص، تعمل وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة. تتكلف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف الى مرافقة الشباب ذوي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال انتاج السلع والخدمات.

تسعى الوكالة الى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح اعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة. تضم الوكالة 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني وكذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى.

---

*ANADE : Agence Nationale Appui Développement Entreprenariat.

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–فرع ولاية تبسة–، قسم التكوين.

[2] المادة الأولى، مرسوم تنفيذي رقم 20–329، مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8سبتمبر سنة 1996، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 70 الصادر بتاريخ 9 ربيع الثاني 1442 الموافق 25 نوفمبر 2020، ص9.

وللاستفادة من امتيازات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية يجب ان يستوفي صاحب المشروع مجموعة الشروط التالية:

- ان يكون سن الشاب من 18الى 55 سنة؛
- ان تكون لديه مؤهلات مهنية تتلائم مع المشروع المراد انشاءه؛
- ان يقدم الشاب مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق أحد صيغ التمويل المختارة؛
- ان لا يكون الشاب قد استفاد من اعانة لاستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم.

ثانيا: مهام الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية

تتمثل مهام الوكالة في:[1]

- عم ومرافقة الشباب لخلق مشاريع جديدة؛
- توفير المعلومات الاقتصادية، التقنية، التشريعية والتنظيمية للشباب أصحاب المشاريع؛
- تطوير العلاقات مع مختلف الشركاء (cnas، casnos ...)؛
- اقامة شراكة بين القطاعات لتحديد الفرص الاستثمارية؛
- توفير التدريب على تقنية إدارة المشاريع؛
- تشجيع مختلف الإجراءات والتدابير الرامية الى انشاء المشاريع وتوسيع نطاقها.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لفرع الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقولاتية–تبسة–

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من:[2]

1- مديرالوكالة الولائية: هو مسير الوكالة ويتحكم فيها.

2- الأمانة :ترتب كل ما يتعلق بمهام المدير.

3- الأرشيف :أرشفت جميع الوثائق الخاصة بنشاط الوكالة.

4- **التكوين:** يخضع صاحب المشروع الى تكوين لضمان حسن سير المشروع مستقبلا.

5- إطار رئيسي في الاتصال :مصلحة تعنى بجميع العلاقات الداخلية والخارجية للوكالة:

- العلاقات الداخلية /تعنى بتنظيم السير الحسن للعلاقات الداخلية بين الموظفين.
- العلاقات الخارجية /تهتم بإيصال كافة المعلومات والخدمات التي تقدمها الوكالة للشباب المستثمر والشركاء الاجتماعين والاقتصاديين.

6- مصلحة والمالية المحاسبة :تمويل وتقيد جميع النشاطات التي لها علاقة بالجانب المالي للوكالة.

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–فرع ولاية تبسة–، قسم التكوين.

[2] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–فرع ولاية تبسة–، قسم التكوين.

7- مصلحة الإحصاء والاعلام آلي: تتمثل مهامه في إحصاء دوري (شهري، سنوي) لمجموع نشاطات الفرع كعدد الملفات المودعة وكذا المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة او بمساهمة البنوك.

8- مصلحة الإدارة والوسائل :السهر على توفير جميع متطلبات الوكالة من عتاد وكل ما من شأنه الإسهام في ضمان السير الحسن لعمل الموظفين، بالإضافة إلى الشؤون المتعلقة بالمستخدمين.

9- مصلحة المتابعة، التحصيل والمنازعات :متابعة إنجاز المؤسسات المصغرة من خلال زيارات ميدانية خلال مرحلة الاستغلال، بالإضافة إلى المتابعة القضائية للذين أخلو بدفتر الشروط.

10- مصلحة المرافقة: استقبال الشباب الذين يحملون فكرة المشروع بهدف دراسة الفكرة وتوجيههم إلى تحسين الفكرة المنشودة ودراسة المشاريع وعرضها على لجنة التمويل قصد المصادقة عليها، بالإضافة إلى مرافقة الشباب خلال جميع مراحل سير الملف إلى غاية تجسيد الفكرة على أرض الواقع. مع العلم أن صاحب المشروع يخضع إلى تكوين مدته ثلاث أيام قصد ضمان السير الحسن للمشروع مستقبلا. وهذا ما يشار اليه في (الملحق رقم 02).

الشكل رقم(05): الهيكل التنظيمي لفرع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة

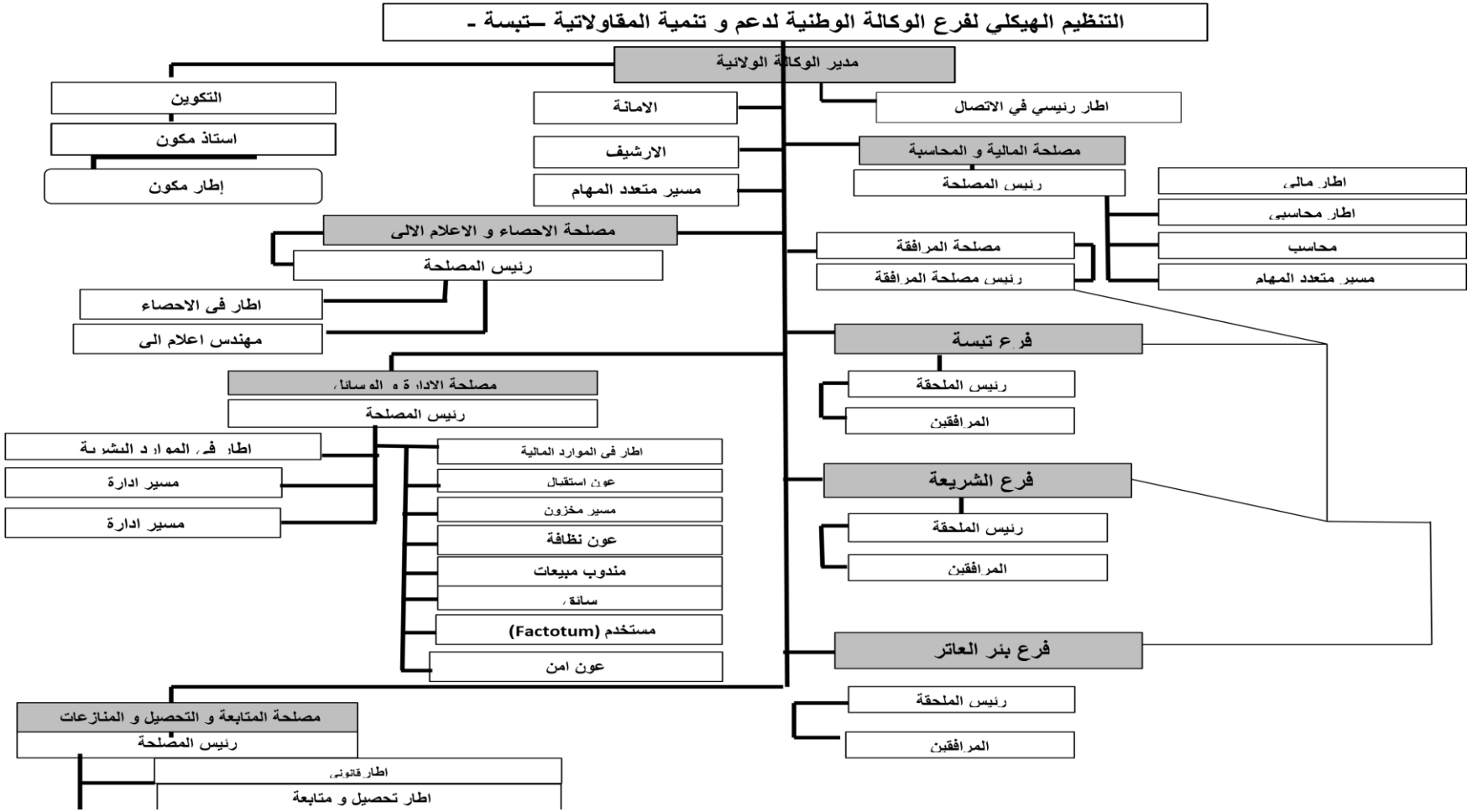

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–فرع ولاية تبسة–، قسم التكوين.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة كآلية مرافقة

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، كأحد آليات المرافقة التي سخرتها الدولة للمستثمرين الصغار الراغبين في إنشاء مؤسسة مصغرة وذلك من أجل القيام بمرافقة المشاريع الصغيرة، وتزويدها بالمعلومات، والدراسات المالية.وتتمثل مراحل المرافقة فيما يلي:[1]

هذا مايشار إليه في الملحق رقم (01).

1- فكرة الشروع: تكون الفكرة من قبل الشباب الذين يريدون إنشاء مؤسسة مصغرة وبالتالي عليهم التوجه الى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وايداع ملفاتهم الخاصة، مقابل وصل إيداع ملف من طرف الوكالة وهذا الملف يجب أن تتوفر فيه الشروط التي تشترطها الوكالة؛

2- التسجيل عبر الموقع الالكتروني؛

3- استقبال وتوجيه: يتم الاستقبال من طرف الوكالة حيث تقوم باستقبال الشباب الذين تبلورت لديهم فكرة المشروع؛

4- محادثات فردية: عقد لقاء بينهم وبين مستشار الوكالة وذلك من أجل حسن التوجه والاختيار، وتزويدهم بالمعلومات حول مهام الوكالة؛

5- اعداد المشروع: بعد إيداع الملف واستقبال وتوجيه المستثمر، تأتي دراسة المشروع، وذلك بدراسة الملفات ومدى موافقتها للشروط المطلوبة؛

6- تكوين صاحب المشروع: وهو تكوين صاحب المشروع في مجال تسيير مؤسسته المصغرة، من خلال القيام بدورات تكوينية وتدريبية من طرف مكونين لدى الوكالة، وتكون المدة من ساعتان إلى 6 ساعات في الشهر؛

7- المصادقة على المشروع من طرف لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع: يتم امتثال المشروع أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع، لأخذ رأيها حول قبول المشروع، وفي حالة قبول المشروع تسلم للمعني شهادة القابلية في مدة لا تتعدى ثالثة أيام، تقدمها اللجنة للوكالة لمنحها إلى المستثمر، ثم يطلب من المستثمر إتمام الملف القانوني (السجل التجاري، حسب طبيعة النشاط....الخ)ويتكون أعضاء اللجنة من ممثل عن كل جهة، وتجدد عضويتهم كل ثالثة سنوات قابلة للتجديد، وتجتمع اللجنة كل 15 يوما باستدعاء من رئيسه؛

8- موافقة البنك: بعد موافقة اللجنة يودع ملف صاحب المشروع على مستوى البنك، الذي اختارته اللجنة بحضور مرافق الشباب، لاستلام الموافقة البنكية من طرف البنك (في حالة التمويل الثلاثي) وبعدها يتم انخراط المؤسسة المصغرة في الصندوق، والعودة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتكون مرفقة ب:

- الموافقة البنكية؛
- وصل دفع المساهمة الشخصية؛

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–فرع ولاية تبسة–، قسم التكوين.

– وصل الاشتراك في صندوق ضمان الإخطار البنكية في حالة التمويل الثلاثي.

9– الانشاء القانوني للمؤسسة: ينبغي على حامل المشروع اختيار الصيغة القانونية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، استكمال الملف من اجل التمويل؛

10– تمويل المشروع؛

11– الانطلاق في النشاط: وذلك بتجسيده على أرض الواقع، حيث يقوم المستثمر باقتناء العتاد بواسطة الشيك.

12– متابعة النشاط: بعد المراحل السابقة تأتي مرحلة بعد الإنجاز ، حيث تقوم الوكالة في هذه المرحلة، بالقيام بمعاينة لمدة كل 6 أشهر، أو مرة في السنة البنكية، ثم تأتي الوكالة لمعاينة العتاد لإنجاز توسيع القدرات الإنتاجية للمؤسسة.

المطلب الثالث: طرق التمويل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

يقدم المستشار المرافق الذي يعينه الفرع المحلي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الملفات المقبولة للتمويل لدى البنك أو المؤسسة المالية المعينة من قبل اللجنة، يسلم البنك أو المؤسسة المالية بعد ايداع ملف قرض لدى مصالحها وصلا للشاب صاحب المشروع والمستثمر المرافق للفرع المحلي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، يجب على المستشار المرافق للفرع المحلي للوكالة الوطنية ضمان المتابعة الدائمة لملف الشاب صاحب المشروع على مستوى البنك أو المؤسسة المالية المعنية الى غاية تسوية ومنح قرض التمويل. . وهذا ما يشار اليه في الملحق رقم(03).

أولا: صيغ التمويل

يتكون جهاز المؤسسة المصغرة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADEمن:[1]

1– التمويل الذاتي: في هذا النوع من التمويل الاستثمار يتشكل كليا من المساهمة الكلية لصاحب المشروع، والهدف من اللجوء للوكالة هو القدرة على الاستفادة من الاعانات المقدمة من الوكالة والتي تتمثل في الاعانات الجبائية والشبه جبائية الاعفاء من المرسوم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات، ويعتبر أكثر استعمالا بحيث يسمح للمؤسسة بتمويل نشاطها الاستغلالي بنفسها دون اللجوء الى أي تمويل اخر، ويعتمد هذا النوع من التمويل على التمويل الشخصي لأصحاب المشاريع بنسبة 100% اين تصل قيمة الاستثمار الى 10ملاين دينار جزائري.

2–التمويل الثنائي: في هذه الصيغة يضاف الى المساهمة الشخصية قرض غير مكفأ يمنح من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–فرع ولاية تبسة–، قسم التكوين.

الجدول رقم(06): الهيكل المالي للتمويل الثنائي بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE –تبسة–

التمويل الثنائي		
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة
حتى 10000000	%50	%50

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتنمية ودعم المقاولاتية ANADE –تبسة–

يمثل هذا الجدول التمويل الثنائي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE –تبسة–، حيث نلاحظ أن قيمة الاستثمار تقدر ب 10000000دج. كما نلاحظ أن هذا النوع من التمويل يعتمد على التساوي بين القرض دون فائدة والمساهمة الشخصية، حيث تكون نسبة دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في قرض دون فائدة بنسبة 50% والمساهمة الشخصية كذلك 50%.

3- التمويل الثلاثي: في صيغة التمويل الثلاثي يضاف الى المساهمة الشخصية قرض غير مكفأ، يمنح من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وقرض بنكي دون فائدة(علما أن هذا القرض البنكي قد تم تخفيض فائدته بنسبة 100% من طرف ANADE ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشركة لضمان أخطار القروض).

الجدول رقم(07): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE –تبسة–

التمويل الثلاثي					
	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	البنك
حتى 10000000	البطالين طلبة	كافة المناطق	%05	%25	%70
	الغير بطالين	مناطق الجنوب	%10	%20	%70
		مناطق الهضاب المناطق الخاصة	%12	%18	%70
		بقية المناطق	%15	%15	%70

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتنمية ودعم المقاولاتية ANADE–تبسة–

يمثل الجدول هيكل التمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE –تبسة–حيث نلاحظ أن قيمة الاستثمار 10000000 دج، وتتغير نسبة المساهمة الشخصية والقرض بدون فائدة والبنك حسب الفئة والمنطقة الخاصة بها، كما نلاحظ أن العبئ الأكبر في التمويل يقع على عاتق البنوك بالدرجة الأولى وذلك بنسبة 70%، ثم الدرجة الثانية على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، أما صاحب المشروع فيكون في الدرجة الثالثة مما يؤكد سهولة تأسيس وتمويل هذه المؤسسات.

4- إحصائيات المشاريع الممولة حسب التمويل الثنائي والثلاثي من طرف الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية من سنة 2017الي غاية سنة 2021: تقوم الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بتمويل المشاريع بالإعتماد على 3صيغ تمويلية (التمويل الثلاثي، والتمويل الثنائي، التمويل الذاتي)، وفيما يلي يمكن عرض إحصائيات المشاريع الممولة بصيغ التمويل الثلاثي والثنائي. وهذا مايشار اليه في الملحق رقم (03).

الجدول رقم (08): إحصائيات المشاريع الممولة بصيغ التمويل الثنائي والثلاثي من سنة 2017الي غاية سنة 2021

السنة	التمويل الثنائي		التمويل الثنائي	التمويل الثلاثي	التمويل الثلاثي
	أنثى		ذكر	أنثى	ذكر
2017	1		0	6	94
2018	0		0	5	63
2019	0		0	6	56
2020	0		0	4	41
2021	1		1	7	54
المجموع	2		1	28	308

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على المعلومات المقدمة من طرف فرع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة.

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن مجموع التمويل الثلاثي أكبر من التمويل الثنائي وهذا يدل على أن المستثمرين يتوجهون لتمويل الثلاثي، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة بالتمويل الثلاثي خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية 2021 308مشروع مقابل 3مشاريع ممولة بصيغة التمويل الثنائي في نفس الفترة.

من خلال الجدول السابق يمكن تمثيله بشكل بياني رقم(06):

الشكل رقم (06): إحصائيات المشاريع الممولة بصيغ التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي من سنة 2017 الى غاية سنة 2021

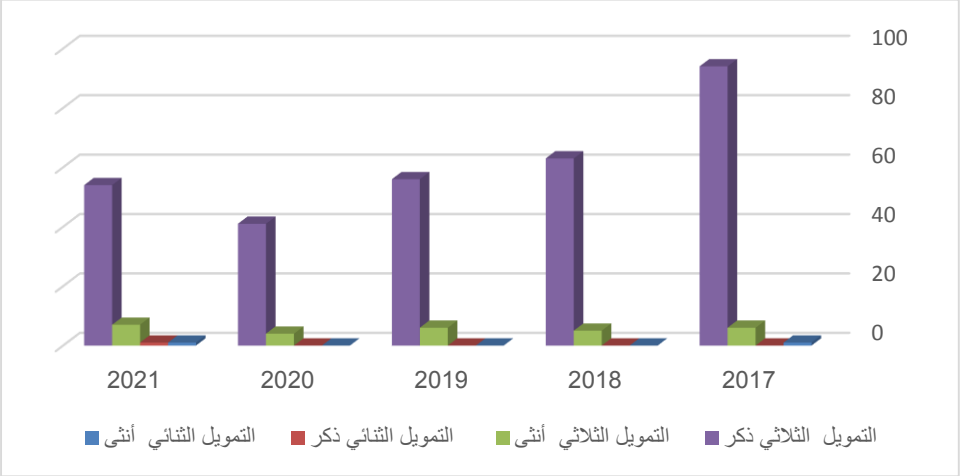

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على الجدول رقم (08).

من خلال الشكل رقم (06) تبن لنا أن عدد المشاريع الممولة بصيغة التمويل الثلاثي أكبر من التمويل الثنائي، حيث بلغ عدد المشاريع سنة 2017 94 مشروع بالنسبة للذكور و6 مشاريع بالنسبة للإناث، أما المشاريع الممولة بصيغة التمويل الثنائي في نفس السنة مشروع واحد وكان ذلك لفئة الإناث، وبلغ عدد المشاريع في سنة 2018 68 مشروع موزعة بين الاناث والذكور ممولة كلها بصيغة التمويل الثلاثي، وفي سنة 2019 تم تمويل 62 مشروع كلها بصيغة التمويل الثلاثي، وفي سنة 2020 كان عدد المشارع الممولة 45 مشروع، أما سنة 2021 تم تمويل 63 مشروع ممولة بصيغة التمويل الثلاثي، و مشروع لفئة الذكور ومشروع لفئةالإناث ممولة بصيغة التمويل الثنائي.

ثانيا: الإعانات المالية والامتيازات الجبائية

تتحصل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مع مختلف الوسطاء على اعانات مختلفة، تتمثل في اعانات مالية وامتيازات جبائية. وهذا مايشارإليه في الملحق رقم (04).

1 –الإعانات المالية : بالإضافة الى القرض دون فائدة المذكور في الجدولين السابقين تمنح قروض اخرى غير مكافئة تسمى بالتكميلية يمكن أن تمنح عند الضرورة للشباب أصحاب المشاريع في مرحلة الانجاز فقد وهي كالتالي قرض دون فائدة يقدر ب 500 ألف دج للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لأحداث انشطة مستقرة. قرض دون فائدة يمكن للشباب ذوي المشاريع، الاستفادة من قرض اضافي غير مكافئ للاستغلال بصفة استثنائية تصل قيمته الى مليون دينار جزائري.

2–الإمتيازات الجبائية :تتمثل الامتيازات في مجموعة الاعفاءات الضريبية الجزئية والكلية، في كل من مرحلة الانشاء ومرحلة الاستغلال ويتم توضيحها فيما يلي:

2–1 –مرحلة الإنشاء

– الاعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقارية الخاصة في إطار انشاء نشاط صناعي.

– الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA%لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بمرحلتي الانشاء والتوسع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي.

– لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير الا إذا كانت تشكل الاداة الرئيسية لنشاط.

– تطبيق نسبة مخفضة ب 5% تخص الحقوق الجمركية لتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في انجاز الاستثمار.

2–2– مرحلة الإستغلال

– الاعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الاضافية لمدة 3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ اتمامها.

– الاعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو حسب الحالة (TAP IBS ,IRG)، لمدة 03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات، حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ الاستغلال.

– عند انتهاء فترة الاعفاء المذكورة في المطة الثانية، يمكن تمديدها الى لسنتين (02)، عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) أعمال الأقل لمدة غير محددة.

(عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي الى سحب الامتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها)

ثالثا: التوجيهات الرئيسية للتمويل المقدم من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

يبرز التمويل المقدم من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية جملة من الاتجاهات نوجزها فيما يلي:

– توجه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الى الأنشطة التي تخلق الثروة والوظائف من أجل الخد من البطالة والفقر والمشاركة في التنمية المحلية والحد من فاتورة الاستيراد.

– الحد من اللامساواة الاجتماعية.

– تنويع أنشطة المروجين في اتجاه الأولويات التي تتوافق مع البرنامج الحكومي في تطوير القطاعات (الصناعة، الزراعة، البيئة، تكنولوجيات الاعلام والاتصال، السياحة ....الخ).

– تشجيع انشاء مشاريع مبتكرة ذات جودة وقيمة مضافة عالية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشركات الناشئة)، مع اعطاء الأولوية للشباب من خريجي التكوين المهني والجامعات.

– تنظيم الأنشطة وفقا للاحتياجات الاقتصادية المحلية.

– تشجيع ريادة الأعمال النسائية من خلال دعم محدد.

– مرافقة المروجين في مرحلة ما بعد الانشاء (النظام العام، توقيع اتفاقيات الشراكة ...).

المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الجزائر

من أجل دعم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت السلطات الحكومية في الجزائر بإنشاء مجموعة من الوكالات التي أدت دورا كبيرا في تنشيط عملية الاستثمار، منها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (لونساج) التي تحولت حاليا للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. وعليه سيتم تقسيم المبحث ألى المطالب الثالة التالية:

- ❖ تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ansej سابقا؛
- ❖ الصيغ التمويلة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؛
- ❖ المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المطلب الأول: بطاقة تعريفية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(*ANADE) (ENSEJ) سابقا

يمكن التعرف على الوكالة من خلال ما يلي:

أولا: تعريف الوكالة

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بأحكام المادة 16 من الامر رقم 96-14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 في 24 جانفي سنة 1996، وتعرف بأنها هيئة وطنية

* **ANADE:Agence Nationale Appui Développement Entreprenariat**

ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعتمد الى المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، من خلال انشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.[1]

وقد أصبحت هذه الوكالة تحمل تسمية" الوكالة الوطنية لعم وتنمية المقاولاتية" تعرف بأنها مؤسسة حكومية ذات طبيعة خاصة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، تحت اشراف الوزير المكلف عن المؤسسات المصغرة، تقوم بمرافقة حاملي المشاريع من أجل إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع والخدمات.[2]

ثانيا: المقارنة بين المهام القديمة لوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب والحديثة

يمكن اختصارها فيما يلي:

1- مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: تتمثل مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فيما يلي: [3]

- تطبق كل تدبير من شأنه ان يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني؛
- تسهر على عصرنة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها؛
- تعد وتطور أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة؛
- تعمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة؛
- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة؛
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

2- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تقوم الوكالة الوطنية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 296/96 بالمهام التالية:[4]

- تشجيع كل التدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف؛
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم؛
- تقديم المعلومات للشباب ذوي المشاريع في مختلف المجالات الاقتصادية، تقنية، تنظيمية وتشريعية؛

---

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على الموقع الالكتروني: http://www.ansaj.org.dz، بتاريخ: 2022/05/10، على الساعة: h2035.

[2] المادة الأولى، مرسوم تنفيذي رقم 20-329، **مرجع سابق**، ص 8.

[3] المادة السادسة، مرسوم تنفيذي رقم 20-329، **مرجع سابق**، ص9.

[4] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على الموقع الالكتروني: http://www.ansaj.org.dz، بتاريخ: 2022/05/10، على الساعة:h21:20.

-تقوم بمرافقة أصحاب المشاريع خلال مرحلتي إنشاء والتوسع؛

-تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب منها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد.

ثالثا: أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتنفيذ جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى:

-مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في المجال إنتاج السلعة والخدمات.

-تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي.

-تمنح إعانات مالية وإمتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

-تتصرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي.

رابعا: شروط الاستفادة من دعم الوكالة

هناك مجموعة من الشروط تضعها الوكالة أمام المستثمرين أو المقاولين الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أهمها:

1- **شروط التأهيل (المتعلقة بالمستثمرين).**

2- **الشروط الاقتصادي.** وتتمثل في ما يلي :

- أن يوفر المشروع وظائف عمل جديدة(على الأقل3 وظائف) .
- أن يستخدم المشروع تكنولوجيا حديثة.
- أن تتميز منتجات أو خدمات المشروع بالجودة والنوعية.
- أن يكون المشروع جدوى فنية واقتصادية.
- أن يرد المشروع دخلا لأصحابه.

3- **الشروط المالية:** وتتمثل في مايلي :

- الا تتجاوز قيمة المشرع 12 ملايين دج.

المطلب الثاني: الصيغ التمويلية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتمويل مشاريع المستثمرين أو المقاولين وذلك بالاعتماد على عدة صيغ المتمثلة فيما يلي:

أولا: صيغة التمويل الثلاثي

تتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالإضافة لتمويل البنك.

1- **التركيبة المالية:** يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من الشباب المستثمر والبنك والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (اونساج سابقا) ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر؛

- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؛

– قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة بنسبة % 100 لكل القطاعات والنشاطات، يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض.

2- الهيكل المالي للتمويل الثلاثي: يكون وفق الصيغتين التاليتين:

2-1- المستوى الأول: تكون قيمة الاستثمار أقل من 5 ملاين دينار جزائري؛ كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): المستوى الأول للتمويل الثلاثي للاستثمارات الأقل من5 ملايين دينار

قيمة الاستثمار	القرض دون فائدة anade	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
أقل من 5ملايين دينار جزائري	%29	%0.1	%70

المصدر: الموقع الرسمي لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، على الموقع الالكتروني: https://promoteur.anade.dz/، بتاريخ 2022/05/10، على الساعة h21:30.

من خلال الجدول رقم (09) ؛ فإن صيغة الاستثمار لأقل من 5 ملايين دينار تكون نسبة المساهمة الشخصية فيها .1% وبهذا فإن هذا النوع من التمويل يعتمد على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بنسبة تمويل29% والقرض البنكي بنسبة 70%.

2-2- المستوى الثاني: تصل قيمة الاستثمار الى 10 ملايين دينار جزائري كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): المستوى الثاني للتمويل الثلاثي للاستثمارات الأكثر من 5 ملايين دينار

قيمة الاستثمار	القرض دون فائدة anade	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
أكثر من 5 ملايين دينار وأقل 10 ملايين دينار	%28	%0.2	%70

المصدر: الموقع الرسمي لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، على الموقع الالكتروني: https://promoteur.anade.dz/، بتاريخ 2022/05/10، على الساعة h21:30 .

يتجلى من خلال الجدول رقم (10) أن صيغة الاستثمار الاكثر من 5 ملايين دينار واقل من 10 ملايين دينار تكون نسبة المساهمة الشخصية فيها2% ؛ وبهذا فإن هذا النوع من التمويل يعتمد على الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية بنسبة تمويل 28%والقرض البنكي بنسبة % 70 وهي لا تختلف كثيرا على صيغة التمويل للمستوى الأول.

ثانيا: صيغة التمويل الثنائي: تتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فقط.

1- التركيبة المالية: يتم التمويل الثنائي وفق التركيبة المالية التالية:

-المساهمة الشخصية للشباب المستثمر؛

-قرض بدون فائدة تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؛

2- الهيكل المالي للتمويل الثنائي: يكون وفق الصيغتين التاليتين:

2-1- المستوى الأول: تكون قيمة الاستثمار أقل من 5 ملايين دينار جزائري؛ كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): المستوى الأول للتمويل الثنائي للاستثمارات الاقل من 5 ملايين دينار

قيمة الاستثمار	القرض دون فائدة anade	المساهمة الشخصية
أقل من 5 ملايين دينار جزائري	%29	%71

المصدر: الموقع الرسمي لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، على الموقع الالكتروني: https://promoteur.anade.dz/، بتاريخ 2022/05/10، على الساعة h21:30 .

يتبين من خلال الجدول رقم (11) أن صيغة الاستثمار الأقل من 5 ملايين دينار تكون نسبة المساهمة الشخصية فيها أكبر من مساهمة الوكالة بقيمة% 71 ، أما تمويل الوكالة فهو 29%.

2-2- المستوى الثاني: تصل قيمة الاستثمار الى 10 ملايين دينار جزائري كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(12): المستوى الثاني للتمويل الثنائي للاستثمارات الأكثر من 5 ملايين دينار

قيمة الاستثمار	القرض دون فائدة anade	المساهمة الشخصية
أكثر من 5 ملايين دينار وأقل من 10 ملايين دينار	%28	%72

المصدر: الموقع الرسمي لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، على الموقع الالكتروني: https://promoteur.anade.dz/، بتاريخ 2022/05/10، على الساعة h21:30 .

يعتمد هذا النوع من التمويل الثنائي بالدرجة الأولى على التمويل الشخصي بنسبة تصل الى% 72 ؛ أما نسبة دعم الوكالة فتتمثل في قرض بدون فائدة بنسبة % 28 ولا تختلف هذه النسبة كثيرا عن نسبة القرض للمستوى الأول.

ثالثا: صيغة التمويل الذاتي: يعتمد هذا النوع من التمويل على التمويل الشخصي لأصحاب المشاريع بنسبة % 100؛ أين تصل قيمة الاستثمار الى 10 ملايين دينار جزائري.

رابعا: الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

يستفيد الشباب المقاول من امتيازات جبائية قد تصل حتى الاعفاء أثناء مرحلة انجاز أو استغلال المشروع كما يلي (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية،2021)

1- في مرحلة انجاز المشروع: يستفيد أصحاب المشاريع في هذه المرحلة من:

- الاعفاء على رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الاكتسابات العقارية في إطار انشاء نشاط صناعي؛
- الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات؛
- تطبيق نسبة منخفضة ب 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في انجاز الاستثمار.

2- في مرحلة استغلال المشروع: يستفيد أصحاب المشاريع في هذه المرحلة من:

- الاعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 3 سنوات،6 سنوات، 10 سنوات، حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ إنجازها؛
- إعفاءات كاملة لمدة 3 سنوات،6 سنوات، 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ استغلالها من او الخضوع للنظام الضريبي حسب القوانين سارية المفعول، ويمكن تمديدها لسنتين IFU الضريبة الجزافية الوحيدة اضافيتين إذا تعهد المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محدودة؛
- عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب الشغل يؤدي الى سحب الامتيازات الممنوحة والمطابقة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها ويستثنى من ذلك المستثمرين الطبعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة ويبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة بنسبة % 50 من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والمقدر ب 10000 دينار لكل سنة مالية مهما يكن رقم الاعمال المحقق؛
- الاستفادة من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشريكات، وكذلك الضريبة على النشاط المهني خلال 3 سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي وفق الصيغ التالية: 70% خلال السنة الأولى، 50% خلال السنة الثانية، 25% خلال السنة الثالثة.

المطلب الثالث: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

تعكس الأرقام المتوفرة نحو نشاط الوكالة منذ تأسيسها الى غاية 2019 تنوعا كبيرا في عدد المشاريع الممولة حسب الجنس وحسب مختلف القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، وكذا تفاوت حجم الاستثمارات من كل فرع من هذه الفروع.

أولا: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

منذ نشأتها حتى ديسمبر 2018، تمكنت الوكالة من دعم 921377 من رواد الأعمال الذين خلقو 921901 فرصة عمل.و في نهاية 2019 وصل عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة 385166 الذين خلقوا 919397 فرصة عمل، والجدول التالي يوضح ذالك:

الجدول رقم (13): المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ النشأة الى غاية ديسمبر 2019

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	نسب المشاريع الممولة	عدد الوظائف	قيمة الإستثمار(دج)	التكلفة المتوسطة للتوظيف	التكلفة المتوسطة للمؤسسة
الزراعة	58141	15%	137498	216 230 359 728	1 572 607	3 719 068
الحرف التقليدية	43130	11%	126514	110 871 903 821	876 361	2 570 645
البناء والاشغال العمومية	34889	9%	101121	134 870 488 891	1 333 754	3 865 702
هيدروليك	560	0%	2057	3 323 563 996	1 615 734	5 934 936
الصناعة	27352	7%	78721	129 921 151 276	1 650 400	4 749 969
الصيانة	10573	3%	24350	29 204 228 877	1 199 352	2 762 152
الصيد البحري	1131	0,29%	5549	7 499 577 851	1 351 506	6 630 865
المهن الحرة	11917	3%	26714	32 084 560 550	1 201 039	2 692 335
الخدمات	108561	28%	252806	354 292 552 702	14 04 400	3 263 534
مقل التبريد	13385	3,5%	24132	33 767 158 812	1 399 269	2 522 761
نقل البضائع	56530	14,7%	96237	145 557 153 559	1 512 486	2 574 866
نقل المسافرين	18997	5%	43698	46 707 206 849	1 068 864	2 458 662
المجموع	385166	100%	919397	1 244 329 836 912	1 353 424	3 230 633

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للمراقبة الاستراتيجية، نشرة احصائيات الشركات الصغيرة والمتوسطة لدراسات و نظم المعلومات، العدد 36 ، الطبعة 2020، ص 26. على الموقع الالكتروني: https://promoteur.anade.dz/، بتاريخ 2022/05/10، على الساعة11:36h .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة موزعة على مختلف النشاطات الاقتصادية، بحيث أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر جاذبية ب 236161 مشروع ممول والذي خلق 252806 منصب شغل، وتبلغ قيمة الاستثمار في قطاع الخدمات 345292552702دج. ولقد رصد قطاع الزراعة 58141 مشروعا والذي وفر 137498 منصب شغل منذ نشأة الوكالة الى غاية 2019.ثم قطاع نقل البضائع بتمويل 56530 مشروع والذي خلق 96238 منصب شغل، وقد بلغ مجموع المشاريع الممولة منذ النشأة الى غاية 2019 ب 166385 مشروع والذي وفر حوالي 919397 منصب شغل. أما نسب توزيع المشارع الممولة على مختلف قطاعات النشاط فهي مبينة في الشكل رقم (07):

الشكل رقم (07): نسبة تمويل المشاريع في الوكالة حسب القطاع للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

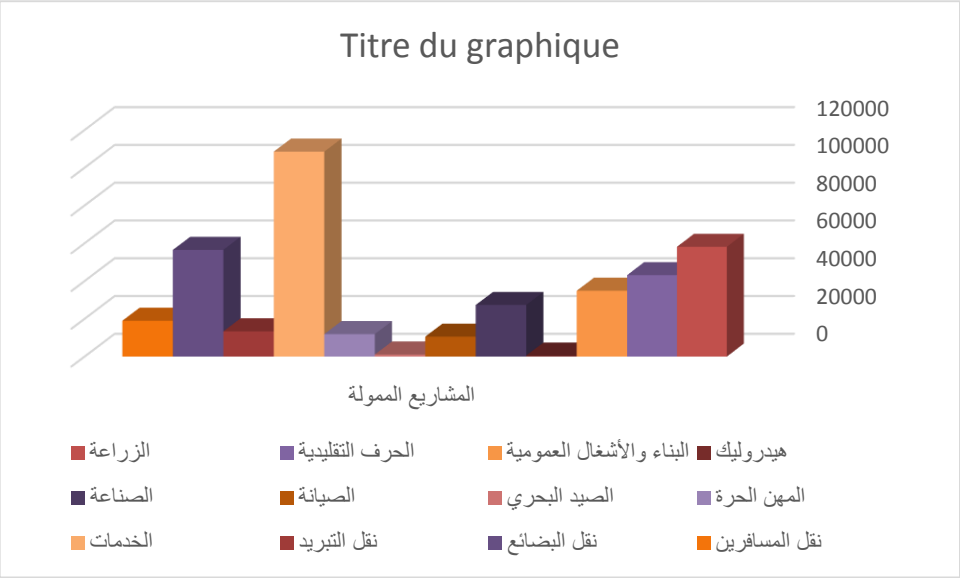

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول (13)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (07) تنوعا في النشاطات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث احتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 28% مشروع ممول يليها قطاع الزراعة ونقل البضائع بنسبة 15% ثم الحرف اليدوية ب 11% والبناء والأشغال العمومية في المرتبة الرابعة ب 9% من مجموع المشاريع الممولة واخيرا الصناعة ب 7% من المشاريع الممولة.

ثانيا: توزيع شهادات المطابقة والأهلية حسب قطاع النشاط منذ النشأة لغاية 2019

يمثل الجدول التالي توزيع شهادات الأهلية والمطابقة الممنوحة من طرف الوكالة منذ تأسيسها الى غاية 2019 موزعة على مختلف مجالات النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم(14) : توزيع شهادات الاعتماد الممنوحة من الطرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

قطاع النشاط	مجموع شهادات الاهلية والمطابقة الصادرة	%	شهادات اللأهلية عند الانشاء	شهادات المطابقة عند التوسع
الزراعة	136 600	19,01%	136 364	236
الحرف التقليدية	80 810	11,25%	80 559	253
البناء والاشغال العمومية	49 997	6,96%	49 198	799
هيدروليك	1 598	0,22%	1 564	34
الصناعة	63 676	8,86%	36 141	535
الصيانة	7 295	1,02%	7 256	39
الصيد البحري	2 261	0,31%	2 256	5
المهن الحرة	14 023	1,95%	13 496	527
الخدمات	236 161	32,87%	234 615	1 546
مقل التبريد	23 310	3,24%	23 174	136
نقل البضائع	73 565	10,24%	73 004	561
نقل المسافرين	29 214	4,07%	27 853	1 361
المجموع	718 510	100%	712 479	6 031

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للمراقبة الاستراتيجية، نشرة احصائيات الشركات الصغيرة والمتوسطة لدراسات و نظم المعلومات، العدد 36 ، الطبعة 2020، ص 26. على الموقع الالكتروني: https://promoteur.anade.dz/، بتاريخ 2022/05/10، على الساعة11:36h .

نلاحظ من خلال الجدول (14) أن مجموع شهادات المطابقة والأهلية بلغت 818518 شهادة منها 712479 شهادة للأهلية وتقدم عند الانشاء، و 6031 شهادة للمطابقة وتقدم عند التوسع.

ثالثا: توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب الجنس وقطاع الأعمال منذ النشأة الى غاية 2019

الجدول رقم (15): توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع الأعمال منذ النشأة الى غاية 2019.

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	ذكور	اناث	نسبة الإناث	نسبة الذكور
الزراعة	58141	55 441	700	5%	95%
الحرف التقليدية	43130	35 793	7 337	17%	83%
البناء والاشغال العمومية	34889	34 069	820	2%	98%
هيدروليك	560	535	25	4%	96%
الصناعة	27352	23 348	4 004	15%	85%
الصيانة	10573	10 396	177	2%	98%
الصيد البحري	1131	1 115	16	1%	99%
المهن الحرة	11917	6 439	5 478	46%	64%
الخدمات	108561	90 550	18 011	17%	83%
مقل التبريد	13385	12 996	389	3%	97%
نقل البضائع	56530	55 821	709	1%	99%
نقل المسافرين	18997	18 516	481	3%	97%
المجموع	385166	345 019	40 147	10%	90%

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للمراقبة الاستراتيجية، نشرة احصائيات الشركات الصغيرة والمتوسطة لدراسات و نظم المعلومات، العدد 36 ، الطبعة 2020، ص 26. على الموقع الالكتروني: https://promoteur.anade.dz/، بتاريخ 2022/05/10، على الساعة11:36h .

يتبن لنا من خلال الجدول رقم (15) أن عدد الملفات الممولة بالنسبة للذكور أكبر من الإناث، حيث تبلغ نسبة الذكور 90% من المشاريع الممولة في مقابل 10% بالنسبة للإناث، كما تبين لنا أن المشاريع الممولة موزعة على مختلف قطاعات النشاط مع احتلال قطاع الخدمات في المرتبة الأولى ب 108561 مشروع منها 90550 مشروع لصنف الذكور و 18011 مشروع لصنف الاناث. ومن خلال الجدول يمكن تمثيله بالشكل لبياني رقم(08).

الشكل رقم (08): نسبة تمويل الذكور والاناث حسب قطاعات النشاط للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

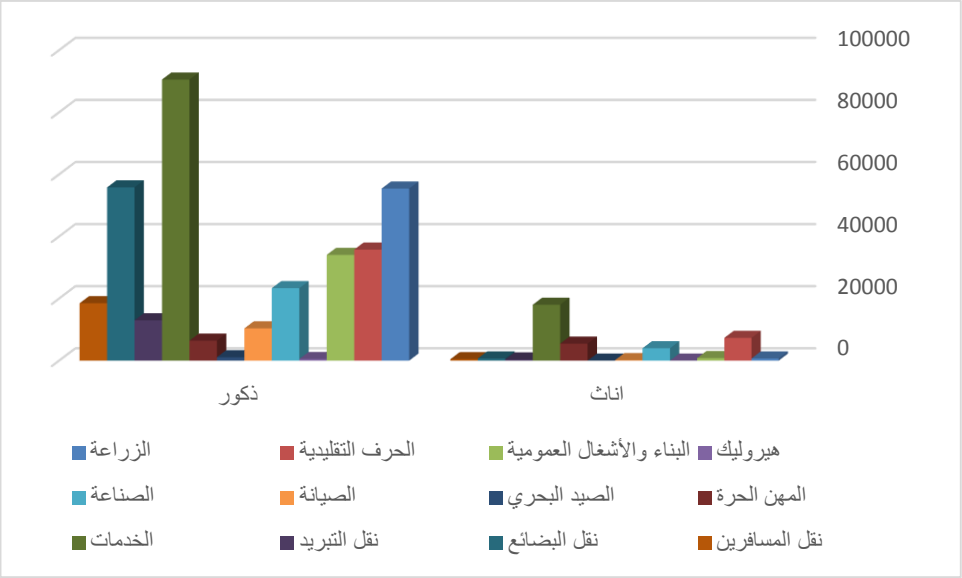

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (15).

من خلال الشكل رقم (08) نلاحظ أن توزيع المشاريع الممولة لصنف للذكور اكثر من المشاريع الممولة لصنف الاناث حيث نلاحظ تفاوت كبير بين الجنسين في عدد المشاريع الممولة، وهيمنة الذكور على المشاريع الممولة في الوكالة في في جميع القطاعات وبقاء المقاولة النسائية ضعيفة منذ نشأة الوكالة، فمثلا نجدها في قطاع الفلاحة لم تتجاوز نسبة 5% من اجمالي المشاريع الممولة وحتى في قطاع الصناعة التقليدية الذي يعتبر ذو صلة بالحرف النسائية فإن نسبة المشاريع لم تتجاوز 17%من اجمالي المشروعات الممولة في هذا القطاع، وأعلى نسبة مسجلة للمقاولة النسائية كانت في قطاع الأعمال الحرة منه 45% من اجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة.

المبحث الثالث: واقع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية –تبسة–

لقد ساهمت الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية –تبسة–على تمويل العديد من المشاريع في اطار دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاولة، وكذلك المشاريع التي واجهت صعوبات ادت الى تعثرها وذلك بتقديم جملة من الحلول والامتيازات التي تدعمها وتساعدها على إعادة نشاطها. وعليه سيتم تقسيم المبحث ألى المطالب الثلاثة التالية:

- ❖ دراسة جدوى المشاريع الممولة من طرف الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية؛
- ❖ المشاريع المتعثرة بالوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة؛
- ❖ أسباب تعثر المشاريع والحلول المقترحة في الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة.

المطلب الأول: دراسة جدوى المشاريع الممولة من طرف الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية –تبسة–

تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بدراسة المشاريع الممولة اعتمادا على معايير، وهذه المعايير تتعلق بالبيانات المتعلقة بالمشاريع.

أولا: توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس منذ سنة 2017 الى غاية 2021 في الوكالة بتبسة

منذ سنة 2017 الى غاية 2020 قامت الوكالة الوطنية بدعم وتمويل 339 مشروعا حيث بلغ عدد المشاريع الممولة من جنس الذكور 309 مشروع مقابل 30مشروعا للإناث. وهذا ما يشار اليه في (الملحق رقم03).

الجدول رقم (16): المشاريع الممولة حسب الجنس من 2017 الى غاية 2021

الجنس / السنة	2017	2018	2019	2020	2021
إناث	7	5	6	4	8
ذكور	94	63	56	41	55

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على المعلومات المقدمة من طرف فرع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(16) أن مجموع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة من سنة 2017 الى غاية 2021 بلغت 339 مشروعا، موزعة على فيئتي الاناث والذكور، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة بالنسبة لذكور ب 309 مشروعا و 30 مشروع ممول بالنسبة للإناث.

من خلال الجدول السابق يمكن تمثيله بشكل بياني رقم(09)

الشكل رقم(09): المشاريع الممولة حسب الجنس من سنة 2017 الى 2021

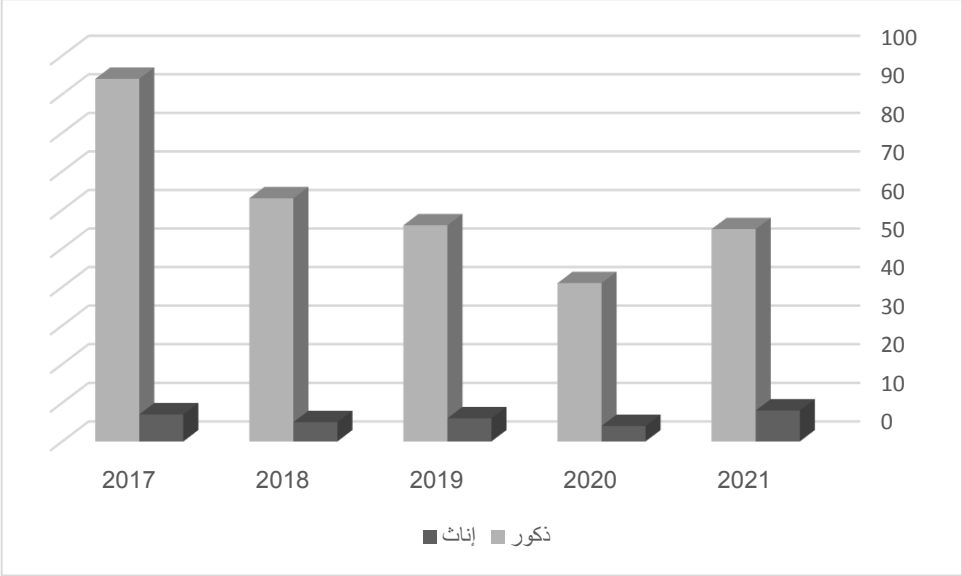

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (16)

يتبن لنا من خلال الشكل رقم (09)أن نسبة المشاريع الممولة في الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة منذ 2017 الى غاية 2021 كانت لصالح الذكور بنسبة 91% مقابل 9% لصالح الاناث.

ثانيا: توزيع المشاريع الممولة حسب القطاع منذ سنة 2017 الى غاية2021

قامت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتمويل المشاريع وذلك حسب الجنس والقطاع منذ بداية 2017 الى غاية 2021، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي: وهذا ما يشار اليه في (الملحق رقم03).

الجدول رقم(17): توزيع المشاريع الممولة حسب القطاع من سنة 2017 الى غاية سنة 2021

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	ذكور	اناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث
الخدمات	150	146	4	97%	3%
الحرف	79	74	5	93%	7%
النقل	15	13	2	86%	4%
الفلاحة	15	14	1	93%	7%
الري	10	9	1	90%	1%
المهن الحرة	20	10	10	50%	50%
صناعة	20	19	1	95%	5%
صيانة	10	9	1	90%	1%
اشغال عمومية	20	15	5	75%	25%
المجموع	339	309	30	91%	9%

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على المعلومات المقدمة من طرف فرع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (17) أن المشاريع الممولة بالنسبة لذكور أكبر من الاناث، حيث تبلغ نسبة تمويل المشاريع لذكور ب 91% من مجموع المشاريع الممولة وفي المقابل 9% للإناث، كما بين أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة موزعة على مختلف قطاعات النشاط مع احتلال قطاع الخدمات المرتبة الأولى بـ 150 مشروعا منها 146 لصنف الذكور و4 مشاريع لصنف الاناث. من خلال الجدول السابق يمكن تمثيله بشكل بياني رقم(10).

الشكل رقم(10): المشاريع الممولة حسب القطاع وحسب الجنس من سنة 2017 الى سنة 2021

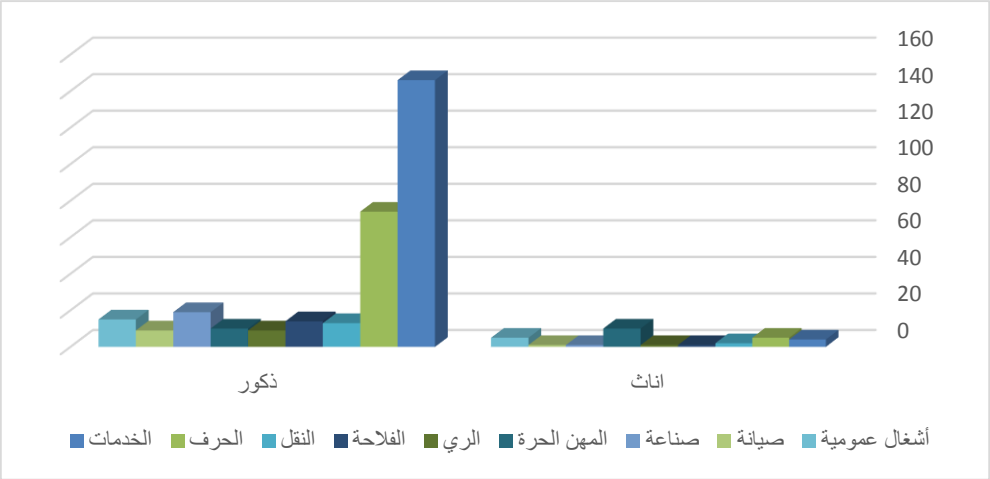

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم(17).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (10) أن نسبة المشاريع الممولة في الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة بالنسبة للذكور أكبر من الاناث في اغلب القطاعات. وكانت اعلى نسبة لفئة الذكور في قطاع الخدمات بنسبة **97%** من المشاريع الممولة اما بالنسبة للاناث كانت اعلى نسبة في قطاع المهن الحرة بنسبة 50% من المشاريع الممولة.

المطلب الثاني: المشاريع المتعثرة بالوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية–تبسة–

تعمل" الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" على تشجيع وتدعيم الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، خاصة فيما يتعلق بالتمويل إذ يعدّ أهم التحديات التي تواجه هذا النوع من المشاريع فغالبا ما يؤدي انعدام التمويل أو عدم كفايته إلى تعثر أو إفلاس هذه المؤسسات، أو عدم إنشائها أصلا.

أولا: احصائيات المؤسسات المتعثرة بالوكالة الولائية لتنمية ودعم المقاولاتية لولاية تبسة

يمكن اختصارها فيما يلي: وهذا ما يشار اليه في (الملحق رقم 05).

الجدول رقم (18): المشاريع المتعثرة حسب القطاع من سنة 2017 الى سنة 2021

قطاع النشاط	المشاريع المتعثرة	نسبة المشاريع المتعثرة
الخدمات	50	%42
الحرف	21	18%
النقل	4	3%
الفلاحة	7	6%
الري	5	%4
المهن الحرة	9	8%
صناعة	11	%9
صيانة	2	%2
اشغال عمومية	10	%8
المجموع	119	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدع وتنمية المقاولاتية تبسة.

نلاحظ من خلا الجدول رقم (18) أن مجموع المشاريع المتعثرة حسب القطاعات من سنة 2017 الي غاية 2021 بلغ 119 مشروع متعثر، وهي مقسمة على عدة قطاعات بنسب مختلفة حيث كانت اعلى نسبة في قطاع الخدمات وقطاع الحرف، وأقل نسبة في قطاع الصيانة.

من خلال الجدول السابق يمكن تمثيله بشكل بياني رقم(11).

الشكل رقم (11): المشاريع المتعثرة من سنة 2017 الى سنة 2021

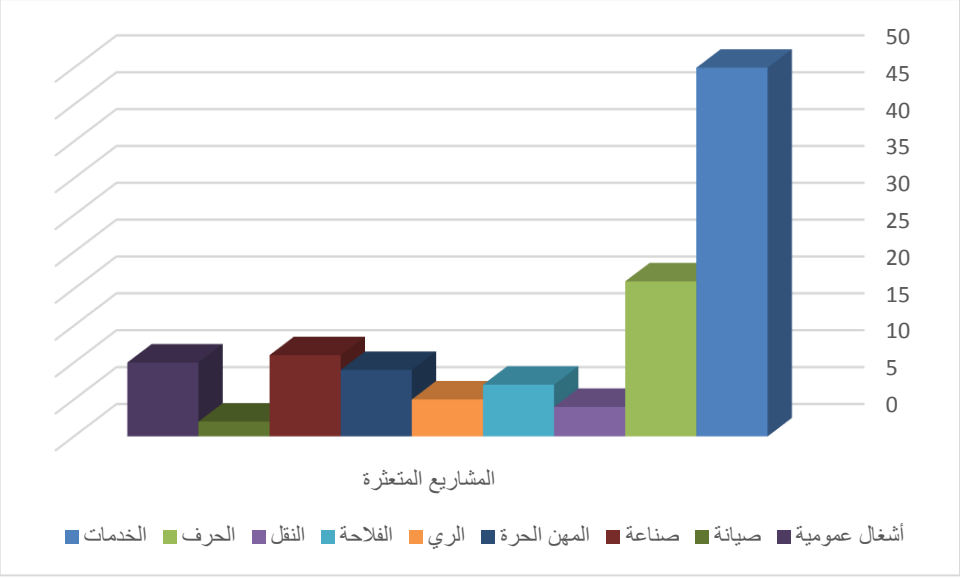

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول على الجدول رقم (18).

نلاحظ من خلال الشكل رقم(11) ان عدد المشاريع المتعثرة حسب القطاعات بلغ 119 مشروع حيث كانت أكبر نسبة مشاريع متعثرة بقطاع الخدمات بنسبة 42% واقل نسبة بقطاع الصيانة اما بالنسبة لقطاع الحرف فقد بلغت نسبة المشاريع المتعثرة 18%، اما باقي القطاعات فكانت نسب تعثرها متفاوتة بين 3% و9%.

ثانيا: شروط إعادة تمويل المؤسسات المتعثرة

يشترط في المؤسسات المرشحة للإستفادة من إعادة التمويل أن تكون متعثرة بداية إضافة إلى مجموعة من الشروط الأخرى:[1]

1-التعثر شرط لإعادة تمويل المؤسسات: إن شرط التعثر كشرط أساسي لإعادة تمويل المؤسسات لا يعدّ كافيا، إذ هناك مجموعة من المؤسسات مصغرّة ومتعثرة إلا أنها لا تستفيد من إعادة التمويل

1-1-تحديد المؤسسات المتعثرة المستفيدة من إعادة التمويل: تعتبر مؤسسة متعثرة كل مؤسسة لم تتمكن من مزاولة نشاطها و /أو لم تتمكن من تسديد القروض الممنوحة لها، ومن شروط وكيفيات إعادة تمويلها:

- تعثرت ولم تتمكن من إتخاذ تدابير لعصرنتها؛
- توقفت بسبب صدور نصوص تشريعية أو تنظيمية متعلقة بنشاطها شريطة أن تتطابق مع التشريع والتنظيم المعمول بها؛
- توقفت وتعرضت معداتها للحجز و /أو للبيع من طرف البنوك دون اللجوء إلى صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوو المشاريع.

وتعتبر كذلك مؤسسات متعثرة تلك المؤسسات التي توقفت نشاطاتها بسبب:

- نزاع قضائي مع المورد؛
- نفوق الحيوانات إثر وباء أو لكوارث طبيعية أو أي حادث يتوجب على إثره تقديم الوثائق الثبوتية؛
- تعويضها من طرف شركات التأمين، وتمّ إحتساب مبلغ التعويض لتسديد القرض البنكي (حادث مرور وحريق وسرقة) ؛
- تعرض عتادها و /أو جزء من العتاد للتلف إثر عوامل خارجية (عيب في التصنيع، وعيوب خفية) مرفقة بتقرير خبرة.

1-2- تحديد المؤسسات المتعثرة المستثناة من إعادة التمويل: يستثنى من إجراءات إعادة التمويل الشاب أو الشباب أصحاب المؤسسات المتعثرة:

- المستفيدة من القرض غير المكافأ الإضافي للإستغلال؛
- المعوّضة من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوو المشاريع؛

[1] مقابلة مع مسؤول مصلحة المتابعة والتحصيل والمنازعات لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة، بتاريخ:22 /2022/04.

– التي إستفادت من أي إجراءات إستثنائية متعلقة بالقرض البنكي و /أو قرض الوكالة.

2– الشروط الأخرى الواجب توافرها في المؤسسات المتعثرة: للإستفادة من إعادة التمويل يجب على الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع الذين تعثرت مؤسساتهم، أن يقدموا ملفا ودراسة تقنية إقتصادية يعدّها خبير مؤهل حول مردودية الإستثمار المراد إعادة تمويله، إضافة إلى شروط إضافية تتعلق بالإلتزامات القانونية للمؤسسة المصغرّة المتعثرة وشروط تتعلق بإستنفاذ كل الإجراءات القانونية والتنفيذية.

2–1– الشروط المتعلقة بالإلتزامات القانونية للمؤسسة المتعثرة :تنبغي الإشارة بداية إلى أن أشكال الإستثمار في إطار" الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "تنقسم إلى قسمين:

2–1–1– إستثمار الإنشاء :ويتمثل في إنشاء مؤسسة مصغرة جديدة من طرف شاب أو أكثر، أصحاب مشاريع مؤهلين لجهاز المؤسسة المصغرة للوكالة بصفة فردية أو جماعية أو في شكل تجمع مؤسسات على أن تكون القيمة القصوى للتمويل في حدود 10 ملايين دينار جزائري،

2–1–2– استثمار التوسيع :فيتمثل في توسيع نشاط المؤسسة المصغرة بعد إستيفاء مرحلة إستثمار الإنشاء . وعليه فالمؤسسات المصغرّة المتعثرة الراغبة في إعادة تمويلها هي عبارة عن مؤسسة منشأة في إطار إستثمار الإنشاء لدى" الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"، ينبغي أن تتبث ما يتعلق بإلتزامات القانونية على النحو التالي:

– السجل التجاري أو بطاقة الفلاح أو بطاقة الحرفي أو قرار الإعتماد للمؤسسة المصغرّة المتعثرة يجب أن تكون سارية المفعول أثناء تقديم الطلب؛

– إثبات وضعية المؤسسة المصغرّة المتعثرة تجاه مصالح الضرائب؛

– إثبات وضعية المؤسسة المصغرة المتعثرة تجاه صناديق الضمان الاجتماعي؛

2–2– الشروط المتعلقة بإستنفاذ كل الإجراءات القانونية والتنفذية: من بين الشروط الإضافية للمؤسسات المصغرّة المتعثرة الراغبة في الحصول على إعادة تمويل في إطار

"الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "إستنفاذ كل الإجراءات القانونية والتنفيذية بغية تصحيح وضعيتها المالية على النحو المبيّن أدناه:

– إستنفاذ كل الإجراءات القانونية والتنفيذية لإسترجاع القرض أو إستعادة العتاد، مع إستحالة التنفيذ؛

– تعويض شركة التأمين للعتاد والمبلغ غير كافيين لإعادة بعث النشاط؛

– إستفادة المؤسسة من إعادة جدولة القرض البنكي وإرجاء تسديده لمدة إضافية، أو إستفادة المؤسسة من القرض غير المكافأ،

ثالثا: كيفية إعادة تمويل المؤسسات المتعثرة

يخضع الشباب ذوو المشاريع أصحاب المؤسسات المتعثرة لنفس الأحكام المطبقة على المشاريع المموّلة بصيغة التمويل الثلاثي كما يلي:[1]

1- إعادة تمويل المؤسسات المتعثرة بصيغة التمويل الثلاثي: بالنسبة للمؤسسات المتعثرة يتم إعادة تمويلها وفق صيغة التمويل الثلاثي فقط، وتطبق أحكامه سواء فيما تعلق بتركيبته المالية أو هيكله المالي.

1-1- التركيبة المالية لصيغة التمويل الثلاثي: تتمثل التركيبة المالية لصيغة التمويل الثلاثي من المرسوم التنفيذي في المساهمة الشخصية لصاحب المشروع، وتمويل" الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية " بالإضافة إلى تمويل البنك، وتتنوع المساهمة الشخصية لأصحاب المؤسسة المتعثرة كما هو موضح في الجدول رقم(07).

1-2- الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي: يحدد مبلغ القروض غير المكافأة حسب كلفة الإستثمار لإحداث أو توسيع الأنشطة وصيغة التمويل بعنوان التمويل الثلاثي الذي يشمل البنوك أو المؤسسات المالية، حسب الهيكل المالي التالي:

- قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع، إضافة إلى 15% من الكلفة الإجمالية للإستثمار عندما يقل الإستثمار عن 10 ملايين دينار أو يساويها؛
- قرض غير مكافأ (بدون فوائد) تمنحه" الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"، عندما ينجز الإستثمار في مناطق خاصة والهضاب العليا تحدد نسبة القرض غير المكافأة ب% 18 ، بينما تحدّد هذه النسبة ب 20%عندما ينجز الإستثمار في مناطق الجنوب.

المطلب الثالث: أسباب تعثر المشاريع والحلول المقترحة في الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة

تتضافر عدة جهود من أجل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار دعم وتنمية المقاولاتية واهم المتدخلين بعد الوكالة هي البنوك العمومية التي توفر مصدر تمويل لها، فرغم الجهود المبذولة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدة عراقيل التي تعرقل دورها، الا أن هناك بعض الحلول والامتيازات التي تساعد في تخطي هذه العراقيل ونجاح مشروعاتها. ويمكن ذكر أهم أسباب التعثر والحلول المقدمة في ما يلي:[2]

أولا: أسباب تعثر المشاريع في الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة

وتتمثل في ما يلي:

- مشكل الحصول على المكان المناسب لإنشاء المؤسسات، وهذا يعود لغلاء الاجراءات والمباني وعدم ملائمتها.

[1] مقابلة مع مسؤول مصلحة المتابعة والتحصيل والمنازعات لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة، بتاريخ:22 /2022/04.

[2] مقابلة مع مسؤول مصلحة المتابعة والتحصيل والمنازعات لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة ، بتاريخ:2022/04/25.

- صعوبة الاجراءات الادارية والتنفيذية .
- نقص التمويل القصير والطويل الاجل، وهذا يعود لشروط المفروضة على القروض.
- صعوبة توفر المعلومة الاقتصادية، وانعدامها احيانا ، مما يؤثر سلبا على تجسيد فرص الاستثمار.
- غياب التنسيق بين الجهات المهتمة والغير متخصصة بالمؤسسات المصغرة ، ونقص الخبرة والخبراء المختصين.
- عدم دراسة الملفات في الوقت المناسب وعدم متابعتها.
- غياب المرافقة والمتابعة لشباب المستثمر وقت استغلال المشاريع.
- عدم توفر مختلف الأجهزة (عمومية، وخاصة) لحسن تجاوز كل مشكل يواجه المستثمرة فترة استغلال مشروعه.
- عدم الاحاطة بجميع المعلومات الدقيقة الخاصة بهذه المؤسسات لمعرفة خصائها وقدرتها، وعدم استخلاص المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا القطاع.
- غياب المختصين في اقتصاديات المؤسسات المصغرة وتنميتها.
- نقص المواد الأولية التي يحتاجها أصحاب المشاريع حسب قانون المالية الجديد.
- نقص الهياكل والموارد المالية والبشرية التي تسمح للوكالة بالقيام بعملية المرافقة والمتابعة والتوجيه المستمر لأصحاب المشاريع.
- ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية التي لا تولي الاهتمام الكافي بالتمويل المصغر، نظرا لتركيز خبرتها على الأنشطة الأخرى التي تتميز بالديناميكية بالتسيير والعائد بالأرباح.
- الاستفادة من بعض الاعفاءات الجبائية والشبه الجبائية في مشاريع الانشاء دون مشاريع التوسعة.
- رفض البنوك المؤسسة برأس المال العامل، واذا ما حدث أن مولتها فإنها تقدم لها قيمة صغيرة جدا لا تكفي لتلبية احتياجاتها الحارية الخاصة بانطلاق المشروع.
- لا تمنح البنوك قرض استغلال للمؤسسة المصغرة رغم أن بعضها قد التزم في انشطة ذات دورة استغلال طويلة الأجل مثل قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاعة الصناعة والتحويل، والتي هي بحاجة دائمة لرأس المال لتمويل دورتها الاستغلالية لقضاء حاجياتها ومستلزماتها في شراء المواد الأولية وغيرها.

ثانيا: الحلول المقترحة لمنع تعثر المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الحلول والامتيازات الممنوحة لها في بداية إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–تبسة–، اضافة الى الامتيازات الجبائية والمالية المنصوص عليها في إطار التشريع المعمول به وتتمثل فيما يلي:

1- إمتيازات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة في إطار الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة: تستفيد المؤسسات المصغرة المتعثرة الطالبة لإعادة تمويل مثلما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المصغرة مما يلي:

– المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، استشارتها ومتابعتها ومرافقتها.

– يمكن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إطار استشارتها من طرف اصحاب المؤسسات المصغرة الاستعانة بمكتب خبراء محليين؛

– الاستفادة من برامج التكوين التي تنجزها أو تطلبها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؛

– يمكن الشباب ذوي المشاريع من الاستفادة من محلات في مناطق مصغرة متخصصة ومجهزة بصيغة الايجار، بالنسبة لنشاطات انتاج السلع والخدمات.

2- الامتيازات الجبائية والاعانات المالية الممنوحة للمؤسسات المصغرة المتعثرة :فيما يخص الاعانات المالية والامتيازات الجبائية المقررة قانونا للمؤسسات الصغرة فهي على مرحلتين:

2-1- الامتيازات الجبائية والاعانات المالية الممنوحة في مرحلة انجاز المشروع: يستفيد أصحاب المشاريع في هذه المرحلة من:

– الاعفاء على رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الإكتسابات العقارية في إطار انشاء نشاط صناعي.

– الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات؛

– تطبيق نسبة مخفضة ب 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في انجاز الاستثمار؛

– منح قرض بدون فائدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لصاحب المشروع وتخفيض نسبة الفائدة من القرض البنكي حيث تدفع الوكالة جزءا من الفوائد على القروض.

2-2- الامتيازات الجبائية والاعانات المالية الممنوحة في مرحلة استغلال المشروع: يستفيد أصحاب المشاريع في هذه المرحلة من:

– الاعفاء من الرسم العقاري على البناءات الاضافية لمدة 3 سنوات، 6 سنوات، و10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ إنجازها؛

– اعفاءات كاملة لمدة 3 سنوات، 6سنوات و10سنوات، حسب المشروع ابتداء من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة والخضوع لنظام الضريبي حسب القوانين سارية المفعول ويمكن تمديدها لسنتين اضافيتين إذا تعهد المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محدودة؛

– الاستفادة من تخفيض الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على ارباح الشركات، كذلك الضريبة على النشاط المهني خلال 3 سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي وفق الصيغ التالية: 70% خلال السنة الأولى، 50% خلال السنة الثانية و25% خلال السنة الثالثة.

خلاصة الفصل الثالث

إن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هي أحد الخيارات والحلول الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة الجزائرية من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها اداة فعالة لدخول للأسواق العالمية وانشاء قيمة مضافة من خلال مساهمة هذه الاخيرة في تمويلها. وتعتبر احدى الهياكل المنشئة بغرض دعم الاستثمار والمشاريع المصغرة للمستثمرين الشباب وخلق الثروات والنهوض بالعديد من القطاعات اضافة الى خلق مناصب شغل دائمة وامتصاص البطالة التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تساهم الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقامة مشاريع متنوعة النشاطات والفروع في الولاية ومرافقتها وتزويدها بالمعلومات والدراسات المالية و مساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد افكارهم على ارض الواقع وذلك من خلال مجموعة من الاليات التمويلية التي تدعم هذه المشاريع اضافة الى الارشادات والتوجيهات التي تمكنهم من نجاح مؤسساتهم ومنع تعثرها.

حيث أن تقييم تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة يكون متبع بمراحل عديدة لإنشائها بدراسة مشروع استثمار على مستوى الوكالة، كما ساهمت في تقديم العديد من الخدمات لأصحاب المشاريع وحثهم على انشاء مؤسساتهم الخاصة، بالإضافة الى مرافقة المؤسسات ومساعدتها على تخطي العراقيل التي تواجهها و تكون عائق امام المستثمرين منها ما هو ثقافي ومنها ما هو ديني ومنها ما يتعلق بالتمويل وذلك عن طريق منح اعانات وامتيازات مالية جبائية وشبه جبائية.

الخاتمة العامة

1- ملخص

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل دور كبير من طرف الدول المتقدمة لما لها من أهمية بالغة على المستوى الدولي والوطني والمحلي على حدٍ سواء، وذلك راجع للدور الكبير الذي تقوم به في تفعيل استراتيجيات النمو الاقتصادي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم كل إمكانياتها المادية والبشرية من أجل استغلال الفرص المتاحة ومواجهة التهديدات والأخطار والمعيقات للعمل على السير الحسن والفعال، وكل ذلك لن يتأتى إلا بالمرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور كبير في تطويرها ومنع تعثرها.

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم الوكالات التي تحظى بأهمية كبير من طرف الدولة من أجل ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، والمحافظة على الصناعات التقليدية والحرفية ونشر الفكر المقاولاتي عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن ما لاحظناه في الدراسة الميدانية أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية تبسة تشجع المؤسسات على الاستثمار والعمل في قطاعات محددة أهمها قطاع الخدمات والأشغال العمومية أكثر من القطاعات الأخرى من ناحية المرافقة والمتابعة الجيدة وذلك راجع للمنهجية التي تنتهجها الدولة لتنمية الاقتصاد الوطني وهذا يدل على أهمية المرافقة المقاولاتية من أجل إنجاح المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المرافقة المقاولاتية من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة تبسة يمكنها إنجاح تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون تعثر ولكن تختلف المرافقة من قطاع إلى قطاع آخر اذ يحتوي قطاع الخدمات على أكبر عدد من المشاريع حيث بلغت عدد المشاريع 150مشروع وكان قطاعي الصيانة وري يحتويان على عشرة مشاريع وهو أقل عدد ممولة خلال 5 السنوات الأخيرة، ومن سنة إلى سنة أخرى فنجد أن أكبر عدد من المشاريع الممولة كانت بسنة 2017 اذ بلغت 101 مشروع، وبلغ 68 مشروع في سنة 2018، و62 مشروع خلال سنة 2019، و 45 مشروع بسنة 2020 وهي السنة الأقل تمويلا للمشاريع، وخلال سنة 2021 بلغ عدد المشارع الممولة 63 مشروع، إلا انها تبقى مساهمة ضعيفة إلى ما هو منتظر منها.

إن تطور المؤسسات عبر ولاية تبسة مرتبط بالمرافقة الجيدة لدى الهيئات والوكالات المحلية والوطنية باعتبار المؤسسات أهم الركائز الأساسية التي تستند عليها الحكومة لمواجهة مشكلة الاقتصاد الوطني، فالمرافقة المقاولاتية هي أساس بنية المؤسسة، فهي تساهم في بناء التنمية المحلية للدولة وخاصة في الدول النامية، وذلك لما تحققه من دور اقتصادي، واجتماعي، وثقافي وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة والعمليات والأفعال التي يقوم بها المقاول من أجل خلق الثروة الاقتصادية واكتشاف الفرص واستغلالها وهذا ما يدفعه لإنشاء مؤسسة جديدة وتطوير المؤسسات القديمة.

2- اختبار الفرضيات: تنص الفرضية الرئيسية للدراسة على أن" **الجزائر اعتمدت للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أسلوب المرافقة وذلك من خلال هيئات الدعم، حيث ترافق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة كل المشاريع وخاصة المتعثرة منها بعدة اليات.**" فرضية صحيحة. لأن أسلوب المرافقة

المقاولاتية يتميز بمجموعة من الآليات (التمويل المقاولاتي، التمويل البنكي، حاضنات الأعمال) التي لها دور في كل مرحلة من مراحل انشاء المؤسسة والتي تساهم في دعم وتطوير واستمرارية المشاريع ومنع تعثرها، وذلك بتقديم العديد من الخدمات التي تتمثل في تقديم برامج تكوينية لأصحاب المشاريع ومرافقتهم ومتابعتهم و تقديم توجيهات واستشارات لهم ، وإنتهجت الجزائر أسلوب المرافقة بإقامة العديد من الهيئات الداعمة للمشاريع منها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع ولاية تبسة حيث تقدم جملة من الصيغ التمويلية والتي تتمثل في امتيازات وإعانات مالية عدة منها ما هو مقدم أثناء مرحلة إنجاز المشروع كالإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي و الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على مقتنيات التجهيز، ومنها ماهو مقدم أثناء مرحلة إستغلال المشروع كالإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الاضافية لمدة معينة حسب موقع المشروع ، وذلك لكل المشاريع وخاصة المتعثرة منها.

3- نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية نوجز أهمها فيما يلي:

3-1- نتائج الدراسة النظرية: ويمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية:

- تعتبر المرافقة المقاولاتية من أهم العناصر التي يحتاجها المقاول عند بداية إنشائه لمؤسسته الصغيرة والمتوسطة نظرا لمختلف التحديات والصعاب التي قد تواجه فهي تساعده على تجسيد مشروعه إلى حقيقة بعدما كان مجرد فكرة؛
- تأكد لنا أن المرافقة يمكن أن تأخذ عدة أشكال ويحمل كل شكل منها بدوره عدة أنواع من الخدمات ويبقى هدفها الأساسي هو التخفيف من المخاطر التي تصادف المنشئين؛
- أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في توفير مناصب الشغل وخلق قيمة مضافة وتحقيق ناتج محلي خام، مما يساعد على إحداث تطور في بعض الدول النامية؛
- ان الدولة الجزائرية عملت على إرساء مبادئ الاقتصاد بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي المناسب لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر أجهزة المرافقة التي تبنتها الدولة أحد أهم السبل للتسهيل على المقاولين بإنشاء مؤسساتهم وتطويرها لما تقدمه هذه الهيئات والأجهزة من خبرات ومرافقة لهؤلاء المقاولين؛
- تبذل الجزائر مجهودات معتبرة من اجل تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إن مختلف أشكال الدعم والامتيازات الممنوحة من طرف الهياكل تهدف الى تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على استمراريتها وبقاءها وذلك للحفاظ وخلق مناصب شغل دائمة ومستقرة وفتح المجالات امام الصناعات المختلفة.

3-2- نتائج الدراسة التطبيقية: ويمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية:

- تلعب الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE لولاية تبسة دورا هاما في دعم ومرافقة المشاريع.

– اقبال الرجال على المشاريع في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية تبسة أكثر من النساء ، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة لفئة الذكور 309 مشروع مقابل 30 مشروع ممول للإناث.

– بلغ مجموع المشاريع الممولة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE تبسة منذ 2017 الى غاية 2021 حوالي 339 مشروعا.

– تمنح الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE تبسة لكونها آلية لمرافقة ودعم المشاريع عدة مزايا لأصحاب المشاريع المتعثرة مالية أهمها قروض دون فائدة ومزايا جبائية أهمها الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

– للوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية دورا كبيرا في كل مرحلة من مراحل الانشاء من خلال تقديم النصائح والارشادات اللازمة لمسيري هذه المشاريع.

– تواجه الوكالة عدة تحديات تؤدي الى تعثر المشاريع أهمها التمويل حيث بلغت نسبة المشاريع المتعثرة منذ سنة 2017 الى غاية 2021 ب 119 لمشروع متعثر.

– على الرغم من المهام التي تقوم بها الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ، الا أن اغلبية تركيزها كان على مهمة تقديم الخدمات من اعفاءات جبائية وشبه جبائية ومنح اعانات مالية في شكل قروض وتأتي في المرتبة الاخيرة تقديم الاستشارات والنصائح لأصحاب المشاريع ، وهو ما يجعل تلك الاليات تفقد فعاليتها.

– تعتبر الجزائر من خلال جهودها في تطوير قوانين المقاولاتية و الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عازمة على توجيه المؤسسات نحو زيادة الاداء في الانتاجية و تعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات لتتمكن من تطويرها وترقيتها و تجاوز مشاكلها.

4–التوصيات والاقتراحات: في ظل النتائج التي تم التوصل اليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات يمكن ايجاز أهمها فيما يلي:

– على الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية تنويع اليات بمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها دور كبير في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

– من الضروري على الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسيط الاجراءات الادارية الخاصة بإعادة الاقتراض للمشاريع المتعثرة من أجل التسهيل على المقاولين أصحابها اعادة بعثها.

– يجب على الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة توفير مصالح مخصصة فقط لتلقي مشاكل المشاريع المبتدئة لتسهيل عملية المرافقة للمشاريع التي تحتاج ذلك.

– من الضروري في الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة الاعتماد على التقنيات التكنولوجية في العلاقة مع المحيط من أجل تطوير طرق المرافقة المقاولاتية من ناحية التعاملات الالكترونية بين المقاول والوكالة.

– على الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية انتهاج البرامج الاعلامية للتعريف بالمرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنع تعثر مشاريعها.

– من المفضل على الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة اعطاء الأهمية اللازمة للدعم المعنوي كهيئة مرافقة على شكل تقديم نصائح والارشادات والبيانات والمعلومات الضرورية للمقاول باستمرار.

– على كل الهيئات المسؤولة في الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة متابعة أصحاب المشاريع والقيام باجتماعات دورية معهم لمناقشة مختلف المشاكل التي يواجهونها حتى يتسنى لهم معالجة المشاكل والعراقيل التي تواجههم بطريقة احترافية وهذا في سبيل انجاح مشاريعهم. وتحقيق الغاية من المرافقة والرقابة معا.

5–آفاق الدراسة: بعد تناولنا دراسة موضوع المرافقة المقاولاتية الذي يبقى مفتوح أمام الباحثين نظرا لتعدد جوانبه، ارتأينا تقديم بعض الآفاق البحثية والمتمثلة فيما يلي:

– دور حاضنات الاعمال في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة.

– دور الامتيازات الجبائية والاعانات المالية في إنجاح المشاريع .

– دور التمويل البنكي في إنشاء المشاريع.

– دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في نشر الفكر المقاولاتي.

ثبت المراجع

I-المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- احمد بوراس، **تمويل المنشأة الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008.

2- احمد مروة، برهم ياسين، **الريادة وادارة المشروعات**، بدون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2007

3- الهام فتحي طملية، **التسويق في المشاريع الصغيرة موقع استراتيجي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.

4- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

5- بوزرب خير الدين، **إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر –بين الأساليب التقليدية والمستحدثة**، كتاب جماعي دولي محكم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2021.

6- دريد كامل ال شايب، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2007.

7- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008.

8- رضا إسماعيل البسيوني، **إدارة الاعمال**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2009.

9- سالم عرفان، **الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**، دار النواسية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2011.

10- سعاد نائف برنوطي، **ادارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن2005.

11- سيد سالم عرفة، **الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

12- شويدح، احمد ذياب، **المعاملات المالية المعاصرة في الشريعة الإسلامية**، الطبعة الثالثة، الطبعة 03، المركز الدولي للنشر، غزة .2007.

13- صادق راشد حسين الشمري، **اساسيات الصناعية المصرفية الإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2088.

14- صالح حسن، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، دون طبعة، القاهرة، 2011

15- صندرة سايبي، **سيرورة انشاء المؤسسة أساليب المرافقة**، مطبعة جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.

16- عاطف وليم اندراوس، **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات**، دار الفكر الجامعي، مصر 2007.

17- فايزة جمعة وآخرون، **الريادة وادارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2010.

18- فتحي السيد عبده، ابو السيد احمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مصر 2005.

19- ماجد العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2009.

20- محمد مفلح عمد، **مقدمة الادارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة1، 2006.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1 - بادة فاروق، **واقع الكفاءات المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم التجارية والمالية، تخصص تسيير استراتيجي وأداء المؤسسة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2016/2015.

2- حليمة الحاج علي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.

3- دباح نادية، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر افاقها**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير تخصص إدارة اعمال، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.

4- شقرون محمد، **دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة**، دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم الشباب لولاية بلعباس، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد جامعة تلمسان.

5- شلوف فريدة، **المرأة المقاولاتية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم اجتماع تنمية وتسير الموارد البشرية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، 2008-2009.

6- عزيزي أحمد عكاشي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية-دارسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012.

7- عيتي نسرين، **مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة، دراسة ميدانية لوكالة دعم الشباب قسنطينة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.

8- أحلام قزال، **المقاولة كأداة لإنشاء المؤسسات الابتكارية في القطاع البترولي بحاسي مسعود- دراسة حالة من المقاولين الناشطين في القطاع البترولي بحاسي مسعود-**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، فرع العلوم التجارية، تخصص التسويق الاستراتيجي والابتكار، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018/2017.

9- الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعلم المقاولاتي دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة**، اطروحة مقدمة تدخل ضمن شهادة الدكتوراه، منشورة جامعة بسكرة، 2015/2014.

10- الياس عقال، **تمويل المؤسسات المصغرة في اطار الوكالة الوطنية لدعم الشباب**، رسالة ماجستير جامعة بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008.

11- آمال بعيط، **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر-واقع وأفاق- دراسة حالة cnac, angam ,ansej لولاية باتنة- محظنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه(ل م د) في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017/2016.

12- برجي شهرزاد، **اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2012.

13- زيتوني صبرين، **الشراكة الاجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2016.

14- صندرة صايبي، المقاولاتية واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2013-2014.

15- عمران نادية، **دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية**، رسالة ماجستير، جامعة قصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2015/2014.

16- فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية-دراسة حالة الجزائر-**، رسالة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2018.

17- لخلف عثمان، ، **واقع المؤسسات الصغيرة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غ منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004-2003.

ثالثا: المراسيم

1- الجريدة الرسمية، العدد02، من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 17-02 ،المؤرخ في 10جانفي 2017.

2- المادة الأولى، مرسوم تنفيذي رقم 20-329، مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8سبتمبر سنة 1996، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 70 الصادر بتاريخ 9 ربيع الثاني 1442 الموافق 25 نوفمبر 2020.

رابعا:ملتقيات و المؤتمرات

1- بوفاس الشريف، **العمل المقاولاتي: الخصائص والمحددات، مداخلة ضمن اليوم الدراسي في اطار الأسبوع العالمي للمقاولاتية حول: تشجيع ومرافقة العمل المقاولاتي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق هراس، الجزائر، يوم 2015/11/18.

2- جلال مسعد، **أثر الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسيتها**، مداخلة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، يوم 28نوفمبر 2019.

3- حاج تقي الدين، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لإنعاش الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018/2017.

4- حازم حجلة السعيد، **اليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دمداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 07/06 ديسمبر 2017

5- حمزة العرابي، رحمي عبد الرحمان، **الامتيازات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، يومي 06و07 ديسمبر 2017.

6- خضري توفيق، حسين بن الطاهر، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – المسارات المحددة**، الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي 6/5 ماي 2013.

7- رحيم حسن، **المؤسسات الحاضنة وشركات رأس المال المخاطر كآليتين لدعم وتنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول "تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر29-30 اكتوبر 2001

8- زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة، **حاضنات الاعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 19/18 أفريل 2012.

9- كمال منصوري، **الوقف المخاطر(الريادي): مساهمة لتنويع مصادر تمويل المشاريع الريادية**، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية بعنوان آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، أيام 05/04/03ماي/2011.

10- ماضي بلقاسم، بوضياف عبير، **ثقافة المؤسسة المقاولاتية**، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الأولى، حول المقاولاتية: التكوين وفرص الاعمال، بسكرة، أيام 18/17/افريل/2010.

11- محمد قوجيل، محمد حافظ بو غابة، **المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة**، تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري، الملتقى الدولي حول المرافقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2011.

12- يوسف بودلة، عبد الحق بن تقات، **دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة 18 و19 افريل 2012.

13- الشبراوي عاطف، **دور حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الصناعي والاقتصادي**، ورقة عمل مقدمة وفق ضمن الندوة العربية الاولى للحاضنات الصناعية، القاهرة 27-29 جانفي 2003.

14- بوخمخم عبد الفتاح، صندرة سايبي، **دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة: واقع التجربة الجزائرية**، المؤتمر الثاني القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الاعمال الحديثة، كلية الاعمال، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

15- صحراوي مقلاتي، **التمويل برأس المال المخاطر منظور إسلامي**، بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، 31ماي/03جوان/2009.

16- كمال زيتوني، كريم جابز، **المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر**، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول-استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 16/15 نوفمبر 2001

خامسا: المجلات

1- احمد ميلي سمية، **دور حاضنات الاعمال في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر-**، الافاق للدراسات الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، أكتوبر 2020.

2- الصديق طلحة محمد، **دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الدول الافريقية**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، المجلد03، العدد03، مصر، ديسمبر2017.

3- الوادي محمد حسين، **دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزء الرابع، الجزائر 2010.

4- بدرنية حورية، بن حمادي عبد القادر، **حاضنات الاعمال في الجزائر بين التحديات والرهانات**، مجلة المالية& الأسواق، جامعة محمد بن احمد وهران 2، المجلد7، العدد 2، الجزائر، سبتمبر 2020.

5- برحومة عبد الحميد، مهديد فاطمة الزهراء، **دور المقاولة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر-عرض تجربة مؤسسة polyben ببرج بو عريريج-**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 07، الجزائر، 2012.

6- بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، **اليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، المجلد07، العدد03، الجزائر، 2020/01/31.

7- بيان حرب، " **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22 ، العدد الثاني،2006 .

8- تومي محمد، فلان علي، **دور حاضنات الاعمال كمرفق عام في تعزيز المرافقة المقاولاتية-التجربة الجزائرية الدولية**، مجلة مجتمع تربية عمل، جامعة المدية، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2018.

9- حاجي آمال، لبيق محمد بشير، **دور رأس المال المخاطر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر)**، مجلة الابتكار والتسويق، جامعة جيلالي ليابس سيدي بالعباس، المجلد08، العدد01، الجزائر، 2021.

10- حسين رحيم، **نظم حاضنات الاعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، سطيف، العدد02 ، الجزائر،2003.

11- راقي دراجي، **دور المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 03، 2020.

12- زهية عباز، صونية لكيلاني، الفشل المقاولاتي: المساحة المثيرة للنقاش، مجلة الإجتهاد لدراسات القانونية والإقتصادية، جامعة باتنة 1، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، 2021/01/25.

13- سعيدة بوسعدة، فاطمة الزهرة سكر، **المرافقة التكنولوجية كمدخل لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، المجلد 15، العدد02، الجزائر، 2018.

14- سلامة سارة ، واضح فواز، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال المخاطر**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، جامعة عنابة، العدد 12، الجزائر، جوان 2018.

15- سليم بوديلو، هشام كلو، **الإطار القانوني والتنظيمي لإنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، المجلد 31، العدد01 ، الجزائر، جوان 2020.

16- صالحي سلمى، **اليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المجلد 05، العدد01، الجزائر، 2021.

17- صاطوري الجودي، عمامرة ياسمين، بوعلاق نوال، **دور المرافقة المقاولاتية في انشاء المشاريع المصغرة واسقاط على الواقع الجزائري**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية/ المجلد04، العدد01، الجزائر، ديسمبر 2017.

18- عمار زودة، **معوقات نجاح قرض الايجار في الجزائر ومرتكزات جعله بديلا تمويليا للمؤسسات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، المجلد 9، العدد 2 ، الجزائر، ديسمبر 2019.

19- عمر علي إسماعيل، **خصائص الريادة في المنظمات الصناعية واثرها على الابداع التقني- دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأثاث المنزلي-**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة12، العدد الرابع، العراق،2010.

20- عيسى بن ناصر، **حاضنات الاعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد 18، الجزائر، مارس 2010.

21- قدري لويزة، راهم فريد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-تفعيل منظومة قانونية لدعم التنمية الاقتصادية دراسة للفترة 2019/2009**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة العربي التبسي، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد 0، العدد 04، الجزائر، ديسمبر 2021.

22- مباركي صفاء، قواسمية سليمة، **اليقظة الاستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-العوائق والتحديات-**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة باجي مختار عنابة، المجلد 05، العدد02، الجزائر، سبتمبر 2021.

23- محمد الأخضر قريشي، **ملائكة الأعمال كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد04، العدد01، الجزائر، 2018.

24- مصطفى طويطي، ليدية وزاني، **تجربة التمويل الأصغر في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة البويرة، العدد07، الجزائر، جوان 2017.

25- معيزة مسعود امير، **واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة التمويل بالقروض البنكية للم ص م في سطيف**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة سطيف1، المجلد 03، العدد 12، الجزائر، جوان 2017.

26- مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة، **تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة وهران، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2020.

27- مليكة زغيب، **استخدام قرض الايجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد 07، الجزائر، 2005.

28- موكه عبد الكريم، جبالي منير، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، كلية الحقوق، جامعة جيجل، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، ديسيمبر 2020.

29- ميلودي ام الخير، بوخدوني وهيبة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-بين الواقع ومأمول المستقبل-، مجلة اقتصاد المال والاعمال**، جامعة علي لونيسي بالعفرون، المجلد 05، العدد 01، ماي 2021.

30- ناصر بوشارب، إلهام موساوي، **تمويل الصندوق الوطني للتأمين من البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء والاشغال العمومية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد03 جامعة سطيف، الجزائر، جوان 2015.

31- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، **دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها مع نظرة أولية على حالة الجزائر**، مجلة الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 03، الجزائر، 2007.

32- نبيلة قدور، حمزة العرابي، **التمويل برأس المال المخاطر واهم تجاربه في بعض دول العالم (الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، المملكة المتحدة، تونس، الجزائر)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة البويرة، العدد07، الجزائر، جوان 2017.

سادسا: النشريات

1- عامر خربوطلي، **ريادة الاعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.

II- المراجع باللغة الأجنبية

1-ait hamma yassine, messahli sihem, **les facteurs déterminants a'la création des entreprises.(le cas d'ansej beejaia),** mémoire :présenté pour l'obtention du diplom de majster en :entrepreuriat, spécialité : sciences de gestion ; Université Abderrahmane mra de bejaia,2017/218

2- Amina Meziani, **Le rôle des mécanismes d'appui et d'accompagnement dans le développement entrepreneurial en Algérie,** étude de cas dispositif ANSEJ, thèse en vue de l'obtention de titre de docteur en sciences de gestion, école supérieure de commerce, Alger, Année universitaire, 2015/2016.

3- Les principales causes d'échec d'une création d'entreprise

4- Roxane De Hoe et Frank Janssen, **L'échec entrepreneurial: une voie de succès futur?**, Le grand livre, chapitre 9, 2014

5- Sangare Mariam, **La microfinance: quels liens entre les modèles de financement des institutions et la qualité des services offerts aux clients?** Mémoire pour l'obtention du Doctorat en économie, Université Toulouse 1 Capitole, 2013-2014

III-المواقع الالكترونية

1- الموقع الرسمي لبنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر، على الرابط الالكتروني: https://housingbankdz.com.

2- الموقع الرسمي ل FRANSABANK El Djazaïr SPA ، على الرابط الالكتروني:

https://www.fransabank.dz.

3- الموقع الرسمي ل CA – CIB Algérie ، على الرابط الالكتروني: https://www.ca-cib.com

4- الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر، على الرابط الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com

5- الموقع الرسمي ل H.S.B.C. ALGERIA ، على الرابط الالكتروني:

https://www.business.algeria.hsbc.com

6- الموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري، على الرابط الالكتروني: https://www.cpa-bank.dz

7- الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، على الرابط الالكتروني: https://badrbanque.dz

8- الموقع الرسمي لبنك التنمية الحلية، على الرابط الالكتروني: https://www.bdl.dz

9- الموقع الرسمي لصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، على الرابط الالكتروني:

https://ar.m.wikipedia.org

10- الموقع الرسمي لبنك البركة، على الرابط الالكتروني: https://www.albaraka-bank.dz

11- الموقع الرسمي لبنك الجزائر abc، على الرابط الالكتروني: https://www.bank-abc.com

12- الموقع الرسمي لنتيكسيس الجزائر، على الرابط الالكتروني: https://www.banxybank.com

13- الموقع الرسمي لسوسيتي جينيرال الجزائر، على الرابط الالكتروني: https://societegenerale.dz

14- الموقع الرسمي لسيتي بنك الجزائر، على الرابط الالكتروني: https://www.citigroup.com

15- الموقع الرسمي لبنك العربي الجزائر، على الرابط الالكتروني: https://www.aeabbank.com

16- الموقع الرسمي لBNP Paribas الجزائر، على الرابط الالكتروني: https://www.bnpparibas.dz

17- الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر، على الرابط الالكتروني: https://www.agb.dz

18- الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، على الرابط الالكتروني: https://www.ban.dz

19- الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري، على الرابط الالكتروني: http://bea.dz

20- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على الموقع الالكتروني:

http://www.ansaj.org.dz

الملاحق

الملحق رقم (01): تعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) والصيغ التمويلية التي تقدمها.

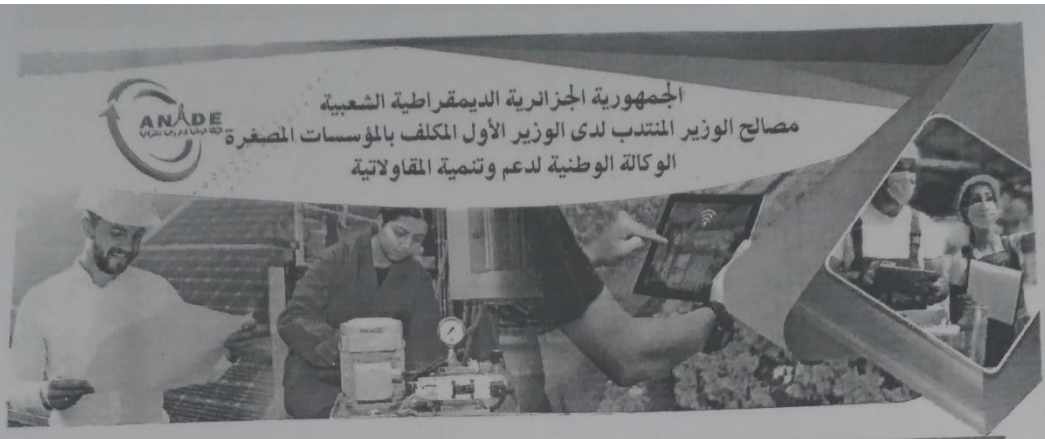

التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هي هيئة عمومية ذات طابع خاص ، تعمل تحت وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة.

تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة الشباب ذوي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات.

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي ،وتمنح إعانات مالية و امتيازات جبائيه خلال كل مراحل المرافقة.

تضمّ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية **61** وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني و كذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى .

شروط التأهيل للإستفادة من الجهاز :

- أن يكون سن الشاب يتراوح بين **18** و**55** سنة.
- أن تكون لديه مؤهلات مهنية تتلائم مع المشروع المراد انشاؤه.
- أن يقدّم الشاب مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق أحد صيغ التمويل المختارة.
- ان لا يكون الشاب قد استفاد من إعانة لاستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم

مراحل المرافقة:

فكرة المشروع — التسجيل عبر الموقع الإلكتروني - استقبال وتوجيه -محادثات فردية - إعداد المشروع -تكوين صاحب المشروع- المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع - موافقة البنك - الإنشاء القانوني للمؤسسة - تمويل المشروع - الانطلاق في النشاط - متابعة النشاط.

التركيبة المالية:

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

التمويـــــــل الثـــــــلاثي				
	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)	البنك
حتى 10.000.000 دج	البطالين والطلبة	كافة المناطق	٪ 05	٪ 25	٪ 70
	الغير بطالين	مناطق الجنوب	٪ 10	٪ 20	٪ 70
		مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	٪ 12	٪ 18	٪ 70
		بقية المناطق	٪ 15	٪ 15	٪ 70

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

التمويـــــــل الثـــــــنائي		
قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)
حتى 10.000.000 دج	٪ 50	٪ 50

الهيكل المالي للتمويل الذاتي

التمويـــــــل الذاتـــــــي	
قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية نقدا أو عينا
حتى 10.000.000دج	٪ 100

لملحق رقم(02): الهيكلي التنظيمي لفرع الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) تبسة.

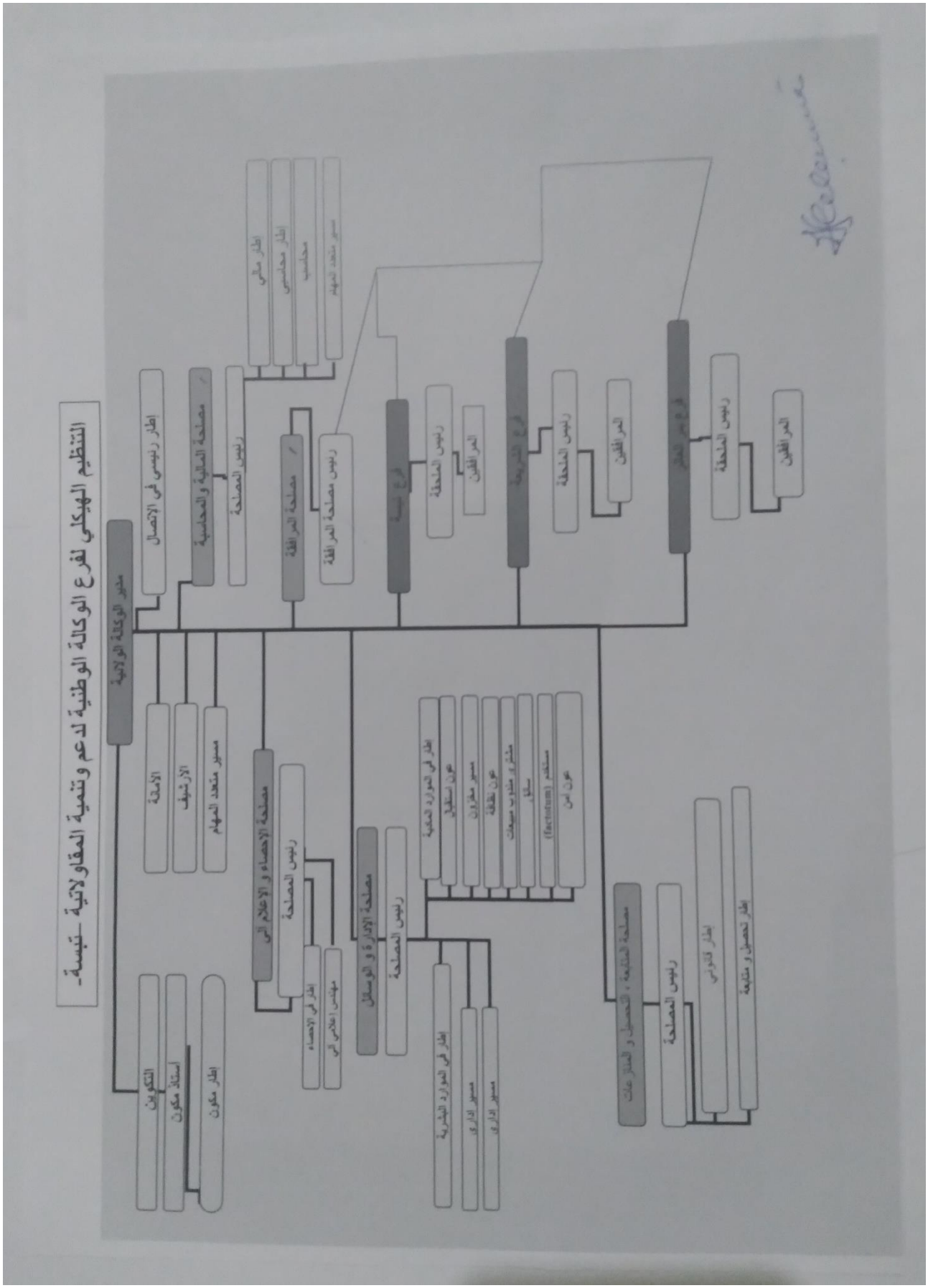

الملحق رقم (03): احصائيات للمشاريع المدعمة من قبل الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة (ANADE).

Rubriques	Cumul année au 31/12/2017		TOTAL
	Homme	Femme	
Dossiers Inscrits sur SIEGE V3	66	6	72
Nombre de sessions	24		24
Dossiers présentés au CSVF	92	5	97
Dossiers validés par CSVF	59	5	64
Dossiers complets déposés	58	4	62
Attestations d'éligibilté établiees signées	58	4	62
Attestations d'éligibilté délivrées	56	3	59
Dossiers déposés auprés des baqnues	111	1	112
Accords bancaires	106	5	111
Projets Financés	94	7	101
Triangulaire	94	6	100
mixte	0	1	1
Emplois au démarrage	157	15	172
Instance de financement	11	2	13

Rubriques	Cumul année au 31/12/2018		total
	Homme	Femme	
Dossiers Inscrits sur SIEGE V3	178	14	192
Nombre de sessions	20		20
Dossiers présentés au CSVF	169	13	182
Dossiers validés par CSVF	128	9	137
Dossiers complets déposés	106	7	113
Attestations d'éligibilté établiees signées	106	7	113
Attestations d'éligibilté délivrées	95	7	102
Dossiers déposés auprés des bagnues	94	7	101
Accords bancaires	68	7	75
Projets Financés	63	5	68
Triangulaire	63	5	68
mixte	0	0	0
Emplois au démarrage	144	13	157

Rubriques	Cumul année au 30/12/2019		TOTAL
	Homme	Femme	
Dossiers Inscrits sur SIEGE V3	127	15	142
Nombre de sessions	14		14
Dossiers présentés au CSVF	140	16	156
Dossiers validés par CSVF	97	11	108
Dossiers complets déposés	81	11	92
Attestations d'éligibilté établiees signées	81	11	92
Attestations d'éligibilté délivrées	80	10	90
Dossiers déposés auprés des baqnues	116	13	129
Accords bancaires	87	8	95
Projets Financés	56	6	62
Triangulaire	56	6	62
mixte	0	0	0
Emplois au démarrage	151	11	162

Rubriques	Année en cours 2020		total
	Homme	Femme	
Dossiers Inscrits sur SIEGE V3	498	18	516
Nombre de sessions	9		9
Dossiers présentés au CSVF	101	10	111
Dossiers valides par CSVF	47	6	53
Attestations d'éligibilté établiees signées	52	5	57
Attestations d'éligibilté délivrées	44	5	49
Dossiers déposés auprés des baqnues	60	7	67
Accords bancaires	56	8	64
Projets Financés	41	4	45
Triangulaire	41	4	45
mixte	0	0	0
Auto Financement	0	0	0
Emplois au démarrage	66	6	72

Rubriques	Année en cours 2021		
	Homme	Femme	Total
Dossiers Inscrits sur SIEGE V3	975	113	1088
Nombre de sessions	30		30
Dossiers présentés au CSVF	1221	102	1323
Dossiers validés par CSVF	629	59	688
Attestations d'éligibilté établiees signées	588	62	650
Attestations d'éligibilté délivrées	435	41	476
Dossiers déposés auprés des baqnues	352	48	400
Accords bancaires	213	35	248
Projets Financés	55	8	63
Triangulaire	54	7	61
mixte	1	1	2
Auto Financement	1	1	2
Emplois au démarrage	91	17	108

الملحق رقم (04): الإعانات المالية والإمتيازات الجبائية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE).

الإعانات المالية

قرض غير مكافأ

تمنح الوكالة قرض غير مكافأ للشباب ذوي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و50%، حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع و وضعية صاحب المشروع.

تخفيض نسبة الفوائد البنكية

تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك بنسبة 100%.

مدة تسديد القروض

	القرض البنكي	القرض الغير مكافئ
مدة التأجيل أو الارجاء لتسديد القرض	سنة ونصف	-05 سنوات (التمويل الثلاثي) -06 أشهر (التمويل الثنائي)
مدة تسديد القرض	05 سنوات	05 سنوات

قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل

عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته إلى **500.000** دج للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير المقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلجأ الشاب او الشباب ذوي المشاريع الى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات،

قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال

يمكن للشباب ذوي المشاريع، الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال بصفة استثنائية تصل قيمته إلى مليون دينار **1.000.000**دج.

ملاحظة : في حالة الضرورة وبصفة استثنائية، يمكن الشاب أو الشباب ذوي المشاريع الاستفادة من إعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي.

المرافقة والتكوين

يستفيد الشاب أو الشباب ذوي المشاريع بلا مقابل من:
-المساعدة التقنية للوكالة ومن استشارتها ومرافقتها ومتابعتها.
-برامج التكوين التي تنجزها أو تطلبها الوكالة.

الإمتيازات الجبائية

(في مرحلتي الإنشاء والتوسعة)

1-مرحلة الإنجاز

•الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقاريةالخاصة في إطار إنشاء نشاط صناعي
•الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة **(TVA)** لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار الخاص بمرحلتي الإنشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي.
لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.
•تطبيق نسبة مخفضة بـ **5%** تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الإستثمار.

2-مرحلة الإستغلال

•الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة **03** سنوات ، **06** سنوات أو **10** سنوات حسب موقع المشروع ، إبتداءا من تاريخ إتمامها.
•الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة **IFU** أو حسب الحالة **(IBS, IRG أوTAP)** ، لمدة **03** سنوات، **06** سنوات أو **10** سنوات ، حسب موقع المشروع ، إبتداءا من تاريخ الإستغلال.
•عند إنتهاء فترة الإعفاء المذكورة في المطة الثانية، يمكن تمديدها لسنتين **(02)** عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة **(03)** عمال على الأقل لمدّة غير محدّدة .
(عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الإمتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها).

لمزيد من المعلومات تصفحوا الموقع الإلكتروني للوكالة http//www.anade.dz

ANADE.DG ANADE_DG ANADE_dg

الملحق رقم(05): إحصائيات المشاريع الممولة والمتعثرة من قبل الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب القطاعات.

	المشاريع الممولة		
القطاعات	ذكور	إناث	المشاريع المتعثرة
الخدمات	146	4	50
الحرف	74	5	21
النقل	13	2	4
الفلاحة	14	1	7
الري	9	1	5
المهن الحرة	10	10	9
صناعة	19	1	11
الصيانة	9	1	2
الأشغال العمومية	15	5	10
المجموع	309	30	119

الملحق رقم(06): إتفاقية التربص.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي.تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم اقتصادية

الرقم: 117/ك.ع.ت/ك.ع إق.ت.ع ت/ج.ت/2022/2021

إتفاقية التربص

المادة الأولى:

هذه الإتفاقية تضبط علاقات جامعة تبسة ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية ، والعلوم التجارية ، وعلوم التسيير

مع المؤسسة : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تبسة ANSEJ

مقرها في : حي جبل الحسوف مكناسة عبد الله بن تبسة

ممثلة من طرف : مباركية مزيز

الرتبة : .....

هذه الاتفاقية تهدف إلى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الآتية أسماؤهم :

1- لباس براهمي

2: خالد بلهادف

3: .....

4: .....

وذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90المؤرخ في 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

المادة الثانية:

يهدف هذا التربص إلى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين.

التخصص: إدارة أعمال

المادة الثالثة :

التربص التطبيقي يجرى في :مصلحة .....

الفترة من : 2022/03/21 إلى: 2022/04/20

المادة الرابعة:

برنامج التربص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة

وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الأشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الأمثل للبرنامج وكل غياب للمتربص ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية.

المادة السادسة

خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في واجباته المحددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضح للطلبة عند وصولهم لأماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الأمن والنظافة وتبين لهم الأخطاء الممكنة.

المادة السابعة:

في حالة الإخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة:

تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة:

في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة إلى القسم

المادة العاشرة:

تتحمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل، المسكن، المطعم

حرر بتبسة في: 2022/03/21

ممثل المؤسسة

رئيس القسم

الملحق رقم (07): إستمارة الإذن بالطباعة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

إذن بالطبع لمذكرة التخرج /تقرير التربص

أنا الممضي أسفله الاستاذ: د. فضيلة بوطوزة

المشرف على مذكرة التخرج/تقرير التربص للسنة الجامعية : 2022/2021

ماستر للطلبة الاتية اسمائهم

1- ياسمين بلعمري 2- خالد الطيبة

عنوان المذكرة: دور المرافقة المقاولاتية في دعم تخصص: إدارة أعمال
تعثر المشاريع دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ تبسة

لسانس للطلبة الاتية اسمائهم

1..... 2..... 3.....

4..... 5.....

عنوان تقرير التربص:..... تخصص:.....

اوافق على طبع المذكرة /تقرير التربص

امضاء الاستاذ

اللقب والاسم

د/ فضيلة بوطوزة

تاريخ الامضاء

2022/05/23

يجب على الطالب تقديم هذا الاذن مع المذكرة أو تقرير التربص أثناء التسليم

ختم الادارة

الملــخص

إن أسلوب المرافقة المقاولاتية يقوم على دعم ومساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مجرد أفكار وآراء الى حقيقة مجسدة في الواقع وذلك عن طريق الامتيازات والتحفيزات الممنوحة، حيث تعتمد المرافقة المقاولاتية على العديد من الاليات التي تدعم هذه المشاريع وتمنع تعثرها من ناحية، والتي تساعد على اكتساب مجموعة من المعارف والقدرات والمهارات التي تمكنهم من تسير مشاريعهم بشكل أفضل من ناحية أخرى، وتمت الاشارة في هذه الدراسة الى الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة وهي من بين الوكالات التي تعمل على تقديم الدعم المالي وتشجيع شباب الولاية على الاستثمار، وبينت الدراسة أن الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE تبسة(ansej سابقا) تولي اهتماما كبيرا لأسلوب المرافقة المقاولاتية وتعمل على دعم ومرافقة المشاريع ومنع تعثرها خاصة في السنتين الاخيرتين حسب ما تنص عليه القوانين والسياسات الحكومية في هذا المجال. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام أكثر بالمرافقة المعنوية للمشاريع المقترضة لكونها من أهم أنواع المرافقة التي يحتاجها أصحاب المشاريع منذ انطلاق مشاريعهم، كما أوصت بضرورة الاتصال المستمر مع أصحاب المشاريع الناشئة للوقوف على مشاكلهم منذ البداية والنجاح في مساعدتهم في حلها في الوقت المناسب.

الكلمات المفتاحية: المرافقة المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المشاريع المتعثرة، اليات المرافقة، الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE تبسة.

Abstract

The strategy of accompaniment contracting is highly based on supporting and assisting small and medium enterprises from mere ideas and opinions embodied in reality through the privileges and incentives granted. Construction accompaniment relies on many mechanisms that guarantee and support these projects and prevent their stumbling on the one hand, and helps to acquire a set of knowledge, abilities and Pays great attention to the method of entrepreneurship. The study shows that the State Agency for the Support and Development of Contracting ANADE highly focus on the methods of accompanying in contracting and it works on supporting and accompanying projects and preventing their stumbling on the other hand, especially in the last two years as stipulated in government laws and policies in this field. The study recommended the need to pay more attention to the moral accompaniment of borrowed projects as it is one of the most important types of accompaniment that entrepreneurs need since the start of their projects. It also recommended the need for continuous communication with emerging entrepreneurs to identify their problems from the beginning and succeed in helping them solve them in a timely manner

Keywords:accompanying entrpreneurship, small and medium enterprises, stalled projects, accompanying mechanisms, Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat ANADE tebeesa.